

لَمَسَانَا الْعِصْكَرَاتِ

فِي النِّحْوِ الْعَرَبِيِّ

لِلدُّبِّيِّ عَلِيِّ الْفُجُورِيِّ

دَرَسِيَّةٌ وَتَحْقِيقٌ

أَلْفَتْحَاتُ الذِّكْرِ عَلَى جَوَابِ الْمَقْصُورِيِّ

تَحْقِيقُ الدُّبِّيِّ عَلِيِّ الْفُجُورِيِّ



www.darulhaqqa.com



المانل الفكریات
فی النصوص العربیة

المسائل العسكرية

في النحو العربي

لأبي علي النحوي

دراسة وتحقيق

الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوري

أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا



2002

وَمَا آتَيْنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

وَمَا آتَيْنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

وَمَا آتَيْنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً



توطئة

إنَّ مجهودي للتواضع في (النسائل العسكرية) لقي قبولاً محموداً لدى القراء الكرام، ولا كُلف الكتاب على وشك النفاذ، رايت أن أعيد طبعه ثانية خالفاً من الاخلال الذي وقعته فيها في الطبعة الأولى، وأرجو أن أكون قد وفقت لما فيه الخير لإحياء ثراث أمتنا.

المؤلف

الفصل الأول

لمحة عن حياته وأثره

أبو علي النعماني (٢٨٨هـ - ٣٧٧هـ)

حياته - ثقافته - آثاره - عسكرياته

هو الحسن بن أحمد بن محمد الفخار بن سليمان بن أيان أبو علي النعماني. ولد في الغالب عام (٢٨٨هـ / ٨٤٣م) من أب فارسي، وأم من سفوس بني شيخان من ربيعة القوس في مدينة (قنسا)، ونشأ فيها، ونسب إليها، وعرف بها. مكث في موطنه الأصلي تسعة عشر عاماً، ثم انتقل إلى بغداد، وعرف بها. مكث في موطنه الأصلي تسعة عشر عاماً، ثم انتقل إلى بغداد عام (٣٠٧هـ) لطلب العلم.

وفي العراق تتضح حياته، وتوجه إليه الانتظار، ويظرف أرجاء البلاد يكتب، ويؤلف، ويحاضر، فكانت له مؤلفات قرئت بأسماء قسم من المدن التي حل فيها، كالبيهرية التي ألفها في البصرة، والهيئات التي ألفها في هيت.

وانتقل شيخنا إلى الموصل، وفيها التقى بتلميذه زين جني حيث بقي زمناً، ثم توجه إلى حلب، والتحق ببلاط الأمير سيف الدولة الحمداني، وأكثرت وقافته، وعطاف في بلا الشام فمضى إلى طرابلس، وزار المعرة، واتصل برجالها، وأهل العلم فيها، وأقام بحلب فظفرت منه بالمسائل الطبية، ولكن القام لم يطب لأبي علي هناك فغادر نحو مغرب بلاط سيف الدولة على أثر مناقشة بيته وبين ابن خالويه^(١).

(١) الطبقات / ٢٢٢ ب.

ولقد رجح أبو علي بعد ذلك الصراع الذي دار بينه وبين ابن خالويه إلى بغداد ثانية سنة (٢٤٦هـ)، واستقر مستوطنها حتى سنة (٢٤٨هـ)، ثم غادرها إلى بلاد فارس، وصحب عضد الدولة البويهية، وصنف له كتابي الإيضاح والتكملة، وعلمه النعمان حتى قال فيه عضد الدولة : «أنا غلام أبي علي في النعمان»^(١).

لقد اختلف المؤرخون في تاريخ وفاة أبي علي كما اختلفوا في مدة حياته، فمنهم من ذكر مدة حياته دون تحديد سنة الوفاة^(٢)، ومنهم من ذكر وفاته، وغالبيتهم ذكر أنه توفي سنة (٢٧٧هـ)^(٣)، ومنهم من ذكر مدة حياته وفاته^(٤)، ومنهم من ذكر ولادته وفاته^(٥).

اختلف أبو علي بطوم عصره، وكان موسوعة ثقافية عديدة الجوانب، فقد درس كتاب سيبويه (١٨٠هـ)، وروى كتب أبي حنيفة (٢١٠هـ)، وأبي زيد (٢١٥هـ)، والأصمعي (٢١٦هـ)، وابن الأثيري (٢٢٠هـ)، وأطلع على شوارب اللغة وشوائبها، وخبر دليل على ثقافته اللغوية مؤلفاته التي بين أيدينا فهي مستودع زاخر تتجلى فيها سعة إطلاع أبي علي، وعمق ثقافته.

ومما يقوى ذلك ويزيده وضوحاً اعتماد المتأخرين عليها، سواء كانوا من أصحاب المعجمات، أم كانوا من أصحاب المؤلفات الأخرى التي احتوت الطرافة من اللغة.

وتتجلى أيضاً بمؤلفاته العديدة، وبمسائله التي تركها لنا، وبين نقل وحكي منهم من المتقدمين والمعاصرين له، كذلك بآرائه المنتشرة في بطون كتب المتأخرين كإبن سيده، وإبن الأثيري، وإبن هشام، والبيهقي.

(١) النجوم الزاهرة ١ / ١٥

(٢) لشجرة السطوط / ٩٧٣

(٣) القهرست / ٩٥، تاريخ بغداد ٧ / ٢٥٥، ونزهة الألبان ٢١٧، وقراء القروك ١ / ٢٧٣، ولسان

المرآة ١ / ١٩٥، والنجوم الزاهرة ١ / ١٥، وأعيان الشيعة ٢٢ / ١١

(٤) معجم الألبان ٧ / ٢٢٦

(٥) وفیات الأعيان ١ / ٢١٢

أما ثقافته في علوم القرآن والقراءات والحديث، فتبدو واضحة في تفسيريه، الحجة، والأخلاق، وفي استشهاده واعتماده على القرآن في تفسير القرآن بالقرآن، والقواعد النحوية، واللغوية، والصرفية، والفقهية، والمنطقية، حتى إن المرء يحس وهو يقرأ في مؤلفات أبي علي، كأنه أمام سبيل منحدر من الآيات المرافقة التي يصرها كسطا يشاء، فهو يزيد القرآن بالقرآن ويعطى القرآن بالقرآن، ويحطج القرآن بالقرآن، ويؤول القرآن بالقرآن في كثير من الأحيان، يضاف إلى ذلك أنه روى القراءات عن ابن جعفر، ولف فيها كتاباً ضخماً سماه (الحجة في القراءات السبع) اعتمد عليه الكثير من المفسرين، والصحاب القراءات كالزمخشري في الكشف، والطبرسي في مجمع البيان وغيرهما.

وفي الحديث كان أبو علي من السابقين إلى استعمال الحديث في مجال اللغة والنحو، وكما يكون من الحديثين، واستشهد بنصوص الحديث في الوقت الذي كان يذم عن معاصروه.

أما ثقافته العروضية فتتجلى في القواعد التي دونتها عن العروض لاسيما في مسائله الشيرازيات. وفي حدة ذكائه الذي نزع إلى معرفة العروض من خلال علوم اللغة الأخرى، من ذلك إجابته حينما سئل عن حريم (مستقلن)، روى ذلك الحمصري قائلاً: «وعما يشهد بعصفاء ذهنه، وغلوص فهمه أنه سئل قبل أن يتفر في العروض - عن حريم (مستقلن)، فتفكر وانتزع الجواب فيه من النحو فقال: لا يجوز لأن مستقلن يتقل إلى (مستقلن) إذا ضم، فلو خرم لتعرض للاشتداد بالساكن...»^(١).

مؤلفاته :

ترك لنا أبو علي تراثاً ضخماً تمثل في مؤلفاته، ولجما تأثر به اللاحقون من بعده، فتلقوا عنه.

(١) الشيرازيات ١٤٦ ب، ومجموع الأبيات ٧ / ١٢٥-١٢٦

ولقد اختلف المؤرخون في ذكر مؤلفاته، فمنهم من ذكر الطبها وأشار القسم الآخر إلى طائفة منها - والناظر آخرون على ذكر اثنين أو واحد، واكتفى غيرهم بأن وصفوا لها على ياته صاحب (المؤلفات)، أو (المصنفات)، ويمكن أن تصنف هذه المؤلفات إلى صنفين:

الأول - المؤلفات التي وصلت إلينا وهي:

١- الحجة في علل القراءات السبع، وهو كتاب ضخم، في تفسير كتاب ابن مجاهد في القراءات^(١).

٢- الإيضاح النحوي (المعشدي) كفه لعهد الدولة البويهية^(٢).

٣- الإغفل فيما افلته الزجاج من المعاني في تفسير القرآن الكريم^(٣).

٤- المسائل البغداديات في اللغة والنحو، وقد أشير إليها باسم المشكلة^(٤).

٥- المسائل الطنيطات في اللغة والنحو^(٥).

٦- المسائل الشيرازيات في اللغة والنحو^(٦).

٧- المسائل المنقورة وهي مسائل متفرقة عربية في النحو واللغة^(٧).

٨- المسائل البصريات وهي في اللغة والنحو^(٨).

٩- المسائل العسكرية، موضوع البحث والتحقيق.

١٠- أقسام الأخبار في المعاني، وتبحث في أنواع الأخبار^(٩).

(١) لا منصور في جامعة القاهرة رقم (٦٦-٦١) لغة، الفهرست ، ٦٤

(٢) حلق الجزء الأول منه (رسالة مكتوبة)، الفر معجم الأدياء ٧ / ٢٢٠

(٣) حلق رسالة منسوبة في كلية الآداب (جامعة عين شمس)، من قبل (محمد حسن السامح)

(٤) معجم الأدياء ٧ / ٢١٠

(٥) معجم الأدياء ٧ / ٢١٠

(٦) حلق رسالة مكتوبة - كلية الآداب (جامعة عين شمس)

(٧) الخزائن ١ / ٦٨

(٨) الخزائن ١ / ٦٨

(٩) مخطوط في مكتبة إبراهيم دند - تركيا - تحت رقم ٧٧٨ / ١ حلقه المذكور على جانور منصور

ونشر في مجلة المورد، الجزء ٧ العدد ٢ - سنة ١٩٨٨ هـ ١٤٠٩ - ٢٦٠

١١- التكملة وهي في الصرف^(١).

١٢- كتاب الشعر - وقد اختلف بإسمه^(٢).

١٣- المسائل العضديات وهي في النحو^(٣).

١٤- مسألة لأبي علي في الاختيار^(٤).

الثاني - المؤلفات التي لم تصل إلينا وهي :

١- التذكرة ذكر ابن خلدون الأصلي إنها تقع في عشرين مجلداً. وتعالج موضوع اللغة العربية^(٥).

٢- آيات الإعراب^(٦).

٣- شرح أبيات الإيضاح^(٧).

٤- مختصر عوامل الإعراب^(٨).

٥- المقصور والممدود^(٩).

٦- المسائل النصرية أو القيصرية، وقيل إنها ألقت في قصر ابن هبيرة^(١٠).

٧- تلخيص التهانوت، وهو في الرد على ابن خالوية فيما اتهمه فيه من التوهم^(١١).

(١) خطها - كتاب شعر - رسالة منصور - جامعة القاهرة (كتبة الأناضول) ١٩٧٢م

(٢) أسمره رويح طبع سنة ١٤٦٩ هـ - جامعة الكويت علي جابر منصور. ولقد في مجلة القور
المجلد التاسع - العدد ١ - ١٩٨٠ م ٣٦٧-٣٦٦.

(٣) مخطوطة في مكتبة المطبعة الأميرية (أبو أحمد من القرنين

(٤) فهرست معهد المخطوطات في جامعة الكويت لعمدة رقم ٣٦٩.

(٥) الفهرست (إبراهيم التميمي) ٩٥، معجم الأبياء ١ / ٢، ٢٤٠.

(٦) معجم الأبياء ١ / ٢، ٢٤٠.

(٧) فهرست ٩٥.

(٨) فهرست ٩٥.

(٩) معجم الأبياء ١ / ٢، ٢٤٠.

(١٠) التخصيص ١ / ٣.

(١١) معجم الأبياء ١ / ٢، ٢٤٠.

- ٨- الترجمة، ولم يعطه أحد بشره^(٢٧).
- ٩- المسائل الدمشقية^(٢٨) ولم يعرف عنها شيء.
- ١٠- الإيضاح الشعري^(٢٩).
- ١١- أبيات المعاني^(٣٠).
- ١٢- التلخيص الكلام أبي علي الجبائي في التفسير^(٣١).
- ١٣- تفسير قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم للصلاة »^(٣٢).
- ١٤- المسائل الصالحة من كتاب إبن الصراج^(٣٣).
- ١٥- المسائل الكرماتية^(٣٤).
- ١٦- العوامل المائة^(٣٥).
- ١٧- المسائل الجلسيات^(٣٦).
- ١٨- المسائل الذهبيات^(٣٧).
- ١٩- تعليقه على كتاب سيبويه^(٣٨).
- ٢٠- الهيئيات^(٣٩).

(١) مجموع الأبيات ٢٤٠ / ٧

(٢) مجموع الأبيات ٢٤٠ / ٧

(٣) مجموع الأبيات ٢٤٠ / ٧

(٤) مجموع الأبيات ٢٤٠ / ٧

(٥) مجموع الأبيات ٢٤٠ / ٧

(٦) مجموع الأبيات ٢٤٠ / ٧

(٧) مجموع الأبيات ٢٤٠ / ٧

(٨) مجموع الأبيات ٢٤٠ / ٧

(٩) أبيات الرواة ٢٧٤ / ١

(١٠) أبيات الرواة ٢٧٤ / ١

(١١) أبيات الرواة ٢٧٤ / ١

(١٢) بنية القعدة ٢١ / ٧

(١٣) المظني ١٠ / ٢

٢٦- الأهلزيات^(٢٦).

٢٧- جواهر النحر، وقد ذكر باسم جواهر الأنث^(٢٧).

٢٨- صبر في المعتلات^(٢٨).

٢٩- تفسير أبي علي^(٢٩).

٣٠- المسائل المرافقةيات^(٣٠).

٣١- كلام أبي علي الذي جمعه ياقوت^(٣١).

٣٢- كتاب القدر، ذكر في مؤلفات ابن جني وقليل هو ما استملاء من أبي علي^(٣٢).

٣٣- شرح الأسماء والصفات، ورد في مؤلفات الرعملي^(٣٣).

٣٤- الأهلزيات في النحر^(٣٤).

٣٥- مقاصد نوري الألباب في العمل بالإصطولات^(٣٥).

المستكريات :

المستكريات منسوبة إلى عسكر مكرم (١١١١) مدينة كانت مولد بعض مشاهير العلماء والأنباء وكانت عاصمة المسجد والأسواق. أسست على ما قيل في العصر الأموي.

(١) للمكرم ١ / ١٤

(٢) الإسلام ٦ / ١٩٣

(٣) البيان الشيعة ٢١ / ١٣

(٤) البيان الشيعة ٢١ / ١٣

(٥) فهرست ابن خلدون ٣١٨

(٦) القديم ١ / ٢١

(٧) إبداء الفروق ٢ / ٣٣٧

(٨) إبداء الفروق ٢ / ٢٩٦

(٩) الألفاظ (رسالة مابستري) ١ / ٢٨

(١٠) الألفاظ (رسالة مابستري) ١ / ٢٨

(١١) معجم القدر ٣ / ١٧٦. وهي مدينة أسسها أحد الزيدانيين المعروف المستعين واسمه (مكرم) في

زمن المحتاج الراعي الخلافة العراقية، تأليف ليدنبرج، طبعة كروج ١٩٠٥ م. ص ٢٣٦-٢٣٧

زارها أبو علي في جملة ما رآه من الأمن الإسلامية آنذاك، فكتب من أثر هذه الزيارة، مسأله العسكرية.

(١)

وصف المخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق

اعتمدت في التحقيق على مخطوطة فريدة - لم يصل إلى علمي غيرها (١) - وهي مخطوطة في مكتبة شهيد علي في تركيا برقم ١٦ / ٢٥ / ٤، ويوجد منها مصورة في معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية برقم ٨٦٠. ويرقم ١٥٤ نحو تحتوي النوحة الأولى منها في الزاوية اليسرى من أهل، عنوان الكتاب ما به - نكه أحمد بن نعيم البلي من خط ابن بابل (٢)، وقابله وكان فيه مواضع أصلح أكثره، وبقي فيها أشياء تحتاج إلى تأمل.

ولمعت العنوان في الزاوية اليسرى كتبت العبارة الآتية - أحمد بن نعيم بن هشام يوضح أمره إلى الله -، ولمعت ذلك عبارة - أحمد بن همد الله بن مكي - وفي وسط النوحة تقريباً، ضام كتب عليه بالثلث الواضح مما وقف على طوير الشهيد علي ياشد رحمه الله تعالى و في نهاية العسكرية ما نصه

(١) لم يشر أحد من الباحثين أو أصحاب المجلات لغربها، فلم يشر لغربها برونكس في باربعة ١٩٦٥ و ٢٠٠٥ المصور عبد الفتاح شامي في كتابة (أبو علي القاسمي) ١٩٩٢ ولا معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية في فهرست رقم ٨٦. وعلى الرغم من مراسلاتي الكثيرة إلى كثير من مكتبات العالم مثل مكتبة الإسكندرية ومكتبة الكونغرس الأمريكي ومكتبة المتحف البريطاني وغيرها من المكتبات لم أجد غيرها وكذلك على الرغم من مراجعتي لكتبات العالم العربي مثل مكتبة المسجد الحرام في المدينة، ومكتبة أمسوى (أبو) في الدمام، ومكتبة شيخ الإسلام دار الحديث في الدمام، ومكتبة دار فكتب في مصر، والمطهرية في دمشق، ومكتبات العراق وغيرها لم أجد نسخة تامة بصرف ذلك فقد استخدمت في المخطوطة التي استخدمت عشر سنوات لأقمت ومخطوطات أبي علي المصنوعة، أقول على الرغم من هذا طوري الواضح أن أحد نسخة هي هذه التي كنت بقطعة.

(٢) ليس مسلم - هو محمد بن عثمان بن بابل كعبه أبي علي - وهو الذي روى كتابه وأباهه ليليا/ ٢٧ وأبو القاسمي / ١٣٨.

« تحت المسائل العسكرية يحدد الله وهولته. كان العراق منها في يوم السبت. العاشر من شهر جمادى الآخر من سنة خمس عشرة وستمائة. علي أبي العبد الضعيف المقر بذنبه الراجي عفو ربه. أحمد بن تميم بن هشام القلي بمدينة السلام المبروسة على الأصل المنقول منه بخط ابن بلبل، وكان فيه إسقاط كلمات، وتصحيف مواضع أصلحت في نسختي هذه بعضها وقت كتابتها. وعلمت على أمبائي إلى الفراغ - إلى معاودة النظر فيها إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله ».

والخطوطة مكتوبة بخط فارسي مخطوط بمغربي، بحروف ناعمة صغيرة إلى النهاية. بمعدل ثلاثين سطرًا لكل صفحة، في كل سطر ثلاثون كلمة تقريبًا وفي بعض الصفحات إسقاط وقراءات. وفي بعض الحواشي تعليقات.

{٢}

توثيق نسبتها

يمكن أن يهتدي الباحث إلى توثيق نسبة العسكرية إلى أبي علي من أمور كثيرة أهمها

- ١- لم يشك أو يشكك فيها أحد من القاصي، أو المحدثين فإن سلامتها من الطعن في نسبتها قديمًا وحديثًا دليل على أنها لأبي علي.
- ٢- من التوثيقات التي وردت على النص في المقدمة .
- ٣- من العنوان الذي ورد في صدر الخطوطة ملبسواً لأبي علي
- ٤- أنها قد ذكرت ضمن مؤلفاته عند كثير من المؤرخين الذين ترجعوا لأبي علي^(١).
- ٥- من المسائل المشابهة التي تناولها أبو علي في العسكرية وكتبه، ومسلته

(١) دواوين الجهاد - ٢٢، وأعيان الشيعة ٢١ / ٢، وشذرات

الأخرى، كما لا يضاح، والقام الأظهر^{١٤} منها البناء، والإعراب، وتقسيم الكلام.

٦- تشابه أسلوب المؤلف في العسكرية، ومؤلفاته الأخرى، كالمطبوعات، والشمرازيات، والبصريات، والهندسات، والمغريات، والعجائب، وبالي هذا التشابه في قضايا كثيرة من الاستعمال والقياس، منها طريقة عرض المادة في التقسيم، واستعمال المنطق، والاحتجاج، والمذاهب، والتدليل، والتعليل، واستعمال الشواهد، من آبي القرآن الكريم، والشمرا، والقرال العرب.

٧- من القول التي وردت في بطون الكتب وجاءت منسوبة إلى أبي علي ملفوظة من العسكرية، لا سيما القول التي ظلتها النجاة، وأصحاب النجاة، وقد أشرت لها في مكانها من النص عند التحقيق.

٨- تشابه المصادر التي استقى منها أبو علي في العسكرية، والي غيره من مؤلفاته، وقد أخذ الشيخ في جميع مؤلفاته عن علماء معروفين - كونهين وبصريين - هم أنفسهم يتكروون، مثل هبسي بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل، وسبيويه، وأبي زيد، والأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي الحسن الأنباري، والكسائي، والبراء، وأبي عثمان المازني، وأبي جعفر، وابن المراج، والزجاج، وتعلب، وغيرهم.

(٣)

مكانة العسكرية بين ما لدينا من مؤلفاته

تحدد مكانة العسكرية بين مصادر أبي علي علينا أن نحدد مكانها بين مؤلفاته أولاً، ثم بعد ذلك مكانها بين مؤلفاته ثانياً من حيث التهج، والموضوع.

(١٤) القام الأظهر في مادة المورد، عدد ٧-٨-٩-١٠-١١-١٢، والإيضاح ١٢/١-١١-١٢.

من حيث المنهج :

يمكن أن نقسم مؤلفات أبي علي التي وصلت إلينا على قسمين من حيث المنهج، والتنظيم في نوع الدراسة التي تدارها.

الأول - يكاد يكون منتظماً في منهج مترابط معين ويشمل التكملة، والإيضاح، والحجة، والإغفل. فالتكملة والإيضاح لهما منهج متصل يقوم على أساس العلاقات التي تربط بين الموضوعات في البحث الصرفي، والنحوي، والقوي. أما الحجة والإغفل فالتنظيم لهما يجري متسلسلاً متسجماً إلى حد ما مع ترتيب أسور القرآنية في القرآن الكريم، وترتيب آياتها.

الثاني - وهو الذي يستند المنهج المترابط، لأنه لا يلتزم حول وحدة موضوعية معينة، ويشمل مختلف مسائله التي وصلت إلينا كالبغداديات، والحلييات، والشرقيات، والنشورية، والبصريات، والمعسكرات، والمضديات.

من حيث الموضوع :

ويمكن أن نقول أن مؤلفات أبي علي تقسم على قسمين من حيث موضوعاتها

الأول - يختص بدراسة القرآن والتفسير، وقرآته، وفهمه، ويأخرج تحت هذا القسم من تصنيفاته، الحجة في القرآيات السبع التي شرح فيها قرآيات ابن مجاهد. والإغفل الذي هو تنبيه على كتاب معاني القرآن للزجاج وهذا الكتابان على الرغم من كونهما في القرآيات، فإنهما يحتويان على خبر كبير من الدراسات اللغوية، والنحوية، والصرفية.

الثاني - ويختص بالدراسات اللغوية، والنحوية، والصرفية. ومن هذا النوع الإيضاح، والتكملة، وكتاب الشعر، وكافة مسائله، وما تقدم ذكره من المعسكرات تندرج تحت مؤلفاته اللغوية والنحوية والصرفية من ناحية.

وسدرج تحت مؤلفاته التي لا يسطيقها منهج موحد من ناحية ،إليه

بعد ذلك علينا ان نحدد مكان العسكرية بين مسائله الأخرى من حيث

١- الحجم فهي أصغر مسائله جميعاً إذ إنها تقع في (١٦) ورقة، في حين تقع
المنشورة (٦٨) ورقة، والبعثيات في (٣٨) ورقة، والبغدييات في (٥٢) ورقة،
والطبييات في (٩١) ورقة، والعصديات في (١٠٦) أوراق، والشعرانيات في
(١٥٧) ورقة

٢- النسخ العسكرية من مسائله الناضجة لعوامل كثيرة منها طول الباعث،
وطول القوس في هذه الباعث، ومدى المناقشات، والمعارضات، والموازنات
والاستنتاجات، والتعطيلات، والتداخلات، وكثرة الاستشهادات التي لا نجدها
في مسائله أو كتبه الأخرى كالمنشورة، وأقسام الأخبار.

٣- المادة المستعملة في دراسة هذه المسائل تنقسم في

أ - وحدة النسخ إذ أن المواد التي يعتمد عليها مكررة في أغلبها بإختلاف من
لبي زيد، وأبي عيينة، والأصمعي، والأحول، الخ.

ب - وحدة طريقة الاستعمال فهو يعتمد على القرآن أولاً، ثم الشعر والأقوال
ثانياً في جميع مسائله بما فيها العسكرية.

ج - تشابه الأسلوب في جميع مسائله بما فيها العسكرية فهو يعتمد في
أغلب الأحوال على طرح الأسئلة، والإجابة عليها بطريقة الخطاب
والفحاش، والجعل، والتكيد، والاستفهام، وإجبار المقابل على موافقته
والاعتراف له ثم إصدار الأحكام بعد الاستنتاج الذي يتوصل إليه حيث
يضم القضايا التي يتناولها بجدارة فائقة.

٤- الموضوعات فتأخر على غالباً ما يكرر الموضوعات نفسها في كثير من مسائله،
فهو مثلاً يتحدث عن (البناء والإحراق) في الإنصاح، والعسكريات، وأقسام

الأخبار^{١٥} ويتحدث عن تأليف الكلام في الإيضاح. وانقسام الأقسام،
والعسكريات^{١٦}.

(٢)

أبوابها ومضمونها

لقد احتوت العسكريات على أبواب أربعة :

الأول : باب علم ما الكم من العربية. (١٦ - ٢٣).

الثاني : باب عما التلّف من هذه اللفاظ الثلاثة، وكان كلاماً مستقلاً، وهو الذي
يسميه أهل العربية (الجميل) (٢٣ - ٥٠ ب)

الثالث : باب ما كان شاملاً من كلامهم (٥١ - ١٩).

الرابع: باب الإعراب والبناء (١٩-١٢٠ ب).

هذه الأبواب شاملة، تكلم في الباب الأول عن أقسام الكلام من الأسماء،
والأفعال، والعروف، وعرف كل قسم منها، وذكر تعريف أصحابه من
المصريين، ودل على اثباتها، وقسام اللفظ فيها ثم تحدث عن الحروف.

وفي الباب الثاني تحدث عن الأسماء والأفعال، والعروف، إذا نسبوا في
كلام، وكونت جملاً، فكانت عنده إسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية، كما يرى
أبو بكر (ابن المراح) أو إسمية، وفعلية - كما يرى - سيبويه - ثم تحدث عن
البناء، وأسماء الأفعال، وجملة الشرط، والقسم، وعدم الاستقلال كل منهما
بنون جملة الجواب، ثم ذكر رأي أبي الحسن، ودل على صحة ما يراه.

وفي الباب الثالث - علم مقلاً عن الشأن، وذكر أنواعه مستنداً على تقسيم ابن
المراح، ثم شرح كل قسم من أقسام هذا الشأن مستشهداً بالشعر، والقراءات.

(١٥) الإيضاح ١ - ١٢ - ١٦، وانقسم الأصناف في الجزء ٢/٣٠٠-٢٤٠، والعسكريات ١٩ - ١٢ -

(١٦) الإيضاح ١/٦ - ٨، وانقسم الأصناف في الجزء ٢/٢١٩م، والعسكريات ١٢ - ٢ -

مستعينةً بأراء وبرويات أبي زيد، وأبي الحسن الأخفش، وأبي عثمان الأمازي، وأبي العباس الجرجي، وأبي بكر (ابن السراج)، وأبي إسحاق الزجاج، ثم تحدث عن الضرورات الشعرية الجائزة والقيمية، وحديثه هذا حلقة متصلة منذ عصر الخليل حتى زمانه.

وفي الباب الرابع تحدث عن الإعراب والبناء، وعرف كلا منهما، ثم تحدث عن حركات الإعراب الظاهرة والكنوية، ثم تحدث عن المعربة، وذكر صرفها وعدم صرفها مع ذكر الأسباب الموجبة لذلك، ثم ناقش البغداديين في جمع طلحة بالواو والقون، وعلى عدم جر الفعل، وتحدث عن إعراب الفعل المضارع.

(٥)

مصادر أبي علي في العسكريات

كان الشعر في منظومه عند أبي علي في عسكياته بمعنىا الواسع يعني العلوم الشعرية، والصرفية، والقافية، بمعنى أنه يتناول بنى الكلمة، وأصلها، ومعناها، ونسبها في جمع، من هذا فسم إليه الضوابط التي تحدثت عن التغير في الكلمة، أولاً، ووسطاً وأخيراً - إذا أحسنه العوامل، أو إذا لم تحدثه - ومن هنا كانت العسكيات جامعة لعلوم اللغة بأشكالها المختلفة، ولذلك توسعت موارده ويتابعه في مصادر دراسته، فشملت القويج، والتماة، والرواة، والفراء من بصريين وكوفييين فقد أخذ عن طائفة البصرة الشيء الكثير، فقد أخذ عن حماد بن عمار (١٤٩هـ) ^(١) وأبي عمرو بن القلاء (١٥٤هـ) ^(٢) والخليل (١٧٥هـ) ^(٣) وسبيويه (١٨٠هـ) ^(٤) ويونس بن حبيب (١٨٩هـ) ^(٥) وأبي زيد (٢١٥هـ) ^(٦)

(١) عسكيات / ١٦

(٢) عسكيات / ١ ب، ٢٥٧ ب.

(٣) عسكيات / ١ ب، ٧ ب.

(٤) المصدر السابق / ٢ ب، ٢٤٤ ب، ٢٤٥ ب، ٢٦٠.

(٥) عسكيات / ٦ ب، ٦٦ ب.

(٦) عسكيات / ٢ ب، ٢٦ ب، ٢٦٩ ب.

وسدرج تحت مؤلفاته التي لا يسطيقها منهج موحد من ناحية ،إليه

بعد ذلك علينا ان نحدد مكان العسكرية بين مسائله الأخرى من حيث

١- الحجم فهي أصغر مسائله جميعاً إذ إنها تقع في (١٦) ورقة، في حين تقع
المنشورة (٦٨) ورقة، والبعثيات في (٣٨) ورقة، والبغدييات في (٥٢) ورقة،
والطبييات في (٩١) ورقة، والعصديات في (١٠٦) أوراق، والشعرانيات في
(١٥٧) ورقة

٢- النسخ العسكرية من مسائله الناضجة لعوامل كثيرة منها طول الباعث،
وطول القوس في هذه الباعث، ومدى المناقشات، والمعارضات، والموازنات
والاستنتاجات، والتعطيلات، والتداخلات، وكثرة الاستشهادات التي لا نجدها
في مسائله أو كتبه الأخرى كالمنشورة، وأقسام الأخبار.

٣- المادة المستعملة في دراسة هذه المسائل تنقسم في

أ - وحدة النسخ إذ أن المواد التي يعتمد عليها مكررة في أغلبها بإختلاف من
لبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، والأحول، الخ.

ب - وحدة طريقة الاستعمال فهو يعتمد على القرآن أولاً، ثم الشعر والأقوال
ثانياً في جميع مسائله بما فيها العسكرية.

ج - تشابه الأسلوب في جميع مسائله بما فيها العسكرية فهو يعتمد في
أغلب الأحوال على طرح الأسئلة، والإجابة عليها بطريقة الخطاب
والفحاش، والجعل، والتكيد، والاستفهام، وإظهار المقابل على موافقته
والاعتراف له ثم إصدار الأحكام بعد الاستنتاج الذي يتوصل إليه حيث
يضم القضايا التي يتناولها بجدارة فائقة.

٤- الموضوعات فأنمو على غالباً ما يكرر الموضوعات نفسها في كثير من مسائله،
فهو مثلاً يتحدث عن (البناء والإحراق) في الإنصاح، والعسكريات، وأقسام

أثبتت بصريته في الشعر الزيات من قبل ١٠٠ كما أثبت ذلك من قبل الدكتور عبد
المفتاح شلبي في كتاب « أبو علي الفارسي»^(١).

وعلى الرغم من كونه أبي علي بصرياً، فهو يتفرد من حيث الأصالة في الأثر،
والبيان، والقدرة الفائقة على طرح الفروض، مما يجعله في منزلة كبار النقاد
البحريين كالخليل، وسيبويه، وأبي الحسن الأخفش، والمازني، والمبرد.

ولقد أوقع أبو علي في لقاء نظره وثأته في النص بالإصطلاحات التي صنف
ما هو مستعمل بسوجبها مثل (المصنغ) و (المثلغ) و (الطرود) و (الشاذ)،
وكذلك أعجب بالانقسامات فهو في ميدان تقرير الحقائق يستعمل النطق، والجدل،
بطريقة فلسفية عندها الدليل، والتعليل، والتأويل، والمحل.

كما اعتمد أبو علي الفارسي على القياس الطرد، فهو يقيس على المفرد
كاستناده أبي بكر (أين السراج)، وقياسه هذا يعتمد كل الاعتماد على النص
العربي القصيح فهو يقيس على ما تكلمت به العرب من نثر (وشعر) ١٠٠، وهو
ما جاء في لغة التنزيل، والغريب أن أبا علي لم يستشهد في عسكياته بالعديد،
على الرغم من كثرة استشهاده به في مسائله الشعرية، وعلى الرغم من كونه
من رواد الاستشهاد بالحديث ٥٥ بعد الكسائي والقرطبي^(٢).

(٦)

شخصية أبي علي في العسكيات

أبو علي يبرز الشخصية في العسكيات على الرغم من كونه ينقل عن الأئمة،
والعلماء الذين أخذ عنهم، وتبدو هذه الشخصية في أمور كثيرة منها .

(١) الشرازيات / ١٩١-١٩٤.

(٢) أبو علي الفارسي ١٠٥-١٠٨ (مذهب أبي علي شعوبي).

(٣) المصنف / ١ / ١٧٣.

(٤) أبو علي الفارسي / ٢٠٣.

(٥) مشواره والاستشهاد في النثر / ٣٣٠-٣٣٦.

٦- يتلجج ما ينقله عنهم بالتعظيم، والتأويل، والاحتجاج، والتدليل لإثبات ما يذهبون إليه. قال في تعريف الاسم: «وقد وصف الاسم اسميها بغير شيء» فالذي كان يعول عليه أبو العباس - محمد بن يزيد - في تعريفه، وصفته الشخصية له: «إنه ما جاز الإخبار عنه».

ومثال الأخبار عنه كقولنا: قام زيد وزيد منطلق. وهذا وصف يشتمل عامة الأسماء، ولا يطرح منه إلا اليسير منها، وذلك مثل: «إنا لانها عند المنصورين من الأسماء، ومع ذلك لا يجوز الأخبار عنها» ويدل على أنها اسمان قولك: «القتال إنا جاء زيد فيكون خبراً عن الحدث...» أو «رفض ما يقولونه من...» ذلك أن الفعل والفعل اللذين وجدناهما في الصلة يستدان من الجمله فيصبح المجموع بمثابة الجمله وساداً مسدداً كما كانت في الجمله في نحو قوله تعالى: «انحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا» وكقولهم: «علمت أن زيدا منطلقاً...» وقولهم «انضم زيد...» هذه المواضع قد استغنى فيها عن الجمله بالمفرد ما كان على الوصف الذي أعطتك عن إنكاره من هذا الوجه لا يسوغ لمن قبل منهم بقول الكسائي...^(١).

٧- في الاعتراضات التي يردّها ثم يردّها بالملابيه فلسفي جدي من ذلك رده على وصف الفعل بأنه ما دل على حدث وزمن: «وقد قيل إن وصف الفعل بهذا الوصف: «أراهم قولكم»: خلق الله الزمان. هل يدل هذا على زمن قلته؟ فإن قلتم لا، فقد الوصف: «إن قلتم (يدري) فقد ثبت زماناً قبل ذلك» مما يتبع لما يجيبون به من ذلك: «أن اللفظ فيه قد جرى عنهم مجرى الآن وما يشغلون به ويعتفون، وهذا النحو غير ضيق في كلامهم إلا ترى قوله عز وجل: (إنك أنت العزيز الكريم)». وكذلك قوله

أبلغ كليباً، وأبلغ منك شامراً
إني لأعشر وإنسي زهرة اليمن
فأجلب جبر:

ألم تكن في رسوم قد رسمت بها من حاز موعظة يا زهرة اليمن

(١) المصوبات / ١٩

(٢) المصوبات / ب

وكذلك قوله تعالى {وَأَرْسَلْنَا إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ}

إنما هو عند كثير من المفسرين أنهم جميع إذا رأيتهم مطلقاً، قلتم فيهم هذا الضرب من الكلام. كذلك قولهم خلق الله الزمان. يجوز على هذا المد الذي تجري هذه الأمثلة عليه في كلامهم. وما يتعارفونه الآن...¹⁵⁸.

٣- عرض السؤال الثالث والمرتبة بينها ، وإظهار ما يراد. كما وأن بين وصف سيبيويه للفعل ووصف غيره له، ويرى على أن وصف سيبيويه - أصبح من غيره لأن لا يدخل عليه، وكان منتظماً جميع ما كان من هذه الأمثلة...¹⁵⁹.

١- يتوسع الرأي الذي يأخذه من السابقين شرحاً وإيضاحاً، وإتماماً كما وضع رأي سيبيويه الذي قاله في عدم دخول الجر على الفعل، وإنما امتنع الجر فيه لأنه لا يكون إلا بالإضافة. ألا ترى أن الجر يكون بأحد أمرين: إما إضافة إسم إلى إسم، أو إضافة فعل إلى إسم وكلاهما يوجب تخصيصهما، والفرق في صياغة هذه الأمثلة التي تسمى بالأفعال خلافاً للتخصيص...¹⁶⁰.

٢- تناول الجر على كثير من القضايا النحوية والقولية ويرى على إثباتها منها

أ - إنه لا جر في الأفعال لأن الجر لا يكون إلا بالإضافة.

ب - الأفعال مأخوذة من المصادر - لأن الأحداث تدل على معانٍ مجردة مفردة، والمفردة في المرتبة أسبق من المركبة...¹⁶¹.

ج - الأفعال ما دلت على حدث وزمن¹⁶².

د - القياس في الفعل - كما يرى البصريون - أعمال الثاني قال في قوله

فهيئات هيئات المقيت وألفه - وهيئات وصل بالمقيت تواسكه

(١) المسكرات / ٦ ب

(٢) المسكرات / ١٢

(٣) المسكرات / ١٠ ب والكتاب / ٢

(٤) المسكرات / ٦ ب

(٥) المسكرات / ٦ ب

وفيلس من الفعل الثاني من الضمير - وهذا الذي يختار اسمها - أن يكون الملقب مرتفعاً بيهود الثاني^(١).

هـ - الأصل في الضارع أن يكون العاض. قال (مثال العاض نحو يقوم. فهذا الضرب الذي وصفه سيبويه بأنه كأن لم يقطع. فهذا الضرب وإن كان شيء منه قد مضى، وشيء منه لم يمش فإنه عند العرب ضرب من ضروب الفعل غير الماضي، وقيل المستقل...^(٢)

و- الأفعال المضارعة معربة لشابهتها الأسماء. وقال - فهذا الأفعال هي الأفعال للعربية - وإنما أعربت بجملة الإعراب ومشابهتها الاسم...^(٣)

٦- الفر أبو علي أحكاماً هي أصول في نحو البصريين منها: «الإعراب لا يكون إلا بعلم» ١٢ و « لا يجوز اجتماع حرفين معني واحد » كذلك « الحرفان إذا كانا بمعنى واحد لم يجوز اجتماعهما أفراً إلى الضمة ١١ وهو يعني بذلك إنه لا يجوز دخول فاعل أو اسم على اسم. و مما لم يلزم من الضروف، وكان تكتاً في مكانه، ومرفوعة لا يعلدون به ١٩ و «الحركات التي يجب بها أصل لا تكون حركات بناء ١٠ «والضمانات أقوى من العينات، والعلامات أضعف من العينات» ١٢ ب في بناء الكلمة و «إن بعض الجمل قد تقوم مقام بعض» ١٥

٧- أطال في أبحاث الأربعة هذه في حين أنها كانت تكتاً وملاحظات سريعة عند السابقين له ١١ فاجات عنده حقيقة بسيطة، واسعة الأطراف شاملة للقاصد

٨- كان راداً في دراسة الجملة، فبحثه هنا - وإن كان لا يتناول الجملة مفصلة - بعد أول بحث وصل إلينا عن دراسة الجملة، بهذه الصورة التاسعة. كما أنه قسمها بشكل جديد إلى إسمية، وفعلية، وظرفية، واسمية، وندائية، وشرطية.

(١) العسكريات / ٥١

(٢) العسكريات / ١٢

(٣) العسكريات / ١٠ ب

(٤) الكتاب ١ / ٨-١٢ باب ما يعلق الضمير وما كثر شفا من كلامهم - الضرورات والضرورات

الفصل الثاني

الكلام - أقسامه - فصاحته وشذوذه - إعرابه وبناءه

«عند أبي علي في عسكياته، والنحاة الآخرين»

(١)

الكلام

أقسامه (مفردات وجملاً)

(٢) المفردات :

إن أول دراسة وصلت إلينا من تقسيم الكلام - في أقسامه المذكورة - هي دراسة سيبويه في كتابه - من السلف - حيث كان قد قرر بأن الكلام - باسم، وفعل، وحرف جاء لغيره ليس باسم ولا فعل - فالاسم: رجل، وقرس، وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يلق، وما هو كائن لم يتقطع فلما بناء ما مضى، لغيره وسمي - ولما بناء ما لم يلق فإليه قولك أمراً إنعب - ومخبراً بقل - وكذلك بناء ما لم يتقطع وهو كائن إذا أخبرته فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء - والأحداث تسمى الضرب - ولما ما جاء لغيره وليس باسم، ولا فعل فتسمى - ثم وسوف

٥١١

ونحن نعرف - على قدر علمنا - أن هذا التقسيم كل من عهد أبي الأسود الدؤلي^(١) ثم ظل سائراً بين النحاة لا أحد يعترض عليه أو يعيد النظر فيه. وإنما

(١) كتاب ١/ ٢١.

(٢) إرشاد الزجاني ٨٩.

حسولوا من يشتقوا أركانه مثل ما أوردوا من جهد وعلم فهذا طرجاهي - مثلاً - وهو من النحاة البصريين يحاول بكل ما أوتي من علم المنطق، والفلسفة، إثبات ما قرر سلفاً^(١).

ونحن أيضاً لا نملك دليلاً يشير إلى علاقة هذا التقسيم بما رآه علماء اليونان وفلاسفتهم القدامى في لغتهم.

كما أننا لا نستطيع أن نربط بين هذا التقسيم في العربية وما جاء من التقسيمات في اللغات السامية التي تفرعت عنها العربية، ذلك أن النحاة العرب لم يكونوا يعرفون اللغات السامية آنذاك كي يتأثروا بها، ولذلك لم نجد من بينهم من أشار إلى إحدى هذه اللغات في ذلك الوقت.

ومهما يكن الأمر فقد درج عليه النحاة الأقدمون دون أن يفترض منهم معترض سواء في ذلك الكوفيين، والبصريين، بما ما ورد من القراءة أحد شيوخ الكوفيين اللطفيين من أنه سمى أسماء الأفعال إسماً خاصاً وهو (الطوائف)^(٢) وتابعه فيما بعد - أبو جعفر ابن صابر الاندلسي^(٣).

أما أبو علي فقد صار على هدي أسلافه حيث أكد هذا التقسيم في أكثر من كتاب من كتبه التي قلنا بتحقيقها، أو حقلها الآخرون، والتي لم تحلق بعد. فإلى في المعكرات - الكلام ياتلف من ثلاثة أشياء: إسم، وفعل، وحرف،^(٤) وقال في الإيضاح المعصدي الكلام ياتلف من ثلاثة أشياء: إسم، وفعل، وحرف. فب جاز الأخبار أنه من هذه الكلم فهو إسم كقولنا عبد الله مقبل. وأما الفعل فما كان مستقلاً إلى شيء، ولم يستند إلى شيء مثل ذلك خرج عبد الله. والفعل ينقسم بالتقسيم الزمان: ماضي، وحاضر، ومستقبل، فالماضي نحو ذهب والحاضر نحو يكتب وهذا اللفظ يشمل الحاضر، والمستقبل، فإنما دخلت علي

(١) الإيضاح لفرجاني، ٤٦ - ٤٧.

(٢) اللغة العربية مناهجاً ومساماً ٨٨

(٣) حاشية الصبان على الأشعرى ١/ ٦٢

(٤) المعكرات ٤٦

إسمي أو صيغة الشخص في المستقبل .. والمعروف ما جاء المعنى ليس باسم، ولا فعل نحو: لام الجر، وبالله...^(١).

وأما الزجاجي، فهو الآخر لم يختلف في تقسيمه للكلام عن أبي علي وإنما قال به الاقدمون حيث يرى أن أقسام الكلام ثلاثة: إسم، وفعل، وحرف جاء المعنى فالإسم ما حاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو بطل عليه حرف من حروف الخطف كالرجل والغرس...^(٢)

والفعل ما دل على حدث وزمان صالح، أو مستقبل نحو: قام يقوم والمعروف ما دل على معنى في غيره نحو: من، وإلى... وما أشبه ذلك...^(٣).

وإذا تأملنا فيما قرره النحاة مما تقدم، نلمح أن هذه التقسيمات التي صنفوا الكلام حسبها في بداية الدراسات النحوية، إنما هي تقسيمات معجمية أكثر منها وبلاغية، ذلك كون الكلمات فيها مفردة قبل أن تنظم في جمل لتعطي مدلولاتها الوظيفية كاملة، ثم أخذت تتوسع المدلولات تصو المقاصد الوظيفية - عند الزجاجي وأبي علي - لتدل على معانيها من خلال تسويج الكلام، فنجد مثلاً الإسم « ما حاز الإخبار عنه » و « ما حاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً » وهكذا بالنسبة إلى الفعل.

وعلى ذلك نستطيع أن نقول: إن دراسة النحو اتخذت اتجاهين منذ البداية الأول يعني دراسة الظواهر من حيث كونها صيغاً معجمية، والثاني دراسة الكلمات ضمن تركيب جملي يشير إلى وظائفها في الإستعمال الذي أصبح ميدانه - فيما بعد - عند انجرجاني (عبد القاهر) الذي رأى النحو معاني تعرف من خلال تنم الكلام حيث قال: «... ليس النظم إلا أن تضع كلماتك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قرآنيته وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيف عليها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها،

(١) الإيضاح المعنوي / ١/ ٦

(٢) جمل الزجاجي / ١٧

وبذلك إذا لا معلوم شيئاً يتتبعه النظام بظنه غير أن يطر في وجود كل باب ، ، ، .
 - ثم قال بعد ذلك : « هذا هو السبيل فليست بواجب شوكاً يرجع صوابه إن كان
 صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظام، ويدخل تحت هذا الاسم، ألا وهو معنى
 من معاني النحو قد أصوب به موضعه ووضع في حقه...»^(٦٥).

وبما تقدم تلخص أن نظرية النحاة إلى النحو تركزت على :

أ - الصيغ الثلاث التي هي الاسم، والفعل، والحرف.

ب - دلالة هذه الصيغ - المعجمية منها والوظيفية - مفردة ومركبة في نظم،
 واستقلال من ذلك أن لا توجد للحروف دلالة معجمية إذ أنها ، لا يظهر
 معناها إلا إذا جمعت مع غيرها.

ج - دلالة (نحو) المفردة متمثلاً بحركات الإعراب والبناء في آخر الكلمات
 و(نحو) الجملة متمثلاً في نوعها ومكانها ووظيفتها بالنسبة لمعناها
 وارتباطها بما قبلها وما بعدها. ونحو الجملة هذا بدأ بسيطاً، ثم اتسع
 ميدانه باستمراره حتى عصر أبي علي حيث وجدناه يعقد له باباً طامساً
 سماه « باب ما أتلف من هذه الألفاظ الثلاثة » كان كلاماً مستقلاً - وهو
 الذي يسميه أهل العربية الجمل^(٦٦).

وعلى أية حال فقد أخذت الدراسات النحوية تسير على هذه الأنماط نحو
 الاتساع والشعور. فبالنسبة لتقسيم الكلام، أعاد ابن خلدون الأتلمعي النظر فيه
 فرائى أنه يتكون من أربعة أقسام هي الأسماء والأفعال والخوالب، والحروف،
 (والخوالب : أسماء الأفعال التي أشار إليها الفراء من قبل).

وفي العصر الحديث، وجدنا الدكتور تمام حسسان - أحد رجال النحو -

(٦٥) دلائل الإعجاز ٦٤.

(٦٦) دلائل الإعجاز ٦٥.

(٦٧) المسكرات ٣ ب - ٥ ب.

(٦٨) حاشية الصبان على الأشعري ١/ ٩٣.

يرفض الفيلسوف القديم لبيني تفسيره الجديدة براه أكثر دقة والغريب إلى روح العربية قاتلاً ، « وأول ما بدأ به إما نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر، ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم أكثر جديد مبني على إستخدام أكثر دقة لإختباري الثبني والمعنى»^(١).

فهو يرى أن كلا من الصفات، والضمائر، والظروف والظروف تقع في أقسام جديدة، وعلى هذا الأساس يقسم الكلام عتد سبعة هي : « الاسم = الصفة - المعى - الضمير = المخالفة - الظروف - الآلة = (١) وينى تقسيمه هذا - كما قال - على أسس جديدة كان قد إستلبطها عن شامل وائة من خلال تتبع الكلمات مفردة في معلى، أو مركبة في جملة تؤدي معنى- أي أن هذه الأسس تعتمد على قسائية اللفظة للإعراب والبناء وزيادة الحروف فيها، وصرفها، وبنائها، واتصالها (الواصلق) كثافة التخريف، والضمائر، واء الثانيت، ودالاتها على الذات، والحدث، والزمن.

وعما تقدم يتبين لنا أن هذا التقسيم كان قد عطل بإهتمام النحاة عبر الزمن، مما جعله يتعبر عن آراء مبتية عن الإستقراء للنص العربي حينها، وعلى النظر الفلسفي المجرد حيناً آخر.

(ب) - الجمل :

أما بالنسبة لدراسة الجملة فيقد بدأت - كما أسلفنا - بسيطة إذ كانت إشارات قليلة فج بدأ مسيريه في باب السند إليه ٢١ وظلت هكذا حتى عمر الزجاجي الذي ألف كتاباً بهذا الاسم (أي كتاب الجمل) ، ليس للجمل فيه تصنيف إلا باب (جكليات الجمل) الذي قرر فيه « أن الجمل تغيرها العوامل، وهي كلام عمل يعصه في بعض فهي تمكن على إقاطها، ثم رأى أنها لا تتنى ولا

(١) اللغة العربية معانها ومبناها / ٨٠

(٢) اللغة العربية معانها ومبناها / ٩٠.

(٣) الكتاب ١/ ٧

شليم، وقد أشار إلى ما قلناه سيوريه في باب المشكلة ١٠٠، ثم أزيد هذا التعليل
لدراسة الجملة عند أبي علي النحوي، فقد أشار بلمحة سريعة إلى تأليف الجمل في
كتابه الإيضاح المصنف في (باب ما إذا اختلف من هذه النظم الثلاث كان كلاماً
مستقلاً) قائلاً: «والإسم ياتلف مع الإسم فيكون كلاماً مقيداً بكلماتنا عمرو
أخوك... ويأتلف الفعل مع الإسم فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبد الله... ويدفن
المصرف... هل كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً بكلماتنا أن عمرا أخوك... وما
عدا ما ذكرنا مما يمكن اختلافه من هذه النظم فمطروح إلا الحرف مع الإسم في
النهاء نحو: يا زيد... فإن الحرف والإسم قد اختلفت بينهما كلام مفهود في
الغرام...»^(١).

ثم عقد لهذا الكلام باباً واسماً في كتابه العسكريات - كان أول باب تخرج
بيحت متكامل وحصل إليه ١٢١ - عالج فيه موضوع الجمل رأى فيه ما رأى أبو بكر
(ابن السراج) من أن أنواع الجمل ثلاث هي إسمية، وفعلية، وشرطية، فالشرطية
- عند استناده - هي قسم مستقل برأيه، لا يدخل في حيز الجملة الإسمية أو
الجملة الفعلية إنما يكون قسمًا يختلف عن كليهما قال (قائماً) قولهم زيد في
المدار - فهو كلام مؤلف من إسم وحرف، وليس هو على حد قولك أن زيداً
منطلق، ولكنه من طرزه الفعل والإسم، أو الإسم والإسم، ألا ترى أن قولك (أي
المدار ليس زيد، ولا القتل) (أي اليوم) ولم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا
الطاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله، ويعطيه، وإن يخلو ما يظنه به من أن
يكون إسمًا أو فعلًا، وكلاهما جائز غير محتج بتفسيره وإذا كان كذلك، كان
داخلًا في جملة ما ذكرناه، وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسمًا
برأيه وذلك مذهب حسن، ألا ترى أن الكلام - وإن كان لا يخلو مما ذكرنا في

(١) الجمل / ٢٢٢

(٢) الإيضاح المصنف / ٩١

(٣) العسكريات ٢ - ٥ ب.

الأصل - فقد صار له الآن حكم يخرج به عن ذلك الأصل. بذلك على ذلك فواته
 أن في الدار ريدة قبلًا يخلو ذلك القدر المسمى من أن يكون إسمًا أو فعلاً - فهو
 كيان فعلاً فلم يجرز دخول (أن) في هذا الكلام. ألا ترى أن (أن) لا تدخل لها في
 الانفصال - ولا يجرز أن يكون المراد الاسم لأن الاسم لو كان مراداً ما كان
 ليشتغل ذلك الاسم المراد فيجعل في هذا الظاهر، فإن لم يدخل هذا الكلام من
 هذين لم يجرز هذا ثبت أن هذا قسم وفروع غير ما تقدم...^(١١).

لقد استعملت تقسيم استأنه هذا وغيره أنه (حسن). وعلى الرغم من
 إستعماله له فهو لا ينكر التقسيم الثاني في الجمل، إنما يفرضه حيث يرى أن
 الجمل توسل إسمية وفعلية. ويظهر ذلك من النص المتقدم الذي جعل فيه
 الظرفية تدخل في حين الجملة الإسمية أو الفعلية.

وهذا التقسيم الذي قال به أبو بكر (ابن المراح)، وتابعه به أبو علي
 النحوي، توسع فيه ابن هشام فيما بعد بدراسته الموسعة الشاملة للجملة
 العربية في الجزء الثاني من كتابه اللغوي^(١٢).

وهكذا فلك على أبو علي بدراسة الجملة حيث عالجهما من حيث كونها إسمية
 وفعلية في قسمين أو من حيث كونها إسمية وفعلية وظرفية وشرطية في أربعة
 أقسام. ومن حيث كونها جملة نداء أو قسم. وهذه العناية تفرض علينا أن نقول
 أن دراسة أبي علي للجملة هي دراسة رائدة سواء في بحثه هذا الذي بين أيدينا
 أو في دراساته المتناثرة في كتبه الأخرى كما في الإيضاح.

ثم أتى عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) فأكمل جهود أبي علي والصائغين له
 في هذا الميدان في معالجة ما يسمى بنظرية (النظم) التي جعلت النحو لغتها

(١١) المسكوكات ٢ ب.

(١٢) الأعراب من قواعد الإعراب / ٢ والمعني ٢٨١/٢-٢٨١-٢٨١.

الإنشائية في تسجيح الكلام حيث + إن الصطم يكون في معاني الكلام دور الفاعلها وإن نظمها هو توحي معاني النحو فيها...^(١).

وشطورت دراسة الجملة عند ابن هشام (٧٦١هـ) - بعد التجرعاتي - في الجزء الثاني من كتابه النظم حيث تعرض لها بصورة مفصلة من حيث أقسامها، ومن حيث معطياتها من الإعراب، ومن حيث كونها بسيطة ومركبة. غير أن هذه الدراسة ظلت مستقرة إلى كثير من الجوانب كالكشف عن دلالتها الذاتية، والصدقية والزميتية، والتكثيفية، هذا الأمر دفع أحد طلائع المحدثين - وهو الدكتور إبراهيم السامرائي - إلى أن يقول : « إنما لابد أن نستدرج... إلى الأقدمين - على اعتمادهم الرائد بالفعل ومعانيه وصوره - لم يبعثوا في زمان الفعل وتحديداته... »^(٢) ثم قال : « واقسميلك القص عندهم إلى ماض، ومضارع، وأمر. يشمر بهذا النظم الذي ظهر في دراسات الأولين من النحاة، ومن أجل ذلك كان على الباحثين أن يعيدوا النظر في الفعل واستعماله وزمانه وأبنيته ليستدركوا عن أولئك النحاة شيئاً فاتهم... »^(٣).

على أننا لابد أن نقر بجهود القدماء في هذا الميدان فيما جاء بدراساتهم المتناثرة عند تعرضهم لدراسة الضروف والأدوات، والتأروفي، والنواسخ. كما أننا لم نعدم لدراسات الجادة عند المحدثين معن أفرموا للفعل والجملة فصولاً كتابية كدكتور إبراهيم السامرائي في كتاب (الفعل زمانه وأبنيته)، والدكتور مهدي المنزومي في كتابه (نقد وتوجيه في النحو العربي)، والدكتور تمام حسان في كتابه (العربية معناها ومبناها). فكانت لهم أرائهم التي يحدون عليها لإحياء العربية.

(١) د.الإنشائية / ٣٧٢

(٢) دراسات في لغة النحاة / ١٢.

(٣) دراسات في لغة / ١٢٢، وشرح الفصل ١/٢٨ ومن سير اللغة ٢٠٢ - ٢٠٤.

٢ - الفصاحة والشذوذ :

ولقد نظر النحاة - أيضاً - في الكلام من حيث الفصاحة والشذوذ. وكان من بينهم أبو علي النحوي الذي عالج هذه القضية التي بدأت مع بداية النحوي العربي، واستقرت في عصر أبي علي. وبلغت حد الإختلاف في عصرنا هذا، حيث إنصرفت الأساليب الفصيحة، وشاعت العامية الشاذة في التركيب، والنطق، والكتابة.

وهذا يجب أن نقول، يتوجب علينا - نحن - أن ننظر في طبيعة اللغة التي وصلت إلينا فقد وصلت إلينا اللغة العربية في صورة أدبية حيناً وصورة شعبية حيناً آخر، أما الصورة الأولى فإنها تتعلل فيما نسميه بالأدب الجاهلي أو الآثار الأدبية الجاهلية من الأشعار، والخطب، والأمثال، والحكم، وهو ما نسميه باللغة الفصحى. أما الصورة الثانية فلم تصل إلينا منها أعمال متكلمة، وإنما تلخصها فيما روي لنا في بطون كتب اللغة، والنحو، والأدب مثلاً عن لهجات القبائل العربية الخاصة بهاء^(٦٦)، وكذلك في كتب القراءات، وكتب لحن العامة.

وعندما ننظر إلى النصوص الفصيحة التي استنبطت منها القواعد التي بين أيدينا نجد أنها تتكون من لغة واحدة متناسقة تكاد تنعدم فيها اللهجات النسوية إلى القليل. وهذه اللغة ، لا يمكن أن تعطي البحوث الوثائق التاريخية التي يهتدى بها إلى العربية القديمة في أوالها ولغاتها المختلفة...^(٦٧) ذلك لأن هذه اللغة التي انتظمت الشعر والتي وصلت إلينا جاءت مهذبة مرت بأحوار، وتنظمت لزماً قبل أن تصل إلى هذا الرقي الذي تلحظه فيها. يضاف إلى ذلك أن هذه اللغة^(٦٨) - أي لغة الشعر - وودت باللهجة قريش في غالبيتها تلك اللهجة التي ساعدت العوامل الدينية والإقتصادية على أن تكون مشاركة بين غالبية القبائل

(٦٦) فصول في لغة العربية / ٦٩.

(٦٧) العربية بن أمية وحضرها / ٦٢.

(٦٨) فصول في لغة العربية / ٦٩.

العربية وبالتالي تغلبت عن سواها من لهجات القبائل الأخرى. ويؤيدنا فيما نذهب إليه ما رأه الدكتور رمضان عبد التواب حيث قال «... هذه اللغة التي اصططنعها الشاعر، والاديب هي بمثابة اللغة المشتركة التي التفتحت جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية، فقد كان يتخذها الشاعر وسيلة للتعبير عما يجول في خاطره، كما كان يتخذها الخطيب للتأثير في سامعيه سواء كان الشاعر أم الخطيب من فريش أو نعيم، أو أخيهما من قبائل العرب»^(٦).

وعلى ذلك فالشعر في هذه اللغة «... بعيد كل البعد عن هذه الأكوام القوية سواء في ذلك الشعر الحاهلي والشعر الإسلامي، فلا يكاد القارئ يعثر فيه على نماذج لغوية خاصة، وهذه الظاهرة تصفنا إلى أنظر في طريقة رواية الشعر وجمعه ومن قام بهذه المهمة المصنف. وللإجابة عن هذه التساؤلات نقول: إن اللغويين والنحاة الأوائل في القرون الثاني الهجري، وفي القرون الثالث اعتمدوا برواية الشعر وجمعه واتخذوا طرائق صارمة في نقد الشعر والعدلية به وأجمعوا على موازين دقيقة في نظير المصحيح، وأكبر الظن أنهم أخذوا من هذه النصوص ما لم يتفق وما قرووه من ضوابط وقواعد. وبسبب من هذا خلا ديوان الشعر العربي القديم من نماذج اللغات التي استبعدوها لبعدها عن حين الفصاحة الذي رسموه»^(٧).

ويطبيعة الحال إن هذا الأمر حال دون دراسة اللغة دراسة وصفية شاملة تمكن النحاة من إستخلاص النحور من مجموع نصوصها وبالتالي معرفة النحور الذي مر به هذا النحور، الأمر الذي دفع ببعض المشرقين إلى أن يقول «الذي منع علماء الشرق - مع بذل الجهد العجيب في درس اللغة العربية من جهة الصرف والنحو، ومن جهة المفردات - عن الإعتناء الكافي بالكشف عن تطور اللغة بعد الإسلام مسجلان مرقبطان، أحدهما بالأخير أولهما مدلولتهم على السؤال

(٦) نصول في لغة العربية / ٦٩.

(٧) العربية بين أسسها وحاضرها / ٦٨ - ٦٩.

الجليل في اللغة وضده، وعلى النبع عن كثير من العبارات، وهذا وإن كان واجباً
 نافعاً فهو عمل العظم لا العالم، فالعالم ينصح عما يكون في الحقيقة لا عما كان
 ينبغي أن يكون والعظم لا يظن أن تعليمه أقوى من الحقيقة، فإن نسي هذه
 النصيحة، واجتهد أن يظهر حياة اللغة، ويعوقها جازلة، وفقدت عن تعليمه فينتفع
 إذا الشق الحاجز بين اللغة الحقيقية الحية، وما يعلمه النحويون كما تشاهد ذلك
 في تاريخ اللغة العربية، والسبب الثاني، اعتقاد علماء الشرق أن اكمل ما كانت
 عليه اللغة العربية وألقته وأحسنه ما يوجد في الشعر القديم، وهذا حكم غير
 علمي...^(١)

ومما تقدم ندرك أن إستنباط النحو كان وفقاً على اللغة المشتركة التي كومت
 عليها لهجة قريش الجاني العام المتطلب من اللغة الفصحى الشائعة، ومن أجل
 ذلك عند النحلة كل لهجة تعارض في تركيبها وبناء كلماتها هذه اللغة المشتركة
 لهجة شاذة تنزل عن مستوى الفصحى، ولم ترق إلى مستوى الاستعمال، لذلك
 بقيت محصورة لا تتعدى النماذج التي وجدت فيها.

ولما كان الشعر نموذجاً للغة المشتركة التي ارتفعت فوق مستوى العامة
 واختلف في إدراكها قرباً للنهضة، أو بعداً عن استيعابها، كان لفرق بين اللغة
 المشتركة المتكاملة الشاملة قديماً... اتخذوا القرآن الكريم نموذجاً للغة المشتركة،
 وبعثنا في المستوى القرآني أمام العرب، وجعلناهم ينظرون إلى القرآن الكريم، وإلى
 أسلوبه نظرة أسعى حتى من أكثرهم الأخرى، ذلك لأنه تحدثهم، وعجزهم، ولم
 يستطيعوا أن يأتوا بمثلته وإنما ترى هذا واضعاً في كلام العلماء القدماء حين
 نحشوا إعجاز القرآن، ووصل بعضهم القول إلى حد أن أكد لنا أن إحصائه لا
 يدركه إلا من أتقن الشعر والخطابة والكتابة، وجميع الأساليب اللغوية
 المعروفة. ... ومع ذلك، وعلى الرغم من كون القرآن نصاً لغوياً، قام بمن

(١) الشعر القديم / ٣٩-٣٨.

(٢) فصول في لغة العربية / ٦٦.

التحفة باستنباط النحو منه ، وأهل النحاة لم يكتفوا من الاستنباط بالقراء ،
وهم على خطأ كبير ، بحسب من أن استنباط القراءات لم يكونوا من المتطهرين
في العربية...^(١).

ومما تقدم ذكره أن هذا النحو الذي بين أيدينا لم يستنبط من العربية في
جميع لهجاتها وأساليبها وفروعها. إنما استنبط من هذا القسم الذي يمثل اللغة
المشتركة، والذي سموه بالطرد، وبقي القسم الأخر من النصوص الشعرية
مطروحة والذي سموه شيئاً، فبالأصل في ... موضع الطرد في كلامهم، التابع
والاستمرار... وأما مواضع شيئ في كلامهم، التطرق والتفرد، ثم قيل ذلك في
الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما فيجعل أهل علم العرب ما إستمر
من الكلام في الأعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، ويجعلوا ما فارق ما
طلبه بقية باب، والتفرد عن ذلك إلى غيره شيئاً حملاً لاهذين التوضيحين على أحكام
غيرهما...^(٢).

والشيء في كلام العرب ، عند ابن الصراح وتلميذه أبي علي ، ثلاثة أقسام ،
شأن من الاستعمال مطرد في القياس، ومطرد في الاستعمال شأن في القياس
وشأن منهما ٢١ - فالشيء ... في الاستعمال، وذلك نحو الماضي عن يتر، ويدع،
وكذلك قولهم . مكان ميقبل هذا هو القياس، والأكثر في السماح بأقل... و ...
الطرد في الإستعمال الشأن في القياس نحو قولهم : أطعمس الرمث. واستصوبت
الأمس، أخبرنا أبو بكر... عن أحمد بن يحيى، قال - يقال إستصوبت الشيء، ولا
يقال استصوبت ومنه استحوذ، وأغلبت الثروة..

والشيء في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتنعيم مطعول مما عينه وار أو
ياه نصراً ثوب مصبوز، وعسك مدقوق، وحكي الهفليديون، فرس مقوود.

(١) العربية بين النحاة وعاصرها / ٢٩

(٢) التزم ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ .

(٣) قصائد / ٢ ب .

ورجل معروف من درجته ١٠٠ والمقصود أن إبن المراج كان يفصل قياس الجمع على المثال المرد المتأخر - وهذا الرأي ليس رأي إبن المراج وحده، إنما هو رأي جمهور النحويين الذين ردوا به على النكوسيين - قال : « - فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرده في جميع القياس لم يكن بالمصروف الذي يشك منه، وهذا مستحيل في جميع العلوم، ولو اعترض بالشك عن القياس المرد، أبطل أكثر الصناعات والعلوم قسمتي سمعت حرفاً مخالفاً لأشت في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شك - فإن كان الجمع ممن ترضى عربيته فلأيد من أن يكون قد حاول به مذهباً أو نصاً نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه، قال وليس البهت الشك والكلام المخطوط يلبي إسناد حجة عن الأصل المجمع في كلامي ولا نحو، ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحوي ومن لا حجة معه وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفة أصحاب الحديث، والتابع القصاص في لفظه، وفيه لا يقلل هذا وأجزئه أهل النكفة، واحتجوا بقول الرسول

جارية في درعه، القضاة أبيه من تحت بنسي أبيه

قال البهت الشك ليس بحجة عن الأصل المجمع عليه.^(١)

وسمما يكن الأمر حين لدراسة اللهجات الشامية التي لم يؤخذ بها والتي خرجت عن تصور القاصي الفصيح كبرية ذلك لأنها في دراستك لها نستطيع أن نتعرف على الصفة التي تربطها بالقصص وخاصة تلك التي لم نعرف انتماءها إلى قبيلة من القبائل العربية التي قد تباعد أو تقارب لهجاتها من اللغة القصصية.

وتعالباً ما تكون علاقة اللهجة باللغة القصصية علاقة الطاس بالعام، وذلك لأن «بيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع، وأشمل تضم عدة لهجات، لكن منها طوائفها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر النحوية التي تيسر اتصال أفراد هذه اللهجات بعضهم ببعض، ولهم ما قد يدور بينهم من حديث

(١) الرقم ٢٢٨ - ٢٢٩، العسكريين/ ٥ - ظاهرة الشك في النحو العربي ٢٤ - ٢٦.

(٢) الرقم ٢٢٨/١

وهيّا منوعاً على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللغات. وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي ما اصطاح على تسميتها باللغة، فاللغة تشمل عادة على لهجات لكل منها ما يميزها...^(١)

وكانت اللهجات التي استبعدت عن مجال الدرس النحوي هي لهجات القبائل التي ذكرها السيوطي حيث قال: «...الجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان الراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم الجاورة لسلطان الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا من شمر، ولا من جذام لجاورتهم أهل مصر والقيط، ولا من قضاعة والحسان، وإياه لجاورتهم أهل الشام، وأكثر نصارى الشام يقرأون بالعربية، ولا من تغلب والنمر، فأما بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لجاورتهم النبط والفرس، ولا من أهل اليمن لمناطقهم الهند وأعرشة ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من تميم، وأهل الطائف لمناطقهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادموهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد ضلوا غيرهم من الأمم وأسدت ألسنتهم...»^(٢)

ولقد اتضحت مظاهر هذه اللهجات في القراءات القرآنية النادرة الشاذة وفي لحن العامة، والنماذج الشعرية الشاذة.

أما بالنسبة للقراءات، فقد كتب فيها الكثيرون من بينهم أبو علي النحوي في كتابه (الحجة في القراءات السبع) وابن خالويه في كتابه (مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع) وابن جني في كتابه (المعتصم)، وقد قسم ابن جني القراءات إلى نوعين أحدهما اجتمع عليه قراء الأصحاب وجاء في كتاب ابن مجاهد الذي نشره أبو علي في كتاب الحجة فيما بعد، والثاني شاذ نادر، ومع شذوذه فهو مساو في الفصاحة للنوع الأول، يقف إلى جانبهم لا تضعف أسبابه.

(١) في اللهجات العربية / ١٦.

(٢) الزهر / ١١ / ٦١٢.

ولا تنزل به عن مستواه ما جاء في قراءات ابن مجاهد. وقد أكد هذا الكلام في باب ثان سماه (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) ٥٥ فإذا كانت اللهجات كلها حجة، فلا بد من دراستها - إن - لمعرفة ما جاء فيها - هل الأقل - من شذوذ يتد عن التصحيح التي استنبط منها القواعد النحوية الثابتة لدينا لكي نطلع على مقدار بعد أو قرب نحونا هذا الذي بين أيدينا من تلك النحر الشاذ المطروح الذي جاء في هذه القراءات الغريبة.

أما اللحن، فيعني مذكرات كثيرة منها اختلاف اللهجات في النطق إعراباً وبناءً، ومنها اختلاف اللهجات في تحريك الكلمات واسكانها في الآخر، ومنها اللفظ الذي شاع مؤخراً^{٥٦}.

فمن اختلاف القائل في الإعراب - مثلاً - الخلاف بين المجازيين والتعميمين في نصب ورفع كلمة (السك) في رواية الزجاجي عن أبي محمد التبريزي (يحيى بن المبارك) قال: «كنا في مجلس أبي عمرو بن العلاء فجاء عيسى بن عمر الثقفي فقال يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنك تجيز؟ قال: وما هو؟ قال بلغني أنك تجيز (ليس الطيب إلا السك) بالرفع فقال له أبو عمرو: هيئات، نعم وأبلغ الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو يتنصب ولا في الأرض تعيمي إلا وهو يرفع. ثم قال لي أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى، وقال لطف الآخر: تعال أنت يا خلف. إصمها إلى أبي مهدية، فلقد أتى الرفع، فإنه يأي، وأصمها إلى التميم بن نبهان التميمي فلقد أتى النصب فإنه يأي، قال أبو محمد قمضيتا إلى أبي مهدية فوجدناه قائماً يصلي، فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال: ما خطبكما؟ فقلت: جئناك لتسألك عن شيء من كلام العرب، فقال: هاتاه، فقلت: كيف تقول ليس الطيب إلا السك؟ فقال: أنا عرشي بالكذب هل كبر مني؟^{٥٧} فأتين الزعفران^{٥٨} وأتين الجنادي^{٥٩} وأتين ردة الإبل الصائبة؟ فقال خلف ليس الشراب إلا العسل قال

(١) النحاشي ١٠/٩

(٢) دراسات في اللغة ١٩٦-٢٠١ (الثقافة العلمية في التاريخ).

عما تصعب سويديان هجر ما لهم غير هذا الشعر؟ قلنا رأيت ذلك قلت له كيف تقول ليس الأمر إلا طاعة الله والعمل بها. فقال: هذا كلام لا دخل فيه ليس صلاح الأمر إلا طاعة الله والعمل بها. (فانصب) فللقلاء الرفع فأبى، فكثرتنا ما سمعناه منه. ثم جئنا إلى المنتجع فقلنا له، كيف تقول: ليس الطيب إلا المسفة ونصبنا. فقال: ليس الطيب إلا المسك (ورفع) وجهنا به أن ينصب، فلم ينصب فارجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يرح بعد فأخبرناه بما سمعنا فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو وقال: بهذا سمعت الناس يا أبا عمرو. ١١٠ وفي رواية القسبيوطي (قال أبي الهادي: ليس هذا لعني ولا لعن قومي) المحركات والبل إلى السكون في آخر الكلمات رواية أبي العيلاء قال: «ما رأيت مثل الأصمعي قط. انشد بيتاً من الشعر، فاختلس الإعراب. ثم قال سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول كلام العرب الفرج. وحدثني عبد الله بن سوار أن أباة قال: العرب تجتاز بالإعراب إجتيازاً. وحدثني عيسى بن عمر أن ابن أبي إسحاق قال: العرب تعرفون على الإعراب، ولا تتكلم فيه، وسمعت يونس يقول: العرب تشام الإعراب، ولا تحلقه، وسمعت الخشخاش بن الحباب يقول: العرب تقع بالإعراب، وكانت لم ترد. وسمعت أبا الخطاب يقول: إعراب العرب: الخطف والخطف. قال: فتعجب كل من حضر...» وهذا يشير إلى أن الإعراب لا يتمكن منه الإنسان إلا إذا كان على درجة عالية من الرقي والتقدم فانتشار العلم في مختلف الطبقات دليل على أن هذا الإعراب شكلي لا تحمله طبقة العرب البدوية وكان ذلك في صدر الإسلام، وقبل أن يتم اختلاط العرب بغيرهم ذلك الاختلاط العظيم الذي تم في العصور المتأخرة ثم إن شيوع العلم لم نعلم منه طبقة النحويين، ولا العلمية من القوم ولا العلماء...»^(١).

أما الشواهد الشعرية التي خرجت على المؤلف مما اتفق عليه من فصيح

(١) لسان القزلي ٢٤٦ - ٢٤٧ والمزهر (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ٢٧٢/٢

(٢) لسان السمر (مخطوط) ٧٦٨/٧ وريح الأبرار (مخطوط) ١١/١

(٣) لغة القلم المأثور / ٥٧.

اللغة، فقد كانت شعري في إتجاهين إثنين أحدهما لاشك في أنه كان يمثل لهجة من لهجات العرب التي كانت قد شذت، وهذا كثير في اللغة فلا بطون كتب اللغة، والنحو، والمصاحف، والتفسير، والبلاغة، والثاني لما كان قد جاءت فيه ضرورة شعرية اضطرت الشاعر أن يسلك إليها السبيل أثناء النظم مخالفاً القواعد، ولما كان قد صنع من قبل القنصاة والفروبي، وغيرهم من أجل حجة يدلون بها، أو قضية يقولون لأنصارهم بها، أو رواية ينتقلونها كما فعل خلف الأحمر فقد «.. قبل الكثير في مسألة الانتحال في الشعر ذكر ذلك المتقدمون، ويكفي أن تذكر قول الفضل الضبي الذي ذهب فيه إلى أن الشعر الجاهلي قد نال من خلف ماهيته، وأمسده فلا يصلح أبداً وقد فصل القول بين سلام الجعفي في هذه المسألة، ثم كان المعينين في عصرنا مشاركة في هذا الموضوع.

وأول من بحث في ذلك المستشرقون مثل فولكه الأثافي، وباسيه الفرنسي، وميرجيباوت الإنكليزي، كما شارك في ذلك العلماء العرب، ولا ننسى مشاركة الدكتور طه حسين...»^(١).

وكذلك الضرورات الشعرية، فقد جاهدت في معالجة كثيرة من الشؤون الشعرية، ولفظ لها القدماء من الباحثين قال العميد، «... قال الشيخ بهاء الدين مقتضى ذلك أيضاً أن كل ضرورة ارتكبتها شاعر فقد أخرجت الكلمة عن التصحيف، وقد قال حازم القرطاجني في منهاج البلاغة: الضرائر الشاذة منها المستطبع وغيره وهو ما لا تستوحش منه النفس، كصرف ما لا ينصرف، وقد تستوحش منه في البعض كالأسماء المبدولة، ومنه الجمع المنصور، أخرج امرئ القيس الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم كقوله: أدنو فأنظرو، من: أدنو والزيادة المؤدية لما يقل في الكلام كقوله: غاضات شيمالي أي شمالي...»^(٢)، والنقص المجهف كقوله: نرس لنا بمقالع غايانه.

وكذلك العدول عن صيغة إلى أخرى كقوله:

(١) العربية بين أسيا وحضرها/ ١١٥.

جذلاء متحركة من نصح سلام أي مخلصين^{١٠٠}

غير أن النحويين اعتكوا لصحتها مختلف الأسباب والعقل، لأن منهم من كان يعتقد بالسليقة^{١٠١}، وأنهم كانوا يرونها مرتبطة بالجنس والوراثة، ولذلك كان كثير منهم لا يجرؤ على تخطئه الشعراء الذين كان يضطرونهم وزن الشعر وموسيقاه إلى مخالفة النظام اللغوي في بعض الأحيان سواء في بنية الكلمة أم في الإعراب، ولم يكن كثير من هؤلاء النحويين، والنحويين، يعترف بما يسمى ضرورة الشعر، فلم يكونوا يتصورون أن يخطيء شاعر في هذه اللغة لأنه يتكلمها بالسليقة في نظره، فإنما وجدوا في شعر شاعر خروجاً عن المكثف في القواعد، وأما يلتصقون له المعاني، والتحليل، ويتكلمون في التأويل، والتفريغ ما لا يحتمل^{١٠٢}.

ويؤيد ذلك ويؤكدُه عبد العزيز الجرجاني حين قال: «... فذلك هذه القوافي الجاهلية والإسلامية، فأنظر، هل توجد فيها قصيدة تملأ من بيت واحد أو أكثر لا يمكن لمعالي القصد فيه، أما في لفظة ونظمه أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابه...» ثم قال بعد ذلك: «... ثم تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا لم تكن كلمة يطلب التخصيف عند توالي الحركات ومرة بالإتباع والمجاورة وما شاكل ذلك من المعانير المتشعبة وتفسير الرواية إذا ضاقت الحجة...»^{١٠٣}.

ومهما يكن الأمر في نهاية حديثنا عن الشواذ لابد أن نخلص إلى القول في أن هذه الشواذ التي اقتضرت على نصوصها ولم تنعدها إلى مرحلة التعديد كانت قد

(١) الزهر ١٤٨/١ - ١٤٩ - والنمر في هذا المبدأ الشواذ والإسناد في الشعر (عمل الشواذ غير الضرورية) ١٤٧ - ١٤٨.

(٢) قصود في لغة العربية ٧٨ - ٨٩.

(٣) قصود في لغة العربية / ١٤٧.

(٤) الوساطة / ١٧.

(٥) الوساطة / ١٨.

تالت اهتمام أبي علي القنوي بحرسها دراسة مستفيضة، وتلعبها في مختلف كتيبه لاسيما في كتابه الشررايات حيث استلطف لها مقاييس مميّزاتها - في دراستها لها - بالمقاييس المهمة التي كانت قد شملت الجاء، والفاسد، والحاد، والمفروض^(١).

٢ - البقاء والأعراب :

ولقد كانت مشكلة الشذوذ والفصاحة مرتبطة بالأعراب أيما ارتباط، فالكلمات والجملة التي أطرد إعرابها فهي فصيحجة جاءت على لغة العرب الصحيحة، وما لم تدر عليها ضوابط الإعراب فهي شاذة. والأعراب في اللغة يعني الإيضاح، أي إيضاح معنى الكلام، وإيافته بأن يتكلم الإنسان بطريقة العرب في كلامهم، وذلك بأن يبين وفقاً لقواعد لغاتهم^(٢) - وفي النحو هو تدبر لواضو الكلمات بتغير العوامل الداخلة عليها بالرفع، والنصب، والجر، والسكون^(٣) ويهمله السيوطي بأنه « الفارق بين المعاني للكافة في اللفظ وبه يعرف الفخر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل عن مفعول، ولا مضاف عن منصوب، ولا متعجب عن إستفهام - ولا مصدر عن مصدر، ولا نعت عن نكير... » ثم قال :... فيه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلأ لو قال ما أحسن زيد، لم يعرب لم يوقف على مراده فإن قال ما أحسن زيد^(٤) أو ما أحسن زيدا، أبين بالأعراب عن المعنى الذي أراد، والعرب في ذلك ما ليس فقيرهم، فهم يفرقون بالحركات ولحرفها بين المعاني...^(٥) والأعراب قديم وردت لفظة في النصوص الأشعرية والسريانية، فهو إذن يشكل عنصراً مهما

(١) الشررايات ١ / ٢٩ - ٨٢ (المجلد الثاني والسابع)

(٢) الأصول ١ / ٢٦ - ٥٤ - والأعراب عن قواعد الإمري - والمجلد في تاريخ العرب قبل الإسلام ١٨ / ٥١٧، والطراز اللسان (عرب) (دار صادر) ١ / ٥٥٥.

(٣) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٨ / ٥٢٧.

(٤) طرهر ١ / ٣٢٧.

(٥) المزهري ١ / ٢٢٩.

من عناصر الاستعمال في اللغات السامية القديمة^(١).

والبناء في اللغة التشبيد، وتكوين الشيء، وفي النحو ملازمة الكلمات حالة واحدة أما حركة وإما سكوتاً، على الرغم من دخولها في تسبيح جملي.

ولقد صممت فلبية الباحثين القدماء عن الطروس في طبيعة البناء وأسماياه، ولم يزيدوا على الإشارة إليه إشارات خاطئة تتعلق بوصف طبيعة حركاته في أن أصلها المسكون. قال سيبويه: «زعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، ومن يلحق الحروف ليوصل للكلام به، والبناء هو الساكن لا زيادة فيه...»^(٢)

والبناء قديم قدم الإعراب - كما أشرنا إلى ذلك من قبل - ومما يزيد ما تنسب إليه قول الزجاجي في أحد عناوين كتابه الإيضاح وهو «باب القول في الإعراب ولم يدخل الكلام»^(٣) وفيه يشير إلى أن الكلمات مبنية ثم أعربت في تسبيح الكلام، ويدعم ذلك أيضاً قوله: «المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء - الأفعلي والحروف، هذا هو الأصل ثم عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحروف، وعرض لبعض الأفعال ما لوجب لها الإعراب فأعربت وتلك العلة مضاربة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها، فكل اسم رأيتته معرباً فهو على أصله، وكل اسم رأيتته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيتته مبنياً فهو على أصله، وكل فعل رأيتته معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها»^(٤).

لننظر النحر المتقدم نترك أن بعض الكلمات كان مبنية - أصلاً - وأن البعض الآخر كان أصلاً معرباً، وقد أثبت ذلك كثير من الباحثين خلال دراستهم للغات

(١) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٧/٩ وألفه وأتمه ٢٤-١٤٩ (نشأة النحو العربي)

(٢) كتابي ٣/٣٦٤

(٣) الإيضاح الزجاجي / ٦٩.

(٤) الإيضاح الزجاجي / ٣٢.

حيث أن في تدليلهم على قدم الإعراب برهاناً على قدم البناء، إذ أن الإعراب « كان موجوداً في جميع اللغات السامية ثم خف حتى زال من أكثر اللغات. ونرى له أثراً يدل عليه في العبرانية في حالتي المفعول به، وفي ضمير التبعية، وفي السريانية، والآرامية في ضمير التبعية... »^(٦٠).

والبناء والإعراب كان موضع اهتمام النحاة القدماء، والعلماء، وأول نص وصلنا عنه ما جاء في كتاب سيبويه حيث قال مراقباً لأواخر الكلمات « وهي تجري على ثمانية مجاز على النصب، والجزم، والرفع، والجرم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف. وهذه للمجازي الثمانية يجمعون في اللفظ أربعة الضرب فالنصب، والفتح في اللفظ واحد، والجزم والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز لاسوق بين ما يبدله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول، وبين ما يبقى عليه الحروف بناء لا يزول عنه لغير شيء يحدث ذلك فيه من العوامل التي تكن عامل مذهباً ضرب من اللفظ في الحروف، وذلك الحرف حرف الإعراب... »^(٦١).

إن كان التفريق عند سيبويه بين هذه العلامات من ناحيتين: الأولى علامات الإعراب التي تحدث بسبب عامل مؤثر يسبق الكلمة، وتزول هذه العلامات بزوال ذلك المؤثر الذي سمّوه (العامل)، والثانية علامات البناء التي لم تحصل نتيجة عامل بل محض لفظ لا غير.

وقد نظر ثلاثة سيبويين، واللاحقون من بعده في هذه العلامات، فكانوا كلهم عيباً عنها، لم يخرجوا على ما جاء به، ولم يأتوا بجديد عما قطنوا الذي خالف الجميع.

أما أبو علي فقد حرص كل الحرص على آراء سيبويه، واجهد نفسه لإثباتها

(٦٠) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٨/ ٤١٧.

(٦١) كتاب ٦/ ٢٧، وقطر / اللسان (بولاق) (سر) ١٨/ ١٠٢.

في كتابه القسم الأخير ١١٠، وكنتابه الإيضاح العضدي ١٠١، الإعراب أن تختلف
أواخر الحكم لاختلاف العوامل، مثال ذلك: «هذا رجل، ورأيت رجلاً، ومررت
برجل، فالأخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على آخره، واعتقاب
هذه الحركات المختلفة هي الآخر إنما هو لاختلاف العوامل التي هي-

هذا، ورأيت، والبناء في سرور، برجل، فهذه عوامل كل واحد، منها غير
الآخر. ١١١» ثم قال والبناء... «طوائف الإعراب وهو أن لا يختلف الآخر
باختلاف العامل ١١٢» وقد تعرض للبناء والإعراب في كتابه العسكريات،
والحق يقال إن (باب الإعراب والبناء) كان أطول بحث وصل إلينا عن هذا الباب
منذ بدء الدراسة النحوية حتى عصر أبي علي، غير أنه لم يأت بجديد فيه.

إن هذه خلاصة ما توصل إليه النحاة من القصوريين والكوفيين - عما
تطربا - الذي رأى أن هذه الحركات جبيء بها للوصول فإن «وإنما أعربت العرب
كتلسمها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله
بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون هذه
الإمراج فلما وصلوا وأمكنهم التصريك، جعلوا التصريك معاقباً للإسكان لينتس
الكلام إلا تراهم بنوا كتلسمهم على متحرك وصاكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في
حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع
الساكنين يبطنون، وفي كثرة الحروف للمتحركة يستعملون، وتذهب الهلة في
كتلسمهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان، ١١٣» وكان لطرب مسبقاً بمقالاته هذه
يرأى الخليل الذي نقله سيبويه في كتابه حيث يقول: «مزمع الخليل أن الفتحة،
والكسرة، والخسمة، زوائد ومن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكم به، والبناء هو
الساكن الذي لا زيادة فيه...»^(١٤).

(١) القسم الأخير في مجلة المبرد، المجلد ٧-٨، العدد ٣، الصفحة ٩ من ٢١٣

(٢) الإيضاح العضدي ١١/٦.

(٣) الإيضاح العضدي ١/٦٤.

(٤) إيضاح الزعمدي ٢٠ - ٢٦.

(٥) الكتاب ٢ / ٣١٤.

هذا ما حصل قديماً من الاختلاف بين النحاة، الذي تعثر به اللغويون الأوّلون
 رأى أن الحركات دوال على معانٍ - كما مر سابقاً - وكما قال الزجاجي من ...
 أن الأسماء لما كانت تعنونها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافاً
 إليها، ولم تكن في صورها وأصليتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت
 حركات الإعراب فيها تنبيه عن هذه المعاني ...^(٦٩) والثاني رأى أنّ هذه الحركات
 جبرية بها التوصل.

ولقد استمر هذا الخلاف إلى العصر الحديث بين النحاة، فكان غالبية النحاة
 يرون ما رآه سيبويه، وأصحابه، وكان لبعض الآخر منهم الدكتور إبراهيم
 أنيس يرى ما رآه قطرب قائلًا ... ترجيح أن حركتنا الإعرابية ليست رموزاً
 تشير إلى الفاعلية، أو المفعولية، أو غير ذلك ...^(٧٠) إنما هي لوصول الكلمات
 ونظرية الدكتور أنيس هذه مرفوضة لأنها على ما يقول (ترجيح) والترجيح لا
 يحكم له، ويردها ما عليه إجماع النحاة قديماً وحديثاً ويزيدها بطلاناً ما أثبتته
 علماء اللسانيات من أنّ الحركات موجودة في هذه اللغات لغرض معنوي.

وينفرد المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى برأي خاص حيث يرى أن هذه
 الحركات دوال على معانٍ - بما الفتحة - التي هي الحركة الخطيفة المستحبة في
 التعبير، والتي يعمل إليها المتحدث تخلصاً من القلق الذي يصاحبه^(٧١).

ولقد صالح علماء النحو قسسية الإعراب وعلامته في آخر الكلمات - كما
 أسلفنا - وبهذا لماذا وضعت هذه العلامات في الآخر، ولم توضع في البداية، أو
 الوسط، ويمكن أن نسل خلاصة آرائهم عند عصر التخليق حتى الآن بأجوبة أبي
 علي النحوي حيث قال - إن قال قائل - لم أثر الإعراب آخر الأسماء دون لوائها
 قيل: للتخوين في هذا طعنة أجوبة^(٧٢).

(٦٩) إيضاح الزجاجي / ٦٩.

(٧٠) من أصول اللغة / ١٠٦ - ١٠٧.

(٧١) نشأة النحو / ١٠٧.

(٧٢) النام الأثير لابي علي النحوي في مجلة المورد ج ٧ - العدد ٣ - سنة ٩ - من ٢١٣.

الأول : إنهم فعلوا ذلك أرادوا أن يذكروا الاسم كله ثم لصيقه بعد اتصاله بذهبون إلى أن الإعراب / أ ب لا يدخل إلا على حرف فارغ آخر حروف الاسم، لأنه مبني على الوقف عليه فخصصوا بالإعراب الحرف الذي لا يكون إلا عليه، لأن حركة البناء لا تصل إليه، وتجب فيه.

الثاني : إنهم جعلوا الإعراب آخر الاسم، ولم يكن أوله، ولا وسطه، إشتقاقاً من تغيير بناء الاسم، وذلك أنهم لو قالوا : هذا يكن. وهم يريدون بكراً لاثنين بفعل كقولهم : عطفاً، ولو قالوا: مررت بعمرو وهم يريدون بعمرو لاثنين بفعل نحو عمل وجعل.

الثالث : إن آخر الاسم ينضم بالإعراب من أجل أن قول الاسم لا ينقل من الحركة إلى ابتداء يساكن لا يمكن، والإعراب لا يدخل إلا على حرف أصله السكون، ولم يصلح دخول الإعراب على وسط الاسم، لما يحصل له في بعض الأسماء الرباعية، وما يجري مجراها، فخصصوا به آخر الاسم لأنه أبداً متحصل معروف أصله السكون، والخلوة من حركات الأبناء.

الرابع : إن الإعراب لا يصلح في أول الكلام، لأن منه الجزم، والجزم سكون والابتداء يساكن متعلق، ولم يكن أن يجعل الإعراب وسط الاسم، ويسكن آخر الاسم لعلتين أحدهما علة البناء وإن كان محركاً للتكميل الصياغة، وتصحيح اللفظ، ولا يصلح دخول الإعراب على حرف متحرك واللفة الأخرى أن آخر الاسم لا يجوز أن يلزم السكون، وحركته غير منتزعة كي لا يلتبس بالأنوات نحو : هل.

الخامس : إن الأسماء لما كانت تدل على الأعيان، وتفرق بين الأشخاص، وكان الإعراب يفرق بين الأسماء في الفعل، والحدث لم يجب الإعراب إلا بعد تحصيل العين لأن الفرق في الحديث والفعل لا يقصد به قصده حتى يتمحصل علم الشخص، ويثبت الفرقان.

والخلاصة من هذا البحث يمكن أن نقول فيها أن أبا علي كان رائداً من بين

المنصاة في دراسة الجملة والشواذ وشارحاً بزيادة رأي سيبويه في انقسام الكلام،
والبناء والإعراب.

لما في الجملة فقد كان يرأها كما أسلفنا تلسم إلى

أ - إسمية

ب - فعلية

ج - ظرفية

د - شرطية

هـ - جملة نداء

و - جملة قسم

شرح أن الزمخشري قسمها إلى أربعة أقسام هي: فعلية، إسمية، ظرفية،
وظرفية، وذلك زيد ذهب أخوه. وعمرو أبوه منطلق. ويكر أن تعطه، يشكره،
ويقال في الخار...وَأَمَّا إِبْنُ يَعِشٍ « وهذه قسمة أبي علي»^(١).

والنقسم الأول هو تقسيم عام للجملة أما التقسيم الذي ذكره الزمخشري،
وأقره إبن يعش لأبي علي فهو ينطبق على جملة الخبر ليس إلا. وقد استقل بهذا
التقسيم بعد أن أقر تقسيم أمثاله أبي بكر كما أسلفنا فيما تقدم.

(١) شرح الفصل ٨٨/١

(٢) إرشاد المصنف ١/ ٤٣ - وشرح الفصل ٨٨/١

التحقيق

عملي في التحقيق

- ١- حاولت أن أجعل عناوين الأبواب بشكل بارز يوهي بمضمونها.
- ٢- وضعت علامات الترقيم من فواصل، وفوارز، وعلامات تعجب، واستفهام، ونقاط، الخ.
- ٣- سمحت بعض الكلمات التي توهم في رسمها.
- ٤- ألفت بعض الكلمات النسيجاً مقتضى الكلام.
- ٥- خرجت الآيات، وأشرت إلى مكانها في المصحف الشريف، وأسبغتها إلى سورها.
- ٦- أرجعت القراءات في الآيات التي فيها قراءات - إلى أصحها من مطائنها الأساسية.
- ٧- ترجعت لشعراء الشواهد، والغويين، والمنجاة الذين جاءت أسماءهم في النص.
- ٨- خرجت الشواهد الشعرية من مطائنها الأساسية.
- ٩- خرجت آراء المنجاة، والغويين، - قدر المستطاع - من المصادر الأصلية.
- ١٠- قسرت بعض الكلمات الغريبة.
- ١١- وضعت فهرس للأبواب، والشواهد الشعرية.

النص محققا

(١)

« هذا باب علم (ع) الكلم من العربية ».

١٢ / أطم أن الكلام ياتلف من ثلاثة أشياء - إسم، وفعل، وحرف - فالإسم ما اقتصر سيميويته في تعريفه في أول الكتاب (١) على التثنية، وأما كثير من اسمائنا (٢) أثره في ذلك.

وقد ذكر في الكتاب ما يخصه من القبيلين الآخرين (٣) وذلك أنه قسمه إلى التعريفية والنكرة. وقسم حروف المعرفة، وذلك مما يدل على معرفة الإسم، وعدد الحروف في أول الأبنية. وحده الفصل في أول الكتاب (٤).

وإنما عرف من هذه الأشياء الثلاثة شيء على الوجه الذي ذكرناه امتثال الثالث منهما ولم يستثن.

وقد وصف الإسم اسمائنا بفهم شيء فالذي كان يعول عليه أبو العباس في تعريفه، وصفته التخصيصية له. إنه ما جاز الأختيار عنه (٥) ومثال الاختيار عنه

(١) زيادة من الكتاب، ١ / ٢. وانظر أقسام الاختيار في مجلة المورد، العدد ٧ - العدد ٢ سنة ١٩٧٨ م السلسلة ١٤ من ٢١٦.

(٢) الكتاب، ١ / ٢.

(٣) يلمد باسماء اليميين الأرض.

(٤) يلمد بالقوانين: الأفعال والحروف.

(٥) الكتاب، ١ / ٢.

(٦) القمص، ١ / ٣ وشرح الفصل ١ / ٢٢. وتعريفه هنا يختلف عما ورد في شرح الفصل.

تقولوا قام زيد، ورِدَ منطلق، وهذا وصف يشمل عامة الأسماء ولا يخرج منه إلا القصور منها وذلك (مثل) (١٠) «وإنما لأنهما عند التصويرون من الأسماء ومع ذلك لا يجوز الإخبار عليهما» (١١) ويدل على أنهما إسمان قولنا القتل إذا جاء زيد، فيكون خبراً عن الحدث. كما تقول: القتل يوم الجمعة، فيكون خبراً وأما إذا فإنه يضاف إليه الاسم في تعي يومئذٍ وحديث. ويقع خبراً عن الحدث كذلك.

وهذه الأسماء التي تجريها (١٢) هي هذا الوصف الذي وصف به أبو العباس الاسم. إنها ليست متمكنة في الإسمية، ولا يكاد التصويرون يطلقون عليها الاسم مطلقاً حتى يعتبروه بغيره. فكل ما جاز الإخبار عنه من الكلام فهو الاسم - وإن لم يكن كل اسم يجوز عنه الإخبار ومثل هذا الوصف في شموله علامة الأسماء، ما وصفه به أبو العباس من أنه ما دخل عليه حرف من حروف الجر - وهذا الوصف يشمل كثيراً (من) (١٣) الأسماء وإن كان بعضها لا يدخل عليه حرف الجر (كيف)، لأنه إسم بدلالة أنه لا يخالف من إسم كان فيه كلام مطبوعاً مستقلاً ولا يظن أنه فعل، ولا يجوز أن يكون حرفاً لما ذكرناه، مع ذلك فحرف الحرف لا يدخل عليه، كما لا يدخل على الأسماء التي (كيف) دال عليها والأسماء المسمى بها الأفعال مثل نزل، وترك، وضع، ومع وشعر ذلك (فهي) (١٤) أسماء من التصويرون، ولا يجوز دخول حرف الجر عليها إلا أن هذا الوصف يشمل أيضاً عامة الأسماء.

وأعلم أن الاسم يقع خبراً كما يكون مفيداً عنه وذلك نحو: زيد أخوك وصور منطلق، وهذا أيضاً معنى يقتصر به الاسم وليس كذلك الفعل والحرف

(١٠) زيادة يقتضيها السياق.

(١١) في الأصل (عليهما) أوهما.

(١٢) في الأصل (تجريها) أوهما.

(١٣) زيادة يقتضيها السياق.

(١٤) زيادة يقتضيها السياق.

وقد وصف الاسم أيضاً بأنه ما دلَّ على معنى، وذلك المعنى يكونُ شخصةً
 وقبر شخصي^(١)، فخصَّصَ (ما دلَّ على معنى) بوجهٍ وبينَ الفعلِ الذي يدلُّ على
 معنيين، ويقول: إن ما يدلُّ عليه (يكونُ شخصةً، وقبر شخصي)، بينَ الاسمِ،
 والحرفِ، فصارَ ذلكَ وصفاً شاملاً لجميعِ الأسماءِ، مخصصاً لها من المعنى
 والحرفِ، لمَّا دلَّ على معنى اسماءِ الاستفهامِ مثل (من) و(ما) (تدلُّ على معنى)
 (ومن الاستفهام) ^(٢) (فمن) يدلُّ على معنى، وعلى الاستفهام، وكذلك (ما) يدلُّ
 عن الأجنبي، أو على صفاتٍ من غير، وعلى الاستفهامِ فقد دلَّ على معنيين، إذا
 قيلَ كذلك أن هذه الأسماءُ تدلُّ على هذه المعاني التي تحتها، وكانَ جدها أنْ تتركزَ
 معها حرفاً من الاستفهام، وإنما حذفتَ معها للدلالة، وما يحذفُ من اللفظِ
 للدلالة، فهو بمنزلةِ التثبُّت فيه، ألا ترى لك ذلك إذا - حذفتَ شيئاً والتعبيرُ للدلالة، كانَ
 بمنزلةِ إثباته إليه في اللفظِ.

وكذلك إذا حذفتَ (أن) التأسيساً للفعلِ مع الفاء، وما أشبه مما يلزم فيه
 الإضمار ^(٣) ولا يستعملُ معه الظهار، كانَ بمنزلةِ التثبُّت في اللفظِ وفي تقديره،
 وكذلك هذه الأسماءُ لما حذفتَ معها حرفُ الاستفهامِ لدلالة الكلامِ عليه، كانَ
 بمنزلةِ إثباته، كما أنها لما حذفتَ معها ذكرته كانت في تقديرِ الثبوتِ وإنْ لم
 يستعملَ معها إظهار، ألا ترى لك إذا تعديتَ هذا التوضيحَ، استعملتَ معه حرفَ
 الاستفهامِ، فإذا كانَ (من) التي يستعملُ معها إظهارٌ (كانَ) بمنزلةِ التثبُّت في
 اللفظِ، يخصصُ الاسمَ / ب من الصفاتِ دخولِ الألفِ واللامِ وذلكَ نحو
 الرجلِ والفارسِ، والضربِ، والأكلِ، والعظمِ، والجِهلِ، فهذا الوصفُ يعرفُ به
 كثيرٌ من الأسماءِ وقد حكى

(١) هذا تعريفُ أبي بكر ابنِ السراجِ الأصول (٢٨٢)

(٢) ما بينَ المتطرفين زيادةً يقتضيها السياقُ

(٣) في الأصلِ و (إظهار) نوهده

(٤) زيادةً يقتضيها السياقُ

١ - اليجدع (١) في الحروف أضر، فدخل الألف واللام على الفعل، وذلك تارةً ومن ذلك أيضاً جواز الكناية (عنه) نحو : طريفة، وأكرمته فالكناية عن هذا المعنى لا تكون إلا من الأسماء ومن ذلك دخول التثنية المصاحب للجر، وذلك كله يختص ببعض الأسماء ولا يشمل جميعها إلا أن ذلك مما يفرض على مفسرة الاسم.

وَأَمَّا الْفِعْلُ، فَهُوَ وَصْفٌ سَيِّئٌ بِهِ، بَأْتُهُ أَمثلةً أَخَذْتُ مِنَ لُغَةِ أَهْلِ الْأَسْمَاءِ
وَيَنْبَغُ لَنَا مَعْنَى، وَلَا يَكُونُ، وَلَمْ يَقَعْ، وَمَا هُوَ كَأَنَّ لَمْ يَنْقَطِعْ...⁽¹⁾

ومن أوصافنا من يقول في وصفه: أنه ما دل على حدث وزمان، ويدل على قولهم هذا، إننا نجد الأفعال تنعدي إلى جميع أقسام الأزمنة معرفتاً ونكرتاً، ومبهماً، ومخصوصاً، كند نجدها تنعدي إلى جميع أقسام المصادر (٣) فإلا أن فيها دلالة على مبهمة اللفظ، ما كانت لتنعدي إلى جميع ظروف الأزمنة، كما لم تنعدي ما تنعدي الأفعال المنصبة إليه، فاستقراره والمصدر في تعدي الفعل إليهما تعدياً واحداً دلالة على ما ذكرنا من وقوع الدلالة عليه من اللفظ، وقد قيل كره وصف الفعل بهذا الوصف، أرىتم قولكم: خلق الله الزمان، هل يدل هذا على زمان قلته ؟ (إن قلتم: لا) (٤) فصدق الوصف، وإن قلتم يدل، فقد شتم زماناً قيل، وذلك معتنع لما يجهلون به عن ذلك، أن اللفظ فيه قد جرى عندهم مجرى الآن، وما يتطابقون به، ويتعارفون، وهذا النحو غير ضيق في كلامهم، ألا ترى قوله عز وجل: ... إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ (٥)، وكذلك قوله .

(١) الكلمة من حيث شعر الضامير من يثني العطف اسمه طارق بن دوسق ولعمارة.

ظروا لفتك والبيض الحميم بالحق إلى روثا صوته القوي

نسبته في التوزيع 77% ونسب التفسير الطوري في الترتيب (مليون) 8 / 1.47. وانظر التفسير

Age Group	Percentage of Respondents
18-29	75%
30-39	70%
40-49	65%
50-59	60%
60-69	55%
70-79	50%
80+	45%

1. *Journal of Management Education* 20(1): 10-19

(7) ما بين العنقودين زيادة وتنقصها المسافة التي تقطرها الطائرة $1.87 = 1.87$ كم

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

٢- أبلغ كليهما وأبلغ منك شاعرهما

إلى الآخر ، وإني زهرة اليمن^(١)

طاجي جوير^(٢).

٣- ألم تكن في رسوم قد رسمت بها

من حال موهبة يا زهرة اليمن^(٣)

وكذلك قوله تعالى : « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » (٤) إنما هو عند كثير من أصحابنا أنهم جميعاً إذا رأيت مثلهم ، قلتم فيهم هذا الضرب من الكلام فكذلك قولهم : « خلق الله الزمان » . يجوز على هذا الحد الذي تجري هذه الأمثلة (عليه) (٥) في كلامهم ، وما يتعارفونه الآن والتدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر^(٦) إلى هذه المصادر تلج دالة على جميع ما تحتها ولا تختص شيئاً منه دون شيء ، ألا ترى أن (الشرب) يفعل جميع هذا الحديث ، ولا يخص ماضياً منه من حاضر ، ولا حاضراً من الآن ، وإن هذه الأمثلة تدل على أحداث مخصوصة ، وحكم الخاص أن يكون من العام ، ويستحيل كون العام من الخاص ، وهذه الأمثلة تدل أيضاً على معينين أحدهما يأتي من الأخر ، والأحداث تدل على معانٍ مجردة مفردة ، والمفردة في الوثبة أسبق من المركبة ، فأما اعتلال بعض هذه الأحداث لاختلال الفعل ، فلا يدل على أنها مشتقة من الأفعال ، كما أن أسماء الفاعلين لما اعتلت بجرياتها على الفعل ، لم تدل (على) أنها مشتقة من

(١) البيت لبعض أهل اليمن في عهد جويري الخصائص ١/٦٦ .

(٢) جوير . هو جوير بن حطية شاعر لوي عهد لوي سنة (١١٦) بعد الفجر والشعر ١/٣٧٥ .
والفرقة (عابرون) ١/٣٨ ، والاشتقاق ٢٢١

(٣) البيت لجوير رداً على عهد ، بعض أهل اليمن ، وقد سماه جوير : زهرة اليمن ، طرح ديوانه ١/٦٩ ،
ودوايته (جارات اليمن) .

(٤) الصفات ٢٧ / ١٤٧ .

(٥) (عليه) زيادة ، ولقبيها السابق .

(٦) إيضاح الزجاجي ٥٦ - ٦٢ والإيضاح ١/٢٢٥ (مسألة) ٦٨ هذا رأي البصريين .

(٧) زيادة ولقبيها السابق .

الاقصالي، ولو كانت القاطبة عدم الأعداد مشتقة من القاطبة الأمثلة، لوجب أن تتضمن الدلالة في لفظها على ما اشتق منها، وعلى زيادة معنى أكثر لأن المشتقات لا تطلق من هذا، بل إن لم تدل القاطبة الأمثلة، ولو كان الأمر على ما قاله من خالفنا في ذلك، ما يأتي، ولم أر على الصائغ دالة على أنها ليست مأخوذة من القاطبة الأمثلة، ولو كان الأمر على ما قلناه من خالفنا في ذلك، لكان على ما وصفت له، ألا ترى أن الضرب ما كان مأخوذاً من (الضرب) ، دل على مكانه، فكذلك كان ينبغي أن يكون مبيهاً لهذه المصادر (١٥) من أن تكون دالة على ما تدل عليه الأمثلة من التفتيح، وهذا الوصف الذي وصف به سيبويه الفعل لا يدخل عليه السؤال الذي قلناه، وهو أيضاً يشمل جميع ضروب هذه الأمثلة، وليس كوصف من خصص فقال فيها لأنها تدل على حدث وزمان، لأن (من) هذه الأمثلة ما هو ضد التحويلين دال على زمن غير مقترين / ٣٢١ حديث، وذلك نحو: كان للفقرة إلى الخير للتصويب وهو عتدهم فعل، ومع ذلك فهو دال على التزامن مجزئاً من الحديث، ومن ثم لزمه الطير للتصويب، ولم يستعمل في الكلام إلا به، وصارت الجملة يلزم الخير - التصويب - لها موازية للجملة التي من الفعل والفاعل نحو: قام زيد، وضرب عمرو، والذي وصفه به، ويطلق جميع ذلك ألا ترى أن (كان) مثال مأخوذة من لفظ حديث دال على ما مضى.

كما أن (ضرب) كذلك، فهذا الوصف (إن أصبح من غيره) لا يدخل عليه، وكل من منطقاً جميع ما كان من هذه الأمثلة لا يدخل فيه ما ليس منه، ولا يخرج عنه ما هو منه، والذي تقدم من هذه الأمثلة التي وصلت بها الأسماء مما هو كالمصدر الشامل لجميع ما كان يصفه به شيخنا أبو بكر (١٦) - وهو ما دل على معنى (١٧) وكان ذلك المعنى شخصاً، أو غير شخصي، فهذا ينظم جميع الأسماء

(١) يقصد الأعداد التي تقدم ذكرها (التصايف)

(٢) (من) زيادة يلتصقها السيل

(٣) أبو بكر - هو محمد بن عمرو، المعروف بابن الصراح - عالم نحوي توفي سنة (٢١٦) هـ - انظر تاريخ بغداد / ٢١٩، معجم الأبناء ١٨ / ١٩٧، بقية الرسالة ٤١

(٤) الأصول ١ / ٨، وشرح الفصل ١ / ٢٤.

ولم يقتصر عليه على قوله (عادِلٌ على معاني) إذ لو اقتصر عليه، لانتفى عن الضرب إلا ترى أن الحروف كلها تدل على معاني، وإن المعاني التي تدل عليها تكون غير اشخاصي وقوله: يكون ما يدل عليه شطعاً، وغير شطعي بخصوص صفة (يكون) لا يشركه فيه الحروف، ولا يشركه فيه الفعل ما يدل على حدث فيها معني، وفيما هو كائن لم ينقطع، أو ما هو آتٍ فقد اختص الاسم بهذا الوصف من القبيلين الآخرين، كما اختص الفعل منهما بوصف سيوريه له، فإن قيل: فإن الحروف أيضاً يدل على معني، والمعنى الذي يدل عليه غير شطعي فكيف ينحصر الاسم من الحروف بهذا الوصف مع هذا الإشراك الموجود بينهما؟

أعلم أن المعني ينقسم بانقسام الزمان، ماضي وحاضر، وآتٍ. فمثال للمضي، ما كان مبنياً على الفتح نحو: ذهب، وسجع، وقزفت، وضرب، ودحرج، واستطرج، ونحو ذلك، ومثال الحاضر نحو: يقوم، ويذهب، ويضرب، ويكتب، ويصلي، وهذا الضرب الذي وصفه سيوريه بأنه كائن لم ينقطع، فهذا الضرب وإن كان شيء منه قد مضى، وشيء منه لم يَمْضِ، فإنه عند العرب ضرب من ضرب الفعل غير الماضي، وغير المستقل.

وعلى هذا منهم حكم هذه الأفعال تتناول أركانها، وتخرج إلى الوجود شيئاً قسماً، ويدل على ذلك: - من مذهبهم - أنهم خصوه في المعني بـ (ما) فقالوا في نفيه ما يصلي ولم يخلوه بـ (إن) كما نفوا استقلال بها ولا بـ (لا) كما نفوا الاستقلال الوجبة بالجمع بها بـ (الم) كما نفوا الماضي بها، وأدخلوا لام الإشياء على هذا المثال في نحو قوله عز وجل: - وإن ريثه ليحكم بينهم...^(١) ولم يدخلوه على المثالين الآخرين، فهذا والفتحة اللفظ المضارع، وهو ما يلحقه الالف والنون، والياء في قوله: اجعل أنا، وتسلل أنت أو هي، وتسلل نحن، ويقال: ^(٢) ويتسع فيوقع على الآتي أيضاً والاصل أن يكون

(١) الفصل ١٦ / ٢٤٤

(٢) الأفعال المضارعة ٦ / ٦ (تقسيم الفعل) .

للمضمر، بدلالة أن موضع المضمَر من التواضع التي تورد فيها الأشياء إلى أسئلتها، بذلك عن ذلك قولهم: لزيد مَالٌ فإذا ضمير، قيل له مَالٌ، فرددت إلى الفتح الذي هو الأصل، ومن ثم غلبت هذه اللام في المتأخرى المستغاث به، ألا ترى أنه واقع موضع المضمَر، ولذلك يرى المفرد منه نحو: «يوسف اعرض عن هذا»^{١١} ومن ذلك أن عامة من يقول: أعطيتكم درهمًا فيحدث الالف المتصلة بالهم إنا وصلها بالمضمَر، قال: أعطيتكموه كما قال: «انظر مكموها»^{١٢} ومن ذلك أنك تقول: والله لأفعلنَ فهدى (الالف) من (الباء) الجارية فلما وصله بالمضمَر، رجعتاه فقلت: بك لأفعلنَ ومثل ما انشده أبو بكر:

٤ - ألا نادت أمانةً بالتمناني

ليجزيني فلا بك ما أهالي^{١٣}

وانشده أبو زيد^{١٤}

٥ - رأى برقًا فلوضع العرق بكري

فلا بك ما أجال، ولا أماناً^{١٥}

فقد ردت هذه الأسماء مع المضمَر إلى أصولها، قلما لم يقدموا الأبعد على الأقرب مع المضمَر بل قدموا الأقرب على الأبعد، دل أن الأقرب الأول عندهم، الأول من الأبعد وإنا كان اللفظ الذي هو الأول، ما هو عندهم أول، ومثل ذلك لفظ المصدر الأول نحو: الضرب والمضرب هو الأصل للمشاهد للوجود / ٣ - وإن وقع على خير، فإن (إن) إنا وصلت بالفعل، لم تقع إلا على الماضي والمستقبل

(١) يوسف: ٢٩/١٢.

(٢) غرد: ٢٨/١١.

(٣) البيت: الفوقية بن سلمى بن ربيعة، نسب له في شرح ديوان الصناعات / ١٠٠١ ولم ينسب في شرح القصص ١٨ / ٣٤، والخصائص ٢ / ١٩، والشاهد فيه دخول (الياء) من المضمَر.

(٤) أبو زيد، نحو: سجدت، بن موسى، القوي بصري مشهور قول: (٢١٤هـ) - معجم الأبناء، ٢١٢-٢١٦، نزهة الألباء ١٧٣-١٧٩، بفتح الهمزة / ٢٢٤.

(٥) نسب، المعروف بن يروح بن حنيفة، نسب له في التوفيق ١٢٦ ولم ينسب في الشعر الزيات / ١٠٤، والخصائص ١٩٢، واللسان (بولاني) (أول) ١٢ / ٣٢، والشاهد فيه دخول الياء (حرف العلة)

على المضمَر.

دون التعاضد، وكذلك ما كان دخل عليه العنق، أو سوف عطفناً بالاستقبال (كأن) ما لم تدخل عليه، الزيادة بالتصل أولى كقبولنا . يقوم قد يقع على المستقبل كما يقع على الحال، والمستقبل يختص بالسعين وسوف. وما يختص بالاستقبال من هذه الأمثلة لا اعتلاله باعتلال الأمثلة، أن بعض هذه الأمثلة يمثل الاعتلال بعضي، ألا ترى أن (تعدو) عدواً يمثل الاعتلال (يعدو)، لوقوع الواو فيه بين التكبير والياء فتصيرت الأمثلة السابقة هذا اعتلال، وكذلك قالوا أنا أكرم فحذفت الهمزة مع همزة المضارعة، ثم ألحق سائر الحروف الهمزة، وكذلك فعل (قام) و(باع)، فلما اعتلا إتيها مضارعهما وإن كان ما قبل حروف العلة متبهما ساكنة، وكما لا يقول أحد إن هذه الأمثلة مأخوذة من بعض الاعتلال بعضها من أجل بعض، كذلك لا يجوز أن يكون المصدر مأخوذاً من الأمثلة لا اعتلاله بعلتها في نحو: (القيام) و(زنة) و(عدة) وصنعها في نحو: (القول) بصيغة الحرف في (الاول).

ولما الحرف، كما يدل على معنى في غيره ٥٥ وذلك (كالتقاء) الجارة، و(من)، و(الواو العاطفة) وما أشبه ذلك، وهو أيضاً (ما) لا يكون خبراً، ويجوز أن يظهر عنه (١)، ألا ترى ذلك، لو قلت: زيد حلي، أو عمرو فعل فسيجعلتهما أخباراً عن

(١) شرح الفصل ٣/٨ (رأي في صي في الحروف) وهو يتلخص بأنه هذا فعل (-) من وجه في الحرف ما دل على معنى في غيره فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأفعال كلها حروفاً لأنها تدل على معنى في غيرها فإن قيل غير الكلام يتوهم متصرفاً من الصفات قيل له فإن المتصارع والحروف التي يدل عليها به الخبر، وكما للفرقة قد يلزم من مقرر من الإسمين ولو كان هذا كما قيل، لوجب أن يكون هو الذي اتصل حرفاً لأنه يدل على معنى في غيره، ألا ترى أنها تسمى لتدل على أن الخبر متصرف أو فاعل من الفوعة أو التواتر أن الإسم الذي بعدها ليس بحرف، لما قبله، وإن كان أن تكون أسماء التأكيد حروفاً لأنها تدل على تشديد المؤكد، وبقيته، ألا ترى أن منها ما لا يتصرف في ما قبله منه كالكثير المصغون، وينبغي أن تكون الصفات كذلك أيضاً لأنها تدل على معنى في غيرها، وينبغي أن تكون كم في الخبر في نحو (كثير رجل) لأنها تدل على الكثير في غيرها وهو الكثير الرجال، وينبغي أن تكون مثل حرف، لأنها تدل على تشبيه في غيرها، وينبغي أن لا تكون ما حروفاً في قولهم / إنك ما وخير، لأنها لا تدل على معنى في غيرها وكذلك ما حاصبه. وكذلك قول من قال: إنه الذي لا يجوز أن يكون خبراً ولا متصرفاً عنه، فإسده لأن الأسماء المفعلة الضرورية والأسماء المفعلة المنصورة التثنية، والتثنية لا تكون أخباراً، ولا متصرفاً عنها..)

(٢) شرح الفصل ٨ / ١

الإسم، لم يجر، وكذلك لو أخبرت عنهما فقلت: حتى منطلق، أو حتى يقوم ،
 فجعلت ما بعدهما خيراً عنهما لم يستقم، فهذا جعل مستلغ ذلك زيادته في
 كتاب آخر إن شاء الله.

هذا باب ما اختلف من هذه الالفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل

اعلم انَّ الاسم ياتلف مع الاسم يكون منهما كلاماً، وذلك نحو : زيدٌ اخوك. وعصرو ذاهبٌ. والفعل مع الاسم - (نحو) قام زيدٌ. وذهب عمرو. ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين، فيكون كلاماً، وذلك نحو: هل زيد اخوك؟ ١. وإنَّ زيد اخوك. وما عمرو منطلقاً، وكذلك يدخل الحرف على الفعل والاسم. كما دخل على الجملة المركبة من الاسمين، وذلك نحو : قام زيدٌ. وذهب عمرو. ولم يضرب زيد. لهما قولهم: زيدٌ في الدار. والتقتل في اليوم، فهو كلامٌ مؤتلفٌ من اسمٍ وحرفه وليس هو على حد قولك : إنَّ زيدا متطلقٌ، ولكنه من طبره الفعل والاسم، أو الاسم والاسم. ألا ترى أنَّ قولك : (في الدار) ليس زيداً، ولا التقتل في اليوم، ولم يكونا إياهما ؟؟ كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله، ويعلقه، وإنَّ يخلو ما يعلقه به من أن يكون إسماً، أو فعلاً، وكلاهما جائزٌ، غيرٌ محتجٍ تعليقه، وإذا كان كذلك، كان باخلاً في جملة ما ذكرناه، وقد جعل أبو بكر هذا التاليف - في بعض كتبه - قسماً برأسه وذلك مذهب حسنٌ.

ألا ترى أن الكلام، وإنَّ كان لا يخلو مما ذكرنا في الاصل، فقد صار له الآن حكمٌ يخرج به عن ذلك الاصل، يملك على ذلك قولك : إنَّ في الدار زيدا، فلا يخلو ذلك المقدر المضمَّر من أن يكون إسماً أو فعلاً - كما اظهرت - فلو كان فعلاً، لم

(١) (نحو) زائدة يكتسبها السائل.

(٢) يوجه ليس الشبر صلة قبلها أو جزأاً منه.

يجوز بحرف (لَمْ) في الكلام ألا تربي أن (لَمْ) لا تدخل لها في الانفعال. وكذلك
الضوات (لَمْ). فإن قلت فقد أشهد أبو زيد :

٦ - فليت دفعنَّ إليَّ عني ساعة

فثبتنا على ما خطبت ناعتي يال^(١)

وأشهد أبو عبيدة^(٢) :

٧ - فليت كفافنا كسان خيرك كليله

وشركك كلان عني ما ارتوى الماء مرتوي^(٣)

ومن أبيات الكتاب :

٨ - فلو أن حلَّ اليوم منكم إقامة

وإنَّ كلَّ سرَّجٍ قد مضى فشرعا^(٤)

فإنَّ ذلك من الضرورات في الشعر للحاجة إلى إقامة الوزن. وهو يجيزه عز
تقديم الحذف لاسم - (لَمْ) للتصويب فأما الفعل فلا يدخل لهذا الحروف
عليه. لأنها مشبهة به ومماثلة عمله. وكما لا يدخل فعل على فعل بلا واسطة
إسم كذلك لا يدخل شيء من هذه الحروف على الفعل. فلا يجوز إذا أن يكون
الفعل مراداً هنا. ولا يجوز أيضاً أن يكون المراد الإسم. لأنَّ الإسم لو كان مراداً.

(١) طبع الحديث من يزيد. نسب له في الفوائد/ ٢٥، وأبو يوسف في الإنصاف ١/ ١٨٢ والقاسم (نور)
ص ١١/ ٧٤ (المعجم) والمطالع فيه دخول (لَمْ) على الفعل

(٢) أبو عبيدة هو معمر بن النخعي. ولد في البصرة. ومات بين (١١٠ هـ - ١١٣ هـ) وقيل عتق
بالعفة والرواية يعتمد عليه القليل كثيراً في رواية الشعر. مجموع الأشباه ١٩/ ١٦٠ - ١٦٦
الطبعة ٢٩٥. أخبار النحويين البصريين ٥٦-٥٤

(٣) فليت الزيد بن الحكم بن أبي العاصم في حذب بين عمه عبد الرحمن (بن عثمان بن العاصم) نسب له
في القاسم ١/ ١٨٢. وأبو يوسف في الإنصاف ١/ ١٨٢ والمطالع فيه دخول (لَمْ) على الفعل
(كلاهما)

(٤) نسب إلى الخراساني المعري نسب له في الكتاب ١/ ١٢٩. وشرح أبيات سيبويه للقطامي، ٢٢٢.
والإنصاف ١/ ١٨٠. والمطالع فيه دخول (لَمْ) على الفعل (محل)

ما كان ليجتنب ذلك الاسم المراء، فيعمل في هذا المظهر فإذا لم يحل هذا الكلام من هذين، لم يجوز هذا، ثبت أن هذا قسم ونوع غير ما تقدم من ها هنا أيضاً خالف حكمه حكم الفعل، فلم يجوز تقديم ما انتصب من الأحوال فيه عليه / ٤١ أ في نحو ما قلنا في الدار زيد. ولو كان حكمه حكم الفعل، لجاز هذا التقديم معه كما جاز مع الفعل، ومن ثم جعله أبو الحسن (١) عملاً لإسم التحدث عنه، ومركباً به، إذا قلنا في كل موضع (٢) كما ترفع مسائل الأشياء الجارية مجرى الفعل من أسماء الفاعلية، والصفات المشبهة بها فهذا ضرب آخر من تألف هذه الكلم. ولما قولهم في التاء يا زيد، وإستقلال هذا الكلام مع أنه مؤلف من إسم وحرف، فذلك لأن الفعل ها هنا مراد عنهم بذلك على ذلك ما حكاه سيوري في قولهم يا أكتالا (٣) فلا ترى أن الإسم المنتصب لا يقلو من أن يكون العامل فيه فعلاً، وما هو مشبه به، أو إستاء، فلا يجوز أن يكون العامل ما شبه به الفعل في نحو (أن) و(ما) لأن ذلك العامل ما شبه به الفعل في نحو (أن) و(ما) لأن ذلك لا يعمل مضمراً، ولا يكون العامل فيه نحو : عشرين وخمسة عشر وبابه، لأن ذلك لا يعمل مضمراً، وهي أيضاً لا تعمل في التعاريف، وهذا الإسم معرفة، لأنه مضمراً، فثبت أن العامل فيه الفعل إلا أن ذلك الفعل مفتعل غير مستعمل الإلهائي، لأنه لو أظهرته، لكان على الخير، ومحتماً للصديق والكاتب، ولو كان كذلك، لبطل منه القسم من الكلام، وهو أحد المعاني التي تجري عليها العبارات، فلما وجدنا في كلامهم فعلاً مضمراً غير مستعمل الأظهر، وقع أنه لو أظهره، لم تقلب معني، ولم تبطل شيئاً عن حقيقته، وذلك قولهم «رأسك والصيف» (٤) و «شراً ونفسه» (٥) كان ترك ما كان إذا أظهر، قلب المعنى - وإزالة ما كان

(١) أبو الحسن هو الألفاظ الأوسط سعيد بن مسعود شعري يهجري من فرواه الأواقي توفي سنة

(٢١٥هـ) أخبار المتوحيدين المصروف ٢٩ - ٣٠، ونباه الفراء ٢٩/١ - ٤٤.

(٢) هذا القراء في نصي (مطبعة امسي) ٤٤٤/٢ (وهو رأي الألفاظ والكوفيين).

(٣) الكتاب (بيروت) ٦٤/١ (٢٠١١) والسلي (تولاق) (١٣/١٠).

(٤) شرح الأشعري ٣/١٩٠.

(٥) شرح الأشعري ٣/١٩٠.

عليه. انجری بحسن الإظهار مع ذلك . لأنّ العَلَجَ عنه لما كان من جنس النطق،
قام مقام العبارة، واستُـجِبَ كذلك سائر الأسماء المعربة عنها، وما بيّن لك
أنّ هذا الإظهار، ومعاقبة هذا الحرف للفعل (لا) (٢٥) تجده يصلّ تارة بحرف
وتارة بفحرف فوصله بالحرف كقولك في الإستغاثـة: يا القـمـطـين، ويا لله
ووصله بفحرف الحرف: يا زَيْدَ ويا عبد الله، ويا رجلَ إِبْـلَـه فصارت في هذا كقولك
(جئتُك، وجئتُ إليه) (٢٦) ومطيت صدره، وبصدره (٢٧) ولهذا أيضاً ولكانَ الياء،
حصنَ أصالة هذا الحرف مع إمتناع الأسماء في حروف اللغاني في أكثر الأسم، وقد
انقسمت مقام الأسماء المخوذة من المصادر الفاظ جعلوها أسماء لها، فأنشئت عنها،
وسدت مسدها وصارت كالأسماء الأمي إنا احتملت ضمير القاطنين، وذلك كقولهم
نراق، وفراق، وتماء، وحصه، ومه، وروية وإيه، وما أشبه ذلك، وهذا إنما أُخـِـرَ
به الأمر، موضع يُقَلَّبُ فيه الفعل، ويختص به، فلا يستعمل فيه غيره، فلما
قويت الدلالة على الفعل هذا استجازوا أن يتصرفوا بإقامة هذه الألفاظ مقامه،
وهي في الحقيقة أسماء سميت بها هذه الأسماء، وهذا مثل حذفهم الفعل حيث
كلم أنه لا يكون إلا به، وذلك قولهم: «هلا خيراً من ذلك» (٢٨) وعلى هذا قوله:

٩ = تعدونَ نظر التيب أفضلَ منكم

بني طوطرى لولا الكمى المتعاً^{٢٩}

فلم يستعمل الفعل بعدها (٣٠) للدلالة على الفعل، والعلم بأن هذا الموضع
يختص به، ولم يجز من هذا التصو في الخير إلا لاهرفت لئيلة من ذلك قولهم .

(١) في الأصل (لنا) ترمدا.

(٢) القاموس المعرب (جاء) ١١/١.

(٣) اللسان (صار) (مضارع) ١١/١٩٩.

(٤) شرح القمص ١٨/١١٤.

(٥) البيت لجرير بن عطية يهجوته القرنفل، ديوانه ٢٢٨، ونسب له في العزلة (عازون) ٩/٢٨٨.

ونسب للأشهب من رواية في الكامل ١١٣/١، ولم ينسب في الإيضاح للعقدي ١/٢١٠ والشاهد

فيه حذف الفعل بعد (لولا) فاعلم به.

(٦) ينسب بعد (لولا)

هيهات زيد وشلتان عمرو وقالوا في مثل «سرعان ذي أمانة» (١١) هذا قولهم عند الناصب (القب)، فأما (هيهات) في ترك هيهات زيد وقوله

١٠- هيهات هيهات العقيق وأعله

وهيهات خل بالعقيق نواصلة^(١٢)

فيبعضلة فورك. يفت ذلك ويعد العقيق. والفتحة فيه على هذا فتحة ياء. اتبعت الألف التي قبلها والياء من أصل الثاني من العطين. وهذا الذي يفتقر لصاحبه (١٣) لأن يكون العقيق مرتفعاً. (هيهات) الثاني. وقد أضمر في الأول على شريطة التفسير. كما تقول. قام ولقد زيد. ومن أصل الأول. كان العقيق مرتفعاً. (هيهات) الأول. ويضم في (هيهات) الثاني. فأما قوله تعالى. (هيهات هيهات لما توهون) (١٤) فليس من هذا. ولكن الفاعل مضمر في كل واحد منهما. لتقدم الذكر. فالفاعل هو البعث. أو الحشر. أو النشر. وما الشبه ذلك معاً يدل على البعث. لأن في قوله تعالى. «أيعدكم لكم إذا سلمو كنتم تراباً وعظاماً» إنكم مغرورون» (١٥) ليساً على ذلك. وتقريراً لما يذكرونه من البعث فكانهم قالوا ناهيا عن قوله تعالى «ومضرب لنا مثلاً ونبي خلقه...» (١٦) بعد (إخراجكم). وبعد (نشركم) لتعلقه بهذا الوعد / لا ب وهذه الكلمة تستعمل على ضربين. مفتوحة. ومكسورة. فمن فتحها جعلها كلمة مفردة. والوقف عليها بالهاء ومن كسرها نقال هيهات. كان

(١) معجم أشبال طهاني رقم (١٦٩٥) ٢٢٦/١ والقصص (سرج) ١٤٢/٨. وأصل الل في رواية كانت له نسخة صيغة يسيل وأما من مشرقها المزالها الل في ما هذا الذي يسيل الل ودكها الل لساق. سرعان ذي أمانة.

(٢) مسند الجوزي ج ١ خطبة من نصيحة زيد بها على الخرمي. شرح بولك ٤٧٩. والمفاتيح ١/٢٢٢. وسبب له في الإيضاح المصدي ١/٦٥ والعين ١/٢٣ والمفاتيح (عل) ١/١.

(٣) يقصد بالاصحاح البصريين وهذا الرأي لهم. الإنصاف ١/٢٧ (اللسان) ١٢ (القول في تولي العربان بالعقيق في التنازع)

(٤) القاموس ١٢/٣٦

(٥) القاموس ٢٢/٢٥.

(٦) ياسين ٢٦/٧٨

فوقف عليها بقاء كما أنها في (أدردن) في قول من نون ولم يتوقف عليها بقاء. ويحتمل أن يكون الفتح فيها في قول من فتح بالنصب، لأنه ظرف ولم يدخله غير الفتح كما أن (سحر) إذا أريد (سحر يومك) و (ذات مرة) و (يعيدات بين) لم تستعمل إلا ظرفاً وهو قول مقول. والأول جعلوه الأول والاقبيس لأن هذه الأسماء الواقعة موقع الفعل يفتب عليها البناء، لوقوعها موقع المبني. ألا ترى أن (شتار) و (سرعل) مستكبلان وقد بنيا مع ذلك لوقوعهما موقع المبني. كذلك قسم ذلك ما كان واقعاً موقع الأمر. ومن هنا أيضاً بني المرد في الواي. وعلى هذا إشتار أبو عثمان في قوله تعالى: «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة...» (١) قولاً (يقيموا) بني لما أقيم مقام (أقيموا) لأن المعنى إنما هو أمر الأمر (٢). ألا ترى أنه ليس كل من قبل له (أقم) الصلاة أقامها ولا كل من قبل له قوله (٣) «قل... التي هي المصن...» (٤) قالها قولاً كان كذلك. توجه على الأمر. والأسماء والأفعال المعرفة في الأصل إذا وقعت موقع المبني بنيت كما ترى في هذا الموضع (فهيئات) وتصور من الأسماء الشابهة للحروف إذا وضعت موضع المبني. يجوز بالبناء وكذلك القول الآخر وجيه وهو أن هذه الأسماء المسمى بها الأفعال بعضها ظروف كقولك: دجلك ووراك. فكما جاز الطرف من أسمائها في الأمر. كذلك يجوز أن يكون في الطرف. فمن جعل الفتحة فتحة إعراب. كانت الكسرة في الجمع للإعراب أيضاً والكسرة في الجمع نظير الفتحة في الواحد. ومن جعل الفتحة البناء كانت الكسرة في الجمع أيضاً للبناء. كما أن الفتحة في (ضرب) كالفتحة في (لن يضرب) لهذه جملة من القول في هذه الكلمة وقد يسطأه بالكثرة من هنا في غير هذا الموضع.

(١) أبو عثمان هو القزويني المشهور (بكر بن محمد بن يحيى) أحد الأسماء التي زيد بالأصمعي ثلث سنة (١١٩٠هـ) لغير النحويين البصريين ٢٢ - ٦٥. والبناء الرواق ١١٦/١

والنصب ٣١٢/٣

(٢) إبراهيم ٢١/٦٤

(٣) الفشاش ١١١/٢

(٤) الإمداد ١٢/٢٣

واما (شطان)، فهو موضوع موضع قولك المشرق، وتباين ٤٠ وهو عن قوله
 من وجب ٤ ان سعيكم لشيء ٥ ٥٠ و ما اشتات... ٥١ وهذا الباب إذا كان كذلك،
 انتضى فاعلم ان لصاحبا قد قال شتان زيدا وعمرا (استند إلى فاعلين) ٥٥ وعلى
 هذا قول الأعمش^(١).

١١ - شتان ما يرمي على كورها

ويوم حيان لحي جابر^(٢)

فاستند إلى فاعلين معطوفين أحدهما على الآخر، وأما قوله، شتان ما بينهما
 فالقياس لا يمتنع إذا جعلت (ما) مفعولا (الذي)، وجعلت (بين) صلة. لأن (ما)
 لإنها ما قد تقع على الكثرة، ألا ترى قوله ٥ ويعيدون من بين الله ما لا يضرهم
 ولا ينفعهم ... ٥٥ ثم قال ٥٠ ويقولون... ٥١، فعلمت أن المراد به (جميع)
 وكذلك ... ما لا يهلك لهم رزقا... ٥٥ ثم قال:
 ٥٠ ولا يستطيعون ٥١٠٥ وأد جاء في الشعبي:

(١) الشراة (بولاق) ٤٦/٣

(٢) ليل ٤/٩٣

(٣) غزوة ٦/٩٩

(٤) ما بين المعطوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) الأعمش، هو ميمون بن قيس، شاعر جاهلي اترك الإسلام، قول (٥١)، معجم الشعراء / ٣٢٥،
 وخطبات شعول الشعراء ١٢، والذعر والشعراء ١٦/ ١٧٨ - ١٨٦.

(٦) المسجود في ميزان الأعمش / ١١٧. ونسب له في الشراة (بولاق) ٤٦/٣، والمسلان (هنت)
 (صاعرة) ٤٩/٣. وانظر / شرح القصص ٤/ ٣٨، الشاعرة فيه استند شتان إلى فاعلين ٥٥ ()
 برمي وتروى.

(٧) يرمي ١٠/ ١٠٠.

(٨) الآية السابقة لشهد.

(٩) التعل ١١/ ٨٣.

(١٠) التعل ١١/ ٢٣.

إلا أن الأسمعي ٥١ طعن ١١ في فحاشية هذا الشاعر، وذهب إلى أنه غير معتمد بقوله . ورايت أنا عمرو ١١ قد انتقد هذا البيت على وجه القول له . والإستشهاد به . وقد طعن الأسمعي على غير شاعر قد لم يطلع بهم غيره كذاي الرمة ٥٠ والكثير ٥٠ فيكون هذا أيضاً مثله . وأما «سرعان ذي إغالة» قد (ذوي) ترفع بـ (سرعان) على حد ارتفاع القائل بالفعل، وما بعده منتصب على تمام على وجه الحال (وقوله) مع ذلك تبين وتفسر للمطالع إليه.

فلما (أب) عليه لغاتُ شعركم ثلاث بلا تلوين، ومع التلوين وحكى أبو إسحاق ١٠ مثل هذه لغةً سليمةً ١٥ ولم نعلم للغة أخرى القيمة مقام القائل في القبر . وغير الأمر سوى ما ذكرت له . فأما الاسمُ والفعلُ إذا اتلفا وتلفا الاسمُ والاسم فلم يطمعنا غير مستنظمين ولا متفكرين إلى غيرهما إلا في ١١ الجراء والقسم . ألا ترى أن الفعل والقائل في الشرط لا يستغنى بهما ولا يحل

(١) (ما) سليمة من الأصل.

(٢) البيت أربعة بـ ثالث الرائي يمدح فيه يزيد بن خالد البجلي ويهو يزيد بن سعد الجعفي وتسمية ١ - في الحدي - يورده عليهم أبو الأمر بن حاتم، شب له في الضلالة (بوكلال) ١٥/٣ وفلسفي (مشتد) ١٩/٢ وشرح للفصل ٢٧/٤

(٣) الأسمعي هو محمد بن أبي العباس من رواة العرب وعلماء اللغة والأدب عاش بين (١٢٢) - ١٦٠ هـ (أشار الخليليون ٤٥ - ٥٦، ووفيات الأعيان ١/٢٨٨).

(٤) طعن الأسمعي في اللسان (مشتد) ٢٩/٢ من قوله - لُشْتَانُ ما يبلها - .

(٥) أبو عمرو هو أبو عمرو بن العلاء زيل بن عمار القيسي القزويني من أئمة اللغة والأدب عاش بين (٧٠- ١٥١ هـ) (أشار الخليليون المصرون ٦١ - ٢٤ والإعلام ٥٢/٣

(٦) أبو الرمة هو عثمان بن عطاء شاعر جدي مشهور . عاش بين (٢٨ - ١١٢) هـ . طائفة شعول الشعراء ١٥٢ و ١٦٤ و ٢٦٦ والإختلاف ١٨٨ والشعر والشعراء ٢ / ٢٢٧ .

(٧) الحسين بن يزيد الأسدي قال في شاعر عارف بأدب العرب عاش بين (٦٠ هـ - ١٢٦ هـ) طائفة شعول الشعراء ١٧٢ و ٢٦٨ - ٢٦٩، والشعر والشعراء ٢ / ١٠٥ .

(٨) أبو إسحاق هو (إبراهيم بن الحارث) مقيم بحوي من أصحاب داود تولى سنة (٣١١) هـ . البحر في معجم الألفاظ ١ / ١٢٠، ووفيات الأعيان ١ / ١٣ - ١٤

(٩) اللسان (بوكلال) (مقدم) ١٠ / ٢١٩.

(١٠) في الأصل (وهو) توهمة.

من أن تضم الجملة التي هي الخبر إليه. ولهذا المعنى حسن أن تعمل جملة
 انشريط مع المحرف الداخل عليها في الجزاء. وكذلك القسم لا يكون كلاماً مستقلاً
 دون أن تضم إليه للقسم عليه والمقسم. لأنه ضرب من الخبر يذكر ليؤكد به
 خبراً جاء على حدة القول. عليه الإظهار. فكما أن الجمل التي هي الخبر تكون عن
 الفعل والفاعل. والتبعية والطير. كذلك كانت الجملة التي هي قسم على هذين
 الوجهين. فما كان منه من فعل وفاعل. فقولك (بالله لأفعلن). وهذه الجملة
 التي هي قولك : (بالله) متعلقة بها لا يستغني بها عن القسم عليه. ألا ترى أنك
 لو اقتصرمت عليه. لم يجوز ذلك. ولهذا لم يجوز الظن (١) في قوله تعالى : « والليل
 إذا يقضى » (٢) و « النهار إذا تجل » (٣) وما عطف عليه من بعد أن تكون الواو
 جارة مبتدأ من (الياء). لأنه لو جعلت على هذا الوجه. تركت القسم بغير قسم
 عليه. فلما لم يسبق هذه جملة عاطفة وصار ما ذكر مشتركاً في الأول. ومثل به
 في الجملة التي هي من الفعل والفعل ما هي من التبعية والطير. وذلك قوله
 نعوذك لأفعلن (٤) وأبسم الله لأقومن (٥) فهذان الإسمان يرتفعان بالإبتداء.
 وخبرهما مضمرة. والجملة بأسرها القسم ولا يستغني بها حتى يضم إليها ما
 اجتناباً لتأكيد من القسم عليه / ٥ أ فإن قلت فقد أقول : أحلف بالله . وحلف
 بالله. فيكون كلاماً مستغني به غيره. فإن ذلك إنما يجوز إذا أردت الإفادة لجنس
 حلف عليه. ولم تره هذا القسم. ولو أردت القسم. ولم يسلم (لأقسمن) (٦) حتى
 تذكر ما يقسم عليه. وما عدا ما ذكرت لك من الجملة المتألفة من جزئين أحدهما

(١) الظن هو لو عبد الرحمن الغرايمدي الأزدي. عالم في فنون العربية. عاش بين (١٠٠-١٧٥ هـ)
 (٢) نداء التوبة ٢١١/٦ - ٢١٧. وتلويح القوم (مروج) ١١٦/١. والظن بن أحمد
 الغرايمدي المذكور المذموم.

(٣) ظن ١/٩٢

(٤) ظن ١/٩٢

(٥) الشواذات ٤ أب - ٥ أب (مسألة في نطق الله بـ ٢٢ ب - ٢٨ مسألة في (معركة الله)

(٦) الإنصاف (مسألة ٥٩) ١/١٠١ - ١٠٩. وظن في إسن في القسم.

(٧) أي إذا لم يذكر جواب القسم.

خير والأخبر مخبر عنه، فهو مستقل مفيد مستغنى به عن خبره وأعلم أن بعض الجملي قد تقوم مقام بعضي فمن ذلك قوله عز وجل: ... سواء عليكم أئسرتهم أم أئتتم صابئون^(١) فهذه التي من الإبتداء والخبر موقوفة موقف التي هي من الفعل، والفاعل ألا ترى أنها معادلة كما هو كذلك (وكذلك) قوله ... فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد ...^(٢)، فقوله: (أو نرد)، معادلة التي من الإبتداء والخبر، كما كانت التي من الإبتداء والخبر معادلة للتي والفاعل في الآية الأخرى، بذلك على ذلك دخولها في حيز الإستفهام بمطلقها عليه، وعلى هذا يتجه ما أنشده أبو زيد:

١٢- أقيس بن مسعود بن قيس بن خالد

أصوف بالبراع أين ظبية لو تلم^(٣)

فلاحظ قوله (أو تلم)، إنها معادلة لما قبله من الجملة التي هي إبتداء وخبر، وقد يحتل لـ يضمن، بينما يكون الفعل في موضع خبره، ومما وقع من بعض هذه الجمل موقف بعضي قولهم: ألقى الله امرؤ فعل خبره، ثبت عليه فاللفظ كما ترى لفظ الخبر، والعنى معنى الأمر، بذلك على ذلك جزمه للفعل بعده، وهذا الجزم جواب له، وهو في الحقيقة - عينا - ينجز، لأنه جواب لشروط معذوف، وتظهر هذا من الإبتداء والخبر قولهم: حسبك ينم الناس (حسبك) مرتفع بالإبتداء والخبر معذوف وراء، وحسن فيه الحذف لأمرين أحدهما أن حسبك بمنزلة (كففت)، والأخر أنه لا تكاد تقول: ذلك عند معرفة المضطرب بالزائد، فحذف الخبر للعلم به، - وهذا التفسير أبي العباس - فهاتان جملتان الفاعلها الفاعل الخبر، ومعناها معنى الأمر، وجزمه لـ (يتلم) بعد

(١) الأعراف ٧ / ١٩٣.

(٢) (وكذلك) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الأعراف ٧ / ٢٢.

(١) نسب البيت في قولهم مرة لماس الهذلي، وأخرى لراشد بن شهاب البشاري برواية أبي حاتم المولى ١٢٦

(حسبك) بذلك على ذلك وكما يوقع لفظ الخبر موقع لفظ الأمر في هذا، وشعره،
 نحو قوله تعالى : ... بالريصن بأنفسهن... (١٧) ... ولا تضلن والدن... (١٨) ، وما
 أشبه ذلك . فكذا قد توقع لفظ الأمر موقع الخبر، فمن ذلك قولهم في التعجب
 لكريم يزيد وفي التنزيل : اسمع بهم وأبصر... (١٩) فهذا بمعنى (خبر)، لأنه
 تصدق عن زيد بأنه قد كرم وبلغ، وأست في ذلك أمر لحدأ بإيقاع فعل عليه،
 ومن ثم كان على هذا اللفظ في خطاب الواحد، والاثنتين في المؤنث والجمع، فالتجار
 مع الضرور على هذا في موضع رفع لكونهما في موضع الفاعل، ونظير قولهم:
 كفى بالله، وهذا في خبر الخبر واسع فلا يعلم غير هذا في الفعل والفاعل وقد جاء
 في البيت موضع رفع بالابتداء، وأنشد أبو زيد:

١٤- تجانفت رضوان عن ضيقه

الم يأتي رضوان عني المنذر

يضيئ في الجمع أن يعلموا

بأنك فيهم عني مضمر^(٢٠)

وقد قال أبو العيص في قوله تعالى : ... وجزاء سيئةً بمثلها... (٢١) أنه في
 موضع رفع لكونه خبراً للمبتدأ (٢٢) وبذلك على ذلك قوله في الأخرى :

«جزاء سيئةً سيئةً مثله...» (٢٣) وهذا في الخبر مثله في الفاعل لأن الخبر
 شبيهة الفاعل، ألا ترى أنه لا يستقل إلا بالجزاء الذي قبله، كما أن الفاعل كذلك.

(١) البقرة ٢ / ٢٨٨

(٢) البقرة ٢ / ٣٣٣

(٣) مريم ١٩ / ٣٨

(٤) البقرة ١٨٨ / ٢٨٨ - وهو شاعر جاهلي - نسب له في التواريخ ٧٣ قصيدة عليه
 بحسبه، مثلاً

(٥) يوسف ١٠ / ٢٢

(٦) رأي العيص في مجمع البيان ١١ / ٣٧

(٧) الضروري ١٦ / ١٠

فكما جاء ذلك في الفاعلي، يجوز في خبر الميتة، ومن هذا قوله عز وجل: «فأبعدوا له الرحمن مداً» (١٥)، فاللفظ لفظ الأسى والمعنى - والله أعلم - الخبر هذا نظير قولهم: أكثرتم يزيد. في أن اللفظ لفظ الأسى والمعنى يعني الخبر، وأما قولهم: لا حاله (١٦).

(أشياء) من جملة مطلق عليها، و(ذا) خبر مبتدأ مطلقه، بذلك على ذلك أنه لا يخلو - إن كان جملة مطلقاً عليها - من أن يكون خبراً أو مبتدأ، فلو كان مبتدأ، لزم أن يلحقه (واو) البناء والقسم من (اللام) أو (الأن) ونحوهما، فلا كان قوله (ذا) (مبتدأ، إنما هو خبر) (١٧) وهذا ما يذهب إليه أبو الحسن في نحو قوله تعالى: «يحللون بالله لكم أيرضوكم» (١٨) و «ولتصفي إليه أنفس الذين لا يؤمنون بالأخرة» (١٩). يذهب إلى أن المعنى (يرضوكم) و (لتصفي). وقد احتج بعض النصارى على هذا التأويل، والدليل على ما يذهب إليه أبو الحسن ما أشهد به وغيره لبعض النصارى:

١٥- إذا قلت: قدني، قل بالله حلقة

لتعني عني ذا ذلك أجمعاً^{١٨}

أو هو قسم لكونه جواباً، ولا جواب له، فلا يجوز أن يخلو من الجواب، لأنه مبتدأ به، وليس بموضوع كلام كقوله: زيد - والله - منطلق، إذا كان كذلك، لم يخل من كونه جواباً أولاً، (وليس) (٢٠) في هذا الكلام، ولا في البيت الذي بعده ما يصح أن يكون جواباً غير قوله: (لتعني عني)، فقد ثبت أنه جواب، فهذا يسقط

(١) مريم ١٤ / ٧٥.

(٢) التوب ٢١٣ - ٢١٤ (باب القسم).

(٣) ما بين المعلقين زيادة وتلخيصها السبيل.

(٤) سورة ٩ / ٦٦.

(٥) الأنعام ٦ / ١١٤.

(٦) التبت الحديث بن غلب / وهو ظاهر أموي نسب له في مجلس شغب ٢ / ٩٠٦، والعمارة

(بولاق) ٤ / ٤٤٤، والبيهرات ١٢ ب.

(٧) ما بين المعلقين زيادة وتلخيصها السبيل.

إعراض عن اعتراض على هذا. فإن قالوا: إن القسم عليه، إنما يكون جملة، وليس هذا الذي ذهب إليه أنه منقسم عليه بجملة. / * ب لأن اللام في تقدير المطول على (إن) و (الفعل) في تقدير - اسم مفرّد، قيل: إنّ ذلك لا يمنع من وقوعه مواقع الجملة التي يقسم عليها. وإن كان مفرّداً. وذلك أن الفعل والفعل اللذين وجدناهما في الصلة يبدآن مسد الجملة فيصير الجموع بمنزلة الجملة. ومبدأ مسدها كما كانت في الجملة في نحو قوله تعالى: «فاحصب الناس أن يتركوا، أن يقولوا آمنا» (١) وكقولهم: علمت أن زيداً منطقياً إلا ترى أن هذا الموضع من المواضع التي يقع فيها ما هو بجملة في المعنى، وقد سُد ما ذكرناه مسدها وكذلك قولهم: لو شاء الله جلّتي. لا كرملة. وكقولهم: طائم زيد. هذه المواضع قد استغنى فيها عن الجملة بالمفرد ما كان على الوصف الذي أعلمته على إنكبي هذا من هذا الوجه. لا يسور أن قال منهم بقول الكسائي.

وذلك أنه يميز على ما بلغنا منه: أعلم أن زيداً منطقياً. فيفتح (أن) و (إن) وما بعدها في تقدير مفرّد كما أن (إن والفعل) كذلك. ووجه مجاز الجميع ما أعلمته. وهذه جرس من القول على اختلاف هذه الكلم

هذا باب معرفة ما كان شاذاً من كلامهم

أعلم أن الشاذ في العربية على ثلاثة أحرف :

شاذ عن الإستعمال مطرد في القياس .

ومطرد في الإستعمال شاذ عن القياس .

وشاذ عنهما^(١).

وهذا قول أبي بكر (رحمه الله)^(٢).

فلمّا الشاذ عن الإستعمال المطرد في القياس فكما في (ودج) و(يذر)^(٣) .

فماضي هذا لا يمنع منه القياس. إلا ترى أنه لا تجد في كلامهم مضارعاً لا يستعمل فيه الماضي. سوى هذا، فلهذا شذ عن قياس نظائره. فصار قول العلي بن يقطين . (ودج) شاذاً عن الإستعمال. وقد حكى أبو العباس أن بعضهم قرأ :
ما وَتَعَكْ - ريك - وما فلاء. ^{٥٥} ومثل هذا لا تستحب قرأته للشذوذ. والرافضهم
ذلك وإستغنائهم عنه بتركه. وكما رافض مثقال الماضي منه. فكذلك رافض المصدر
واسم القاهر. فإن بعض اليعاقبة^(٤) (أشدد)^(٥).

(١) المصنف ١ / ٢٢٧ والإقتران ٤٨ و ٤٩ وشمرة الشذوذ في البحر العربي ٣١٨ - ٣٢١ .

(٢) ربه في الزهر ٢٢٦ / ١ - ٢٢٨ ، والنظر في الأصول ١ / ٦١ .

(٣) القسطن (عليه بيروتر) (ودج) ٨ / ٢٨٢ ، والمصنف ٦ / ٢٢٨ .

(٤) المصنف ٩٢ / ٢ ، هذه القراءة في هذه الآية الترسول (عرب) وحمزة بن الزبير (وهي بالفتح) المصنف ٢ / ٢٦١ .

(٥) بقصد أبو علي من المصطلح الكوفي. أبو علي الفارسي / ٢٢٤ ، والشيخ الأريزي / ٨٢ - ١٨٧ .

(٦) زيادة بالتشديد. مسيلق .

١٦- = = = = - - - - - حزيئٌ على ثرك الذي لنا وادع^(١)

وهذا في القلة كما تقدم. ومثلٌ (يدعُ)، (يلزُ) غير أني لا أعرف ماضيته. وإسمُ فاعله إستعمالاً في موضع. ومثل هذا في الشرية عن الإستعمال - وإن كان غير ممتنع في القياس. رخصهم وصل^(٢) كتاب التقشيرة بعلامات الضمير. واستغنى عنه بقولهم: أنا مثلك. وأنت مثلي. ٢٧. انصار القول الراسل له بهما شأناً عما عليه إستعمال الكثرة. والجمهور. فمن ذلك بيتا الكتاب -

١٧- حينئذ الثنابات يميناً كتباً

وأم أو على كها أو اقرب^(٣)

وقال :

١٨- فلا ترى بعلا ولا حلا^(٤)

كك. ولا كهس^(٥) إلا حاطلا^(٦)

وأجازه (هذ) ١٩. لصحابنا مجراه ٢٠ هذا الجوى.

ومن هذا الباب قولهم: أرايتك زهداً ما فعل ؟. وفي التنشئة والجمع الراكمة.

(١) ليست لم الحمد بل مسبوقة. ومصدره (عليهما ما تبين فأنني) البصريات ٢ ب. واللسان (طبعة بوزن).

(٢) (ودع) ٨ / ٢٨٢. وقال (أنشد الفارسي في البصريات). انشاهد فيه موهبه. إسم فاعل من (ودع).

(٣) (وبجمل) في الأصل توهم.

(٤) الكتاب ١ / ٢٩٢ (باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر) . وانور ٢ / ٢٧

(٥) البيهقي القديح. وهذا من لرجز = ديوانه ٨٤. والكتاب ١٥ / ٢٩٢. وشرح الفصل ٨ / ١٦ و ١٤. وشرح شواهد خروج الألفية فصحني ٣ / ٢٥٢. ورواية التفصيل (شمالاً). وكذلك رواية الأشموني ٢ / ٢٠٤.

(٦) البيهقي المعاج. وهذا من لرجز. نسب له في الكتاب ١ / ٢٧ ونسبها في القدر لرواية ٢ / ٢٧ وقال (وهذا في وصف حمار وأنت). والمطالع. القام

(٦) في الأصل (طبعة) توهم.

(٧) في الأصل (مجرى) توهم.

والرأيان ^(١) والبناء هي ضمير الفاعل مفردة في جميع الأحوال (وإن) الكل
 الفاعل واحد مذكراً أو مؤنثاً أو مجموعاً، واقتباس لا يمنع تنبئة ذلك
 وجمعه، كما لم يمنع من ماضي (يدع) و (يدز) إلا أن الاستعمال لم يأت في ذلك،
 واستغنياً بما اتصل من حرف الخطاب بملاحظة الضمير على أن يثنى ويجمع
 وقد وجد كذلك أمثلة في كلامهم كقوله: «... ذلك أدنى ألا تعولوا» (٢) فجعل
 الخطاب للواحد من الجماعة فهنا مثل (أرايتكم) في الماضي، وفي التنزيل «قل
 أرايتم لو أخذ الله سمعكم وأبصاركم» (٣) - وهو قلت في نظيره في النسبة
 والجمع وتأتيث المؤنث. لكن مقيماً مستعملاً.

فأما الكاف في (أرايت) و (أرايتكم)، فقد اختلف فيها فقال أصحابنا إنها
 لا موضع لها من الإعراب وقال بعضهم، موضعها (نصب)، وقال آخرون
 موضعها (رفع). ولا يخفى القول فيها من أن يكون عن أحد هذه الوجوه، فلهذا
 يسمي قول من قال - إنها رفع أن البناء هي الفاعلة، وموضعها رفع، كما أنها في
 قولك علمت غارحاً ونحو ذلك في موضع رفع فيعلم أن أن تكون الكاف
 مرفوعة لاستحالة كون فاعلين لفعل واحد في كلامهم على غير وجه الاشتراك. ألا
 ترى أن الأسر يغير حرف العطف، فهنا القول بعيد جداً، وبذلك على إمتناع
 الكاف من أن يكون في موضع (نصب) أنها لو كانت في موضع (نصب) أو أنها
 المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيهما (أرايت) والمفعول الأول في معنى
 هو المفعول الثاني - (لكانت بمعنى المقاتل) (٤).

فأنت إذا قلت أرايتك زيداً هذا الذي أكرمته - لا يصح استعماله أن يكون
 الخطاب غائباً، فعا يكون إذن المفعول الأول فإذا لم يكن إياه، علمت أنه لا
 موضع - هو - أن زيداً في موضع المفعول الثاني.

(١) زيادة يقتضيه السياق.

(٢) النساء ١ / ٢.

(٣) الأنعام ٦ / ١٦.

(٤) ما بين المفعولين زيادة يقتضيهما السياق.

منه قلت: فمن الأفعالي ما يستعمل في ثلاث مفعولات، والمفعول الأول منها لا يكون الثاني، فأم لا يكون (الرائد) كذلك أيضاً؟^{١٩} قيل: إن هذا الفعل ليس من تلك الأفعالي التي تستعمل في ثلاث مفاعيل، وإن كان منها جاز تعديه إليها في غير هذا الموضع، وإستغناؤه من ذلك - فيما عدا هذا - يفسر هذا الإعراب (وإن كان كذلك، فهو ملحق فلا يكون في) ١٠ موضع الإعراب، وكثير في كلامهم، من تلك المسانم إية في (ذلك وتلك وهولئك وهنالك، وأولئك)، وقالوا ٦/ آيصرته، وحكي بعض البصريين وصلها بـ (ليس) وفي مواضع أخرى لم يحكمها أصحابنا، فإذا إستتبع أن تكون في موضع نصب أو رفع، طاعت أنها لا موضع لها من الإعراب، وإنها في كونها للمطابق فقط كذا.

وحكي عن عيسى^{٢٠} أنه كان يحذف الهمزة من (الرائد) التي بمعنى العلم وهذا أيضاً ليس بطرد في القياس، ألا ترى أن التشخيص القياسي في هذا أن تجعلها بين بين، ولا تجعلها ولا تعلقها قليلاً، وقد جاء قلب الهمزة في الشعر فضرورة ولم يبلغ القلب - عندي - في هذا أن يكون سائداً عند الجميع مطردة. وقد سمع في بعض الأفعالي، وقال للراجل:

١٩- تريت أن جاءت به أطولاً

مرجلاً ويلبس الجرد^{٢١}

ومن هذا الباب قولهم: طئنت زيدا مطلقاً وإستغنائهم من نقله بلاحقة يستعمل في مفعول ثالث، وقد حكي أبو عثمان إجازته عن أبي الحسن^{٢٢} ونسب هو إلى الإِسْطِخَاع من إجازته، وإنه قد استغنى عنه بتولهم جعلته يقن كذا أو

(١) ما بين الطولون زيادة يفتشونها السواق.

(٢) عيسى هو عيسى من غير التثنية البصريه شعوبه مقرره من رواد اللغة الأوائل توفي سنة ١١٩هـ. أسرار المتحورين البصريين ٦٥ - ٦٦، التواترة (عقرون) ١/ ٢٢.

(٣) شيطان لرواية بر السجاء - وهذا من الجرد - نسباً له في مجموع أشعار العرب ١٧٢ - وميم بسمة في اللقي ٢ / ٢٤٢ واللسان (إرائي) ١٩ / ٢، و.

(٤) رأي أبي الحسن (في تعدية طر إلى ثلاثة معديرة) في شرح الفصل ٧/ ٦٥ - ٦٦.

سيرة يظن. وقال أبو زيد يقال للجنبي مغزوة، ولا فعل له^(١)، وقالوا
سدرهم، ولم يقولوا سدرهم^(٢)، وحكي عنه أميخ^(٣)، بين العين والميم بين
الميم، ولم يعرف له فعل^(٤)، فإن قلنا كيف يكون قوله «... بهاء معزة»^(٥)
على هذا، وإن لم يستعمل^(٦)، قلنا: منه على هذا المعنى، فإن ذلك الظنة لا تحل
عليه، وإن كان في القياسي غير مستقيم، ولكن نجعله معطلا، قال أبو الحسن: من
بمعنى معانة، وقال أحمد بن يحيى: آمن بحتوه، وآمن وطابق، وحكي عنهم
سالت مسانته، فواضح هذا في القياسي (معين) - كقضيبي وقضبان - وهو سائر
لها، وحكي أبو إسحاق عن الأصمعي في قوله :

٢٠ - - - - -

فإن ضياع مالك غير معي^(٧)

قال : غير سهل، فاللعن على هذا وصفت. والميم فاء الفعل معناه سهلاً غير
معتامي، وأما المطرد في الاستعمال، الضلأ في القياسي فنحو قولهم (استحذو)^(٨)
وإن كان في الاستعمال مطرداً، ومثله قولهم القود^(٩)، ورجل روع^(١٠)، وقال أبو
زيد: طعمام شخصي، فيه حمص، وقالوا قوم ضفطروا الحاء، ولا تعلم التصحيح
في اللام جاء في شيء من كلامهم كما جاء العين في نصر (القود)، ومن ذلك قولهم
القصوى^(١١)، وقياس هذه الياء ١١-١٠، ألا تراهم قالوا الدنيا: والعطيا، ومن ذلك

(١) القسام (ما) ٣٢٩، ٣

(٢) القسام (بولاق) (نهم) ١٥ / ٨٩.

(٣) القسام (نهم) ١٥ / ٢٢٦.

(٤) لغة ٦٧ / ٥٠.

(٥) طيب الشعر من تولي، وبصيرة ولا ضيعة عالم فهو نسب له في القسام (نهم) ١٣ / ١٠٩.

(٦) المصنف ٦ / ٢٧٨ و ٢٢١.

(٧) القسام (بولاق) (ق و د) ٤ / ٢٧١.

(٨) المصنف ٦ / ٢٢٢.

(٩) المصنف ٢ / ٧٥.

(١٠) يبعد : قياس هذه الالف : الياء

قولهم «ماكم» نظريون^{١١} وعنه «كأنه الموقور أبو ساء»^{١٢} إلا تراءى لا تقول «كأنه
 زيداً قائماً» وإنما المستعمل هنا (المضارع) و (الزمن) في (عصره) فاعلموا إسماعيل بن
 ظلم يجره في هذا الباب فيما علمنا إلا في هذا الخبر. وهذا يدل على مشابهة هذا
 الطرب من الاتصال الموضوع للصيغة ككتاب كذا وأخواتها. ومن ثم أجلا
 مسيوية كون فاعلها ضمير القصيدة والحديث للقصير بالجميل^{١٣} وعلى هذا قوله
 «... من بعد ما كان يزيغ قلوب فريق منهم...»^{١٤} فيزيغ على هذا في موضع
 نصب. وقد يحتل أن يكون فاعل (كان) في الآية ما تقدم ذكره^{١٥} إلا أن الضمير
 على يذكى الواحد من حيث كان يغير عنهم بالجميل والفريق وما أشبه ذلك من
 الأسماء العامة المفردة القليلة. ومن هنا الباب لتسكينهم الياء في الثاني هي لامات في
 موضع النصب في الضمير، وإنما ذكرناه في هذا الفصل لأن أبا بكر حدثنا عن
 أبي العباس أنه كان يقول: لو جاء هذا في الكلام لكان عندي جائزاً حسناً فمن
 ذلك ما استدلنا به بكره من أبي العباس عن أبي عثمان قال: أشد يومس^{١٦}
 أحسنه لغوية بن القوي^{١٧}.

٢٩- أكلشراً القواماً حياء وقد أرى

صديروهم بيا على مراضها^{١٨}

(١) في الأصل (كلم) غروفا

(٢) مجمع أمثال الجوهري / ١٧٢، واللسان (المور) ٥ / ٢٨.

وروايته في الصديريين (عصره) تفصيل ذلك في شرح الفصل ٧ / ١٦٩ - ١٧٢

(٣) كتاب ١ / ١١٠.

(٤) قنوية ٩ / ١٧٢

(٥) يونس بن جندب النخعي من أئمة ثعلبة البصرة الأواب، سمع منه سيبويه، والشمالي، والفرج،
 والفرج، وحدث بن (٩١ = ١٨٢هـ) لغير الصديريين الصديريين ٢٧ - ٣٠، وشيوخ الأدب
 العربي (مؤرخ) ٢٢ / ٢٢.

(٦) مدونة بن القوي، بن زيد الكاتب بصيرة الصفاوية شاعر جليل من الفرسان تولى سنة (٣٠٠هـ)
 عشر وألفها ٢ / ٦٦٦ - ٦٧٧هـ، والإسكافي ٢٧٩.

(٧) السبوت لصورة بن القوي، لم ينسب في النصف ٢ / ١١٤، والبيضاويات (منطوق) ١٢ ب
 والبيضاويات (منطوق) ١٢ ب، ورواية البيضاويات (أما) بدل من (الكثير)

وانشد أيضا لبيشر بن أبي خازم^(١)

٢٢- كفى بالظاني من السماء كلف

وليس لي فيها إذ طأ طأ شاف^(٢)

قال أبو بكر . قال أبو العباس انشعني أبو معزم^(٣) بيت الخطفي^(٤) .

٢٣- يرفعن بالليل إذا ما سدا

أعناق جنان . وهما رجلا^(٥)

وهذا في الشعر منه كثير . وفي الكتاب منه غير قليل . ووجه القياس فيه أن الألف قريبة من الياء . وواقعاً موقعها في مواضع تراها فكما أن الألف من المنى في الأصول الثلاث عن صورة (واحدة) (٦) كذلك الياء فيها عليها . وما يقرى قول أبي العباس في ذلك أن هذا الشعر قد جاء في الكلام . والفتى . وحال السعة . فمن ذلك قولهم : لا تكلمه صبري دعي . بإمكان الياء . ومن أضاف نحو : (معدى كسر) . لم يفتح الياء من (معدى كسر) وهو في موضع نصب . ومن أجاز حركة هذه الياء . كان مضطراً تركها لكلامهم . وأن كان القياس غير ذلك كما أن من أهل (استحود) كان تاركاً لكلامهم . وفي معدى كسر ضرب من الشطوط وهو أن (معدى) لا يخلو من أن يكون (أعني) من معدى في الأرض إذا بعد . أو يكون

(١) هو يشر بن عمرو شاعر جاهلي توفي سنة (٩٢ ق.هـ) .

أنظر / الشعر والشعراء ١ / ١٩٠ . خطبات شعول الشعر ٨١ .

(٢) البيت لبيشر بن أبي خازم ديوانه / ١١٢ . والمقتضب ٢٩ / ١ . واللمعة (ملفوظ) ١ / ٤١٠ .

(٣) أبو معزم هو محمد بن هشام بن جبر . الشيرازي . خالف بين (١٤٥ - ١٤٦هـ) . وكان رواية لشعر البديعة ١ / ٢٤٢ . والإعلام ٢ / ٢٤٦ .

(٤) الخطفي هو حبيب بن عطية شاعر مشهور . له مع العرب من نفاذ معروفة توفي سنة (١١٦هـ) .

خطبات شعول الشعر ٢١٩ و ٢٢٥ . والشعر والشعراء ١ / ٣٧٤ - ٣٨٠ . والأعناق ٣٣٦

(٥) البيت نسب الجذ جبر في القاموس (سده) ١ / ١٤٦ . والفتح (سده) ٦ / ٢٣٦

(٦) زيادة يقتضها السؤال

(٧) المقتضب (سده) ٣ / ١٩ و ٢٠ .

(مستغنياً) عن (عبدال) يحدو، وليس في الكلام (تفعلي) و(الفعلي) بكسر العين من الفعل الثلاثي، إنما يجيء على (مفعلي)، كالمعتدي، والمنتمي ٦ ب والمعني، فلا يعمل هنا على (فمعي) لأنه ليس في الكلام، ولكن على (مفعلي) لأنهم أخذوا من يكون هذا الحرف، قد جاء على قياس المصحيح، ليؤذن أنه الأصل كما جاء (القول) كذلك، وكما جاء (الطلع) والآخر: أن الأسماء الإعلام قد تجيء في غير شيء متألفة لغيرها، ومفتتحة باسملة لا يشاركها فيها غيرها، ألا تراهم قالوا: مؤهَّبٌ ورجاء بنٌ حيوة^(٦) وموهل، وأيسمت وأحدًا مثل ذلك في غيرها، فكذا يكون هذا الاسم على حد من في الخلقة.

ومن الشك في القياس والاستعمال قولهم: (البيدج)، وإسقاط لام التعريف ليس على الفعل فهذا شأن عن القياس لأن موضع الفعل على خلاف التخصيص وشأن في الاستعمال أيضاً، ولم يوجد ذلك إلا في شعر أشعر - أبو زيد وهو ٦٤ - يقول الشأن، وأبغض العيم نطقاً

إلى رضاء صوت الصلح البيدج

وفي هذا الشعر:

----- البيدج^(٧)

وأظن حرقاً أو حرفين آخرين.

وأشد أبو زيد:

(٦) هو رجاء بن حيوة بن حبروك الكندي الشافعي القسطنطيني توفي سنة (١١٢) هـ طرقت اصطلاحاً ٤٥.

(٧) هناك السيلان، الشعر من بني ثعلبة بن بروج وهو طارق بن ديسق وهذا من مجموع ستة أبيات (الأول والثاني) وشام غاراج المستنصر بروج من تلمذاته ومن بعدهم بالديعة القصبج ورواية لي القواس (أو الشيبج) ثعلبة بن طارق بن الحارث ٧٦، ونسباً إلى طارق الخطري في الغزاة (هارون) ٥ / ٤٧٦

٢٥- وداع دعا هل من محبوب - - - - -^(١)

فقلت : وهذا الرشح من الأولي وقد حكاه يونس، وأبو عبيدة، وخلف الأحمر^(٢) وأبو الحسن الأخطي، وأنشد أبو عثمان عن أبي زيد، عن خلف عن أبي خليفة^(٣).

٢٦- تزوجتها رابية هرمزية

بقطلي الذي أصلى الأجر من الرزق^(٤)

فأضاف إلى الاسمين جميعا وليس ذلك بمعروف في شيء آخر، وأنشد عن أبي عثمان، قال: أنشدني كيسان^(٥) لابن همام السلوي^(٦).

٢٧- لا يمسك ألق لا ريث يرسله - - - - -^(٧)

فأضاف (رث) (إلى الفعل)، وأنشد أبو الحسن.

٢٨- يا ابن الزبير - - - - -^(٨)

(١) البيت القم من سعد الخوي، رثي العام لما للفرار، وتلغاه (- - - - -) إلى القديم فلم يستحيه بعد ذلك محبوب الفراء ٢٧، والخطبة ١ / ٢٦٥ (الفرج)، والقلي (جوب) ١ / ٢٨٢، وروايته في القلي (ياعن).

(٢) خلف الأحمر، هو ابن جيسن المعروف بالأحمر وأبو همام باللقب تولى نحو (٦٨٠هـ) الشعبة ١ / ٢٤٤ والإعلاق ٢ / ٢٤٤.

(٣) هو الفصل بن لسان الذي روى عن ابن خروف، وابن سيرين، الإقراج / ١٩، والقبية ٣٧٢.

(٤) البيت لم يثر على نسخة التاج (عرجل) ١ / ٩٦.

(٥) كيسان هو ابن مسروق بن عفيف، سوري الأصل من بني النضير وهو رواية الخوي عن القارين أثناء الرواية ٢ / ٢٨٢ والخطبة ١ / ١٩٦.

(٦) المعروف (هو عبيد الله بن همام)، من بني مرة شاعر إسلامي تولى سنة (١٠٠هـ) الشعر والشعراء ٢ / ٢٤٤ وخطبته قصول الشعراء ٨٠٥.

(٧) وتلغاه (ولا يلازم هذا القسم في السوق) الشرح لزياد ٢٨٨ و ١١١.

(٨) هذه عبارات من بيت رجز من مصنوعة ثلاثة أبيات، لرجل من حمير، والأبيات هي:

يا ابن الزبير طال ما مصوكا وظل ما غنوكا البركا

أنشروا يسيفنا فليكا

الفراء ١٠٥، والعمامة (هارون) ١ / ٢٨، وابن الزبير هو عبد الله بن الزبير

فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ لِبَدَلِ مَنْ (الثناء) الكاف، لإجتماعها معها في التوضيع، وإن شِئْتَ قُلْتَ الواقع الكاف - وإن كان في أكثر الإستهمال للمفعول - للفاعل لإقامة التعاضلية - ألا تراهم يقولون رأيتك أنت، ومسروث به هو (١٥) فتشتمل علامات الضمير المختص بها بعض الأنواع في أكثر الأمر (فتلقح) (١٦) موقغ الآخر، ومن ثم جاء (الولاد) وإنما ذلك لأن الإسم - لا يصاغ مفعولاً، وإنما يستحق الإعراب بالعامل، وأنشدنا أبو الحسن الأعفسي عن الأصول (١٧) عن أبي عبيدة:

٢٩- وكم موطن لولاي طحت - - - - - ١٥

فلما ابتدأ (الياء) من الألف في (طحت) في الإضافة، فلها أبدلت كما أبدلت الألف منها ليعم قال: رأيت هذا، وقالوا أيضاً عليك، وإليك، وقد اُترد هذا في بعض اللغات، وعلى هذا:

٣٠- سبقوا هو، وأعتقوا ليهوهم

فتضرموا ولكل جنب مصرع^(١٨)

وقال أبو داود الأبادي^(١٩)

(١) الكتاب ١ / ٢٩٤.

(٢) زيادة يلتصق بها السبق.

(٣) الأصول هو مصدر بن الحسن بن دينار القروي الشهير كان طعماً بالعربية، قاله حدث عن أبي الإعرابي / القيسية ٤٦ - ٤٧.

(٤) القيس القيز من الحكم بن العباس في أبيه جاء في قصيدة بطرقة وتعلية
- - - - - كما هو بأوصافه من ثلاثة قلائق متفرق تصب له في البصرات (مشرط)
٦ / ونسب إلى يربد بن أم الحكم في الكتاب ١ / ٣٨٨ ولم ينسب في الحزاة (عاريون) ٤ / ٣٣٩

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهزلي من قصيدة يرثي بها يثرب، شرح الشاعر الهذلي ٢ / ٥، والحدبة ١ / ٦٤، وشرح الفصل ٣٣ / ٢ والبر ٦٤ / ٢ (قلت جاء منصوباً في جميع هذه المصادر) استشهد به على قلب الألف جاء في لغة هذيل.

(٦) أبو داود الأبادي هو بطرقة بن الحجاج شاعر جليل، كان من وصفات الطول / الشعر والشعر ١ / ١٦٦ - ١٧٢، والحزاة (عاريون) ٢ / ٤٠٦.

أصل الحنك، واستدرج نونا^(١)

فلينزل الياء من الالف في (نوا). ومثل ما انشده أبو الحسن .

٢٢- يطوف بي عكب في معد

ويطعن بالعصا في قنكا^(٢)

وكما ابتدأت الالف منها في حليعت^(٣) وعاعيت^(٤) حيث أريد إزالة التضعيف
فسيح كما أريد في نظيره من الواو. وهو ضوضيت^(٥) وقوقيت^(٦). وهذا مذهبي
أيضاً. وفي التنزيل : .. من أن تامة يدهنا^(٧) ..^(٨) ونسبه . .. فهي تحمل عليه
بكرة وأصيله^(٩) وأما قول الفرزدق^(١٠) .

٢٣- وباطر راحبها العسل بليانه

وكفليه حر الناف ما يتصرف^(١١)

لقد يكون على الخطأ على عاملين كالقولي الآخر :

(١) البيت لأبي داود الأديبي وهو في ديوانه / ٢٥٠ ولم ينسب في النسخي ٢ / ١٢٢ والظاهر (غلباً) ١١١/١٧٤.

(٢) البيت للمخلع فيشكري، نسب له في النسخ (عكب) / ٢٩٧، والظاهر (عكب) ولم ينسب في
نسخي القليل فقرأه / ٢٩
والعكب الذي لامة زوج ويقصد به هنا إسم رجل من العرب وهو عكب النخعي، صاحب
سجن القنصان بن الناب.

(٣) حليعت يقال حليعت حبيبه وحليمة وهو التصويت بالغلام إما قلت حابي النصف ٢ / ٧٢

(٤) عاعيت صوت مثل حليعت النصف ٢ / ٧٢

(٥) ضوضيت من الضوبة والضوضاء، النصف ٢ / ٢٧.

(٦) قوقيت النصف ٢ / ٢٨

(٧) حر حران ٢ / ٧٥

(٨) القروان ٢ / ٥٦

(٩) القروان في النظر ترجمته / ١٠٠

(١٠) البيت للفرزدق شرح ديوانه / ٢٢٩

بالكتابة غيراء والعمارة شراً^(١)

فإن أضمرت في قول الغزيرقي الجار لتقدم ذكره كما ذهب إليه بعض الناس في قوله . . . واختلاف الليل والنهار لآيات . . .^(٢) ثم يخلص مع ذلك من عيب آخر، وهو الفصل بين المعطوف وحرف العطف وذلك ما لا تكاد تجده في مصطلح جمال السعة والأشجار، فلما قراءة من قرأ . . . ومن وراء إسحاق يعطوب . . . بالفتح^(٣) فلا يخلو من أن تعلقه عن الياء الجارة، لكنه أراد أنها بشرت بها أو لحمله على موضع الجاء والمجرور على حد من قرأ «وحرور عين» بعد «يعطوب عليهم» . . . وكلمة . . .^(٤)

والوجه الأول ليس بالمسل، لأن الواو عاطفة على حرف الجاء، وقد فصل بينهما، وبين المعطوف بها بالطرفه، والأخر أيضاً كذلك، وإن كان الأول المعطوف وهذا كما أطمعك إنما تجده في الشعر، وفي هذا قوله:

٣٥- أبو حنيفة يورقنا- - - - -^(٥)

فالمفصل يطرف أيضاً بينهما، وفيه ضرورة أخرى، وهي أنه يحكم في غير القاء، ومن زعم أن ذلك محمول على الفصل على غير وجه القاموس، فما روت

(١) هذا القول من الجوز لم يجد إلا مستوفى المصنف (مقطوعه) ٢ / ١٦١

(٢) أن عيسى ٣ - ١٩٠

(٣) جود ١١ / ٨١.

(٤) قرأ بالفتح - ابن عامر، وحركة وحذف، معاني القرآن ١ / ٢٢ وكتاب نسخة ٢٢٨ وتطريب المشر ١٩٥.

(٥) حواشي ٩٦ / ٢٢ هذه قراءة المصنف، ص ١٢٥، وقراءة حمزة والكناسي، معاني القرآن الأربعة ١٢٢ / ٢، وكتاب نسخة ١٢١ .

(٦) الحواشي ٨٦ / ١٧ و ١٨.

(٧) البيت المجرور من شعر الباهلي، وهو شاعر معاصر لول (ص ١٨) وشاعر البهري

(٨) - - - - - وطبق ومعار يقرئة تكلاً، نبي، له في الصراحة (إلهامى مولان) ١٢١ / ٢ والحداد ١ / ٢٤٢ والشعر لبيت ١٦٦ وشرح السبلات سيديسيب السبوت ١ / ٢٢٢ والحدادة (مقطوعه) ٢ / ٢٢٣

الرواة من أن هؤلاء قوم لا يحتاج هذا الذي سأل عنهم، فهو يرادهم في التوبة،
لنسوقه إليهم بما قد أن يكون على ما ذكره. وأما قول العجاج^(١).

٣٦ - قواطنا مكة ...^(٢)

فمن / ٧ آذهب فيه إلى أنه أراد به (جماهير)، ورحم ثم أبدل من الألف الياء،
كما ذكرت لك من مناسبة الألف لهذا قول ذلك لا يصح إنه لا يخلو من أن يكون
رضمة، وفيه الألف واللام، أو لم يكونا فيه، قول كانا فيه، لم يصح الرخيمه إلا
تري أن ما فيه الألف واللام في النداء لا يبنى كما يبنى المفرد المرفة، فإننا لم
يجز فيه بناء النداء، فإن لا يجوز فيه الرخيمه أولى، وإن رخمه بعد نزاع لام
التعريف منه، لم يجز أيضاً لأنه إسم جنس، وليس واحداً مخصوصاً، والرخيم
يحييه في الأعلام، ولا يحييه في الأسماء الشائعة إلا فيهما كان واحداً،
الثاني قوله :

٣٧ - جاري لا تستكثري عذيري^(٣)

وليس هذا الإسم كذلك، وإذا كان على ما وصفت لك لم يجز تقدير الرخيم
في هذا لأن التجوز للضرورة إنما هو أن يجوز في غير النداء ما يجوز في النداء،
فأما ما لا يجوز في النداء، فكيف يتجوز في غيره ؟ ولكن الأمثل من هذا أن
تقدر حذف الألف من (الجمام) للضرورة، كما يقصر المنود، فإنما حذف الألف،
لجملع مثلاً، فأبدل من الثاني (الياء) وليس ذلك في الكثيرة كالمليت، وتلخصيت
وتسوه في السفل، ولكن حكى الحماد بن يحيى، لا وربك^(٤) ما الفعل، يريد لا

(١) العجاج وأسمه عبد الله بن ربيعة، شاعر من الرجاز عاش في الجاهلية والإسلام توفي سنة
(٩٠هـ)، طلائع لعمير الشعراء / ٥٧١، والشعر بالشعر ١٢/ ١٩٣.

(٢) الرجز للعجاج وقصده (: من روى العمري) نسب له في الكتاب ٨/ ١ و ٣٦٥، ولم ينسب في
الإنشاص ٥١٩/ ٢، واللسان (حمير) (صانير) ١٢/ ١٥٥.

(٣) الرجز للعجاج وهو من شوافع سبويه ويصنف (سبوي وأخلاقه على يعقوب) الكتاب ١/ ٣٢٥.
والغزاة (مارون) ٢ / ١٢٥.

(٤) الكتاب ١/ ١٢٥ - ١٢٦ (أما ما يحييه من المعاصير مثلي مناصيا هل أسمع الفل أنفوك
إلهار) والغزوات ١٧ واللسان (طيفة يورث) (روى) ٢٣٩/ ١

وربما. فاقبل من الثلث الثاني في الهاء^{٣٨}.

قال أحمد: وهي عتائية. فهذا نظيرها في البيت. وأما قول العجاج:

٣٨- خلط من سلمى خياشيم^{٣٩} وأما

فإنني أذكر لك أصله التثنية مواضع الشذوذ فيه.

أعلم أن أصل هذه الكلمة (المعل) القاء منها مفتوحة نسمعا كذلك. والعين منها (واو) واللام منها (هاء). وحروف العلة إذا كانت لامياً، فقد حذف لا يمتورها من الحركات، وهي مستثناة فيها لجانسها لها فحذفت للتخفيف. ولكن لا يكثر في كلامهم جملة ما يستثقلون. وأما ما سبق لهذه الحروف لثقلاتها وقربها من مخرج الألف وكونها بمنزلة في بيان الحركة ومن ثم كان الاختيار، والألف في نحو: (طية) «س» والتي ضمها «هـ» و «و» ... خذوه فتلوه «د» حذفت الحرف اللين اللاحق لهذا القسم في التوصل - فلما اشبهت الهاء هذه الحروف، فأجريت مجراها فيما ذكرت لك حذف لاماتها أيضاً، كما حذفت لامات في غير موضع، فمن ذلك قولهم: ستاً، وعضةً وشية، وشاةً، وكان حذفها أجدر لما ذكرت. إذ قد حذف من هذه الحروف ما هو أصل في الفم منها وأبعد شبيها بحروف اللين منها ومن ثم أيضاً اعتورها «و» الحرف اللين في الكلمة الواحدة. وذلك قولك في عضبة عضلات واللام هنا على هذا القول. ومن ثم قال:

٣٩ - وحضرات تقطع اللهازم^{٤٠}

(١) يريد أهل من الماء في (رب) جاء السنان (رب) (طبعة بيروت) ٣٩٩/١ وهذا رأي أحمد بن

(٢) فرجع العجاج الشراقة (ملون) ١١٢/٣، والشوازيات ٦، والسنان بولاق (نوم) ١٧/ ١٢٣

ويقدم (وفا) : ولاء.

(٣) فخرق ١٢/ ٨٣.

(٤) الحاقة ٦٩ / ٢٠.

(٥) في الأصل (أمتورها) توه.

(٦) هذا رمز أبي الهبة وقوله (هذا طريق يلزم للأمام) الكتاب ٢ / ٨٦ والسنان (زيم) ١٢/ ١٧

وحاء فيه (قوله عن أبي الهبة) والسنان (مضة) ١٣ / ٥١٦ والعضبة: شجر له شوك

واللهيمة: أمة في أصل المعنى.

كان اللام هذه واوً وكذلك (سنة) فعن قائل ليست السنداء، اللام هذه عنده ومن قائل المساندة واستنوا، لأن اللام عنده (واو)، واللام والناء في (استنوا) من الياء على حد (أعرب).

فأما شدة فليس فيه إلا (الهاء)، نقول شدة، وشانته، فكذلك هذا الحرف، لما جذبت لام منه، كما جذبت مما ذكرت لله، وبقيت العين التي هي حرف علة، حرف إعراب.

وهذه الحروف إذا وقعت حروف إعراب لزم إنقلابها الفاء، لكونها متحركة طرفاً والقصة بعد متحركة، وإذا إنقلبت الفاء سكنت، ويلحقها التنوين فليزم أن تصدق لانتفاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد فلما كسرت أبليت من هذه العين ألهم لمشاركته لما في النخرج، كما أبليت من الياء (الواو)، وكذلك يبقى الاسم على حرفين.

وتكون الأسماء على حرفين من هذه الحروف، غير ضلي، فعن ثم قالوا في الألف (ألف) ١٥ فإننا أضفت إلى ما لك لم تبدل، وتركبت العين على حالها، لأن بقاء الاسم على حرف واحد لمعاقبة الإضافة، والتنوين. ومن ثم لم يستعمل في حال الإضافة بالميم، إلا في شعر كقوله.

١٠ - يصبح ظماناً وإن البحر قصة^(١)

وكان القياس على من ألفه أن يبدل من العين الميم، لما أطلعك، فلما ترك هذا القائل إلا بدال، صار العين حرف إعراب فأنقلبت الفاء، ولحق التنوين، فأنحلت الساكن الأول فبقي الاسم على حرف واحد، فكان خلوياً، وجملة الاسم الأكثر مما عليه الأسماء المظهرة المتحركة، ألا ترى أنك لا تبدل إسماً مظهراً في كلامهم

(١) طبريزي (مخطوط) ٨٦ ب - ٩٥ ب (الواوهم أ ب) يتناول فيها الأسماء الخمسة القصيدة والمشتديات ١١١ - ١٢ ب.

(٢) الرجز الرواية بن السجّاح من نسخة طريقة النخلة (بولاق) ١٢٩/١ و ٢٢٧/٢، وضحية الصمان عن الأشعري والمعني ١ / ٨٣، والمفسر ١٤٦/١، ومجمع اللغات ٩ / ٢٨٦.

عن حرف واحد؟ وإن قلت فقد قالوا في القسم (م الله لأعصم) ٢٠٠، وعن
 النحويين من ذهب إلى أنه محذوف من (أعصم) ٢٠١، كان اللام حيث كانت توناً،
 حذفت، كما حذفت من قولهم مدّ تراهم أتوا فقالوا: مدن، مثل حزن وهو أيضاً
 مشابهة في الضغاية للمحروف الكنية، وواقع أيضاً موافقها في الزيادة، وكونها
 إعراباً، وإدخالاً في (الياء) و (الواو) فلما كان كذلك حذفت لأنها كما حذفت
 لأنها، وحذفت الفاء التي هي ياء لأنها تعمل بمواضع فيبقى الاسم على حرف
 واحد، فإن ذلك حرف ثابت، وجلز ذلك عند القائلين بهذا القول لمسايقته الحرف،
 ولزومه موضعاً واحداً ألا ترى أنه لا يتعدى القسم، وليس (م) كذلك، على أن
 أبا بكر كان يقول: إنها ليست محذوفة عند من (قل) ٢٠٢ أعصم، وإنما هي (م) ^(١)
 (لله) ٢٠٣ فحذفت النون، ألا تراهم قد استعملوا هذا الحرف في القسم فقالوا (من) ^(٢)
 ربي لأعصن)، وغيروا أيضاً، فضعفوا اليتم منه، والنون قد تحذف لإلتقاء
 الساكنين حذفاً كالمطرود، ألا ترى أن بعض القراء قد قرأ «... بعد الله...» ٢٠٤
 وقالت اليهود عزير ابن الله، ٢٠٥ وقد جاء: «عصيد الذي أخرج ناره» ٢٠٦، وأشد
 أبو عمرو.

٤١ وحاتم الطائي وهاب المشي^(١)

وهذا كثير في الشعر، وأجري لا ب النون مجرى حرف العلة في المحذوف

(١) فخرالديك (محفوظ) ٢٦ ب

(٢) الإصناف (المسألة ٥٩) ٤٠٤/١ - ٤٠٩ (أعصم في القسم) وهذا رأي الجمهور، وانظر الأصول
 ٢٢٦/١ - ٢٣٠ رأي أبي بكر ابن الصراح في هذه المسألة.

(٣) زيادة وتقصيها أسبق

(٤) الإصناف م ٥٩ / ٤٠٩ (أعصم في القسم)

(٥) الخلاص ١١٦ ر ١ و ٢ هذه قراءة أبي عمرو بضم اللام، كتاب السبعة ٧٠٦، ومطالع لفظي
 لقراء ٢٩٩/٣.

(٦) التوبة ٣٠/٩ قراءة حاصم والكناسي بشويع عزير والياقوت بدون شوييع

(٧) المعكونات ١١٢

(٨) هذه البيت من العرجس، لإمارة من بني علقم تغزو بأشغالها من اليمن واليه (جريدة خاني وإقليم
 وحزرا القواد ٩٦، والإصناف ٢١/ ٦٧٣).

الإتقاء الساكنين، ومن ثم قالوا لم تكن متطابقة. فإن قلت إن هذه الحروف من نفس الحرف. قلبي أيضاً في موضع الحركة فهذا لم يمتنع تأويله هذا. كما لم يقولوا لم يكن الرجل متطابقاً. ولكن أثبتوا تطابقه حرف اللين في هذا الموضع. فكانت الحركة. قيل، إنها وإن كانت تلحق موقع الحركة فقد جاءت متطابقة. ألا ترى أنهم قد اتفقوا

٤٢ - لم يكن الحق على أن حاجة - - - - - ١١ -

فصارت مع كونها في موضع الحركة. فكذا لا يمتنع الحذف في ذلك التاويل. فكانت الحركة. فإن قلت إن الحروف لا يحذف منها إلا أن تكون مضاعفة. وليس في (من) تضاعف. قيل: قد حذفت التوون بميتها للإتقاء الساكنين في الحروف في قوله:

٤٣ - - - - - ولاه اسقني إن كان مأوك ذا فضل ١٢ -

وقالوا هل ١٣ فإنما كان كذلك. كان حمله على هذا الوجه أسوئ من حمله على أنه مشهور على حرف واحد. لأن ذلك لم يجرى في موضع. وقد حكى أن كثيراً من الناس قد سموا العجاج في قوله هذا، ووجه ذلك غير جلي.

ومما يجرى مجرى (فم) في الإضافة في كونه على حرفين أحدهما حرف لين لأن التنوين لولهم ذو صالي. ومنه أيضاً ما حكاه أبو الحسن: عن يونس: من أبي عمرو من أنه كان يشد :

(١) البيت لم يرد لكه وجهه (رسم دار له على ريش). الصكرات ١٢ ب. والمصباح ٢٢ -

(٢) البيت الجديد (ليس بن عمرو بن مالك) - في وصف أبي - وصدره (كثرت باليه ولا استظرف) نسب له في الكتاب ١/٩ وأخرج الفصح ١٤٥/٩. ولم ينسب في الإنصاف ٦٨٤/٢ والمضي ٢٩٩/١.

(٣) أسماء الأفعال في كتاب (شرح الألفاظ الشاذة الإعراب) من مجلة المورد ٩ العدد ١ - ص ٣١٧ - ٣٢٥.

نعم من فشي لا يمشع الجود قلته^(١)

فهذا على قول أبي عمرو مضاف كما ترى. فإذا أضفناه، جعله إسماً وإنه
جعل إسماً لزماً أن يكون على ما تكون عليه الأسماء وليس في مفرداتها شيء
على حرفين المضافا حرف لين، وهكذا القياس في هذا إذا أكثر أن يجعله إسماً إلا
أنه لما كان مضافاً كان بمقالة ما ذكره لك من قولهم: قوله، ولو حال. وسأضف
الإضافة لأن (لا) قد تكون للمجوز، كما تكون للبطل للقياس الالف في (لا) أن
تكون عيناً في موضع حركة، ولا تكون على حدها قبل النقل. ألا ترى أن الضمة
في قوله هي الظلة غير الضمة في قوله هو الظلة. ومن ثم رد النحويين الفاء في
ترخيم (شبيه) إسم رجل على حدة من قال: يا حلي، فاجتمعوا على الرد، وإن
اختلفوا في مجزؤه، فقد تعين لك من جملة ما ذكرنا موضع التشويز في هذه الكلمة
لأنما قوله:

٤٥- فما نقلت في كي من لمويهما- - - - -^(٢)

فمن النحويين من ينهض إلى أنه أوقع الحرف موقع اللام، واجتمع مع ما هو
بدل منه، فقال أبو بكر، والذي حسن ذلك له أن الكلمة كانت قبل الرد ناقصة،
والولا نقصانها، لم يسهل هذا^(٣)، فلان قلت: فلم لا تكون (الواو) بدلاً من (الهاء)
التي هي لامها، وتكون هي والهاء تتعاقبان على الكلمة، كما تعاقبتا في (عضة) و
(سنة) في قوله لا تجد (الواو) لا ما في هذه الكلمة في غير هذا الموضع، فليس

(١) لم ينسب في أشجار ذات ج ٣٧ / ١١٤٢ والنصائح ٣٤ / ٣٤٥ و ٢٨٣، ومجمع البيان ٣ / ١٦٦،
ورواية أشجار ذات ج (مكرر).

(٢) البيت الفرزدق، ومصدره: (في التاريخ الطوي لشدة رجائي) وهو في خرج ديوانه ٢ / ٧٧١، ونسب
له ضمن قصيدة طويلة في الفراءة (فهارون) ١ / ١٦٠ والفتي ١ / ٨٢ والمصنفات ٨ ب، ورواية
الديوان (كلا) و (الجملي).

(٣) المصنفات ٨ ب.

(٤) المصنفات ٨ ب.

هو إذن كما ذكرت لك في ٢٠ سنة وعصبة على قلت إني وإن لم أجد في موضوع، لم يستلح أن أحمله عليه لأنني لا أجد العوض والعوض فيه يستلح فهو مذهبة. وما يجيزه التحويل في إضطراب الشعر، قطع حمزة الوصل في الدرج، ووجه ذلك أن الوصل يجري مجرى الوقف، كما يجري الوصل مجرى الوقف في (سيتبا) و(عجل) واستل ذلك أن تكون في نصف البيت كقول الشاعر:

١٦- أو مذهب جد على الواحد

التأنيق المبرز والمختوم^(١)

وفي هذا ضرب آخر من الضرورة، وهو قولهم: المبرز، والمزاد، المبرز به، فحذف، وحكم الضمير المنسوب إذا اتصل بإسم الفاعل الداخلة عليه الالف واللام هل سأل الذي أن لا يستحسن حذفه من الفعل في صلة (الذي) قال أبو عثمان فإن حذف الضمير من إسم الفاعل كان قبيحاً، وهو جائز في القياس، ولا يكاد ذلك يوجد في كلام، ولا شعبي، فلما لم يحسن حذف الضمير اتصل من إسم الفاعل مع حصر حذفه من صلة الذي، فإن لا يحسن حذف الضمير المتوصل بالجار المتصل من إسم الفاعل مع إسم الفاعل، لهدر إذا كان حذف ذلك من صلة الذي غير مجزئ، ألا ترى أن من قال: الذي ضربت أخوه، لم يقل الذي ضربت زيد، وهو يريد به، كما لا تقول: الذي ضربت عمرو وهو يريد ضربت أخاه لإجتماع الضمير في التوضيح في الانفصال عن الفعل، فإن كان كذلك، علمت أن هذا الحذف في هذا البيت قبيح، ولا يستقيم إلا على هذا التقدير.

ألا ترى أنه تقول: برز زيد، وأبرزته، وأبرزت به، وعلى هذا قال:

١٧- - - - - وأبرزت به حيث اضطررت للتدوير^(٢)

(١) في الأصل (من) لرفع.

(٢) البيت السيد بن ربيعة وهو في بولته/١٠٩. ومما ليس خطي ٢٢٢/١ (الطبعة سنة) ونسب ٥ ج الكوفي ٢٢١/٢، والفسان (برز) ٢٠٩/٥ ورواية النيران (أبرزت).

(٣) البيت المبرز من عبارة (حل الطريق لمن يضيئ المسير) ديوانه ٢٨٤، والكتاب ١٢٨٢، والفسان (برز) ٢١٠/٥.

وكما الذي يسوغ ذلك في الضرورة أن الجار مع الجور في موضع نصب بدلالة أنه متعلق عليه. كما يتعلق مع النصب. وكما إستجازوا حذف الجار مع الجور. ولم يكن الجار وإن كان منفصلاً عن الصلة - كالفعل وغيره من الأسماء المنفصلة. لأن ذلك يقصد في نفسه. وليس الجار كذلك لأنه متعلق لبدأ بالجور. فكأنه من أجل ذلك بمنزلة ما هو من جملة الاسم. وإستجازتهم لهذا مع أنه لم يجر نكر حرف جار يدل على المندوب. مما يقتضي منصرف الظاهر وسيبويه وفيه مقالان ٢٥ في قول الرازي.

4-ان القرآن والله اعلم

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

والله اعلم: إن لم يجد يوماً على من يتكلم عليه، فحذفه، وكان حذف هذا / أ أحسن من الأول لجرى ذكر حرفه الجي، لا ترى أنه استجاز: (عل من ضرره) أمراً، وعل فيهم للزوال، إلز، فحذف الجاز من الفعل الثاني، ولو قلت من تكرم، إلز عليه، لم يسغ، كما سأل في الأولي من حيث لم يجد ذكر الحرف، كما جرى في الأول.

فصلنا (علی) فی قریه :

— — — — — قَدْ لَمْ تَجِدْ يَوْمًا عَنِ — — — — —

مزينة في قلوبهم، والعنبر، إن لم تجد من ليكل طوره، تعدى الفعل بالتحريف

(١) مذهب هؤلاء العلماء في التفسير، بمسألة (الظن) $\| T^1 = T^0$ ، ومسألة (حق) $T^1 = T^0$ ، وكذلك الشيخان بمسألة (الظن) $T^1 = T^0$.

(7) هذا القسم من بعض الإعراب الكتاب: 1/417، والشذور: 1/176، والخشاعة: (بوزق) 1/477، وحاشية الصمد على الأشعرى: 1/277، واللسان: (بوزق) 1/288، وأسس البلاغة: (بوزق) 1/176، و(بوزق) 1/277.

(5) والتقرير الصادر عن عبد القويانك 1/1976

كما تقولُ غريبت لزيد وفي التنزيل (... وفي لكم...) (١٥) و (.. إن كنتم للرؤيا تعبرون) (١٦) وقال تعالى (إلم يعلم بأن الله يرى) (١٧) (... ويعلمون أن الله هو الحق المبين) (١٨). فواصل القفل مرة بالصورف ومرة بلا حروف، فكذلك هذا وجدته، ووجدت عليه، بمعنى: فالما المحذوف من الصلة، فيكونُ على أنه حذف الجائر والصورف، كما قرئ: «... ولا تجزي نفسٌ عن نفسي شيئاً..» (١٩) أن فيه سراداً، وإن شئت، قلت: حذف الحرف، فواصل، والصل الضمير، ثم حذف، كما حذف في نحو: (... لهذا الذي بعث الله رسولاً) (٢٠)، وهذا التقدير السهل من الأولى، وأشهدنا عن أبي العباس:

٩- فمن يك لم يفرضه لاني ولانني

يفلج إلى أهل الحمى عرسان

أضن كما خنت وابكسي صباينة

والنفي الذي لولا الأسي لقضائي (٢١)

يريد: نفسي هي، فحذف، والوصل، قرأ بعضهم: (... من قضيتُ قسروها...) (٢٢) يريد: قدروا عليها فواصل القفل بعد الحذف، وقول البغداديين في البيت (إن لم تجد يوماً يعزلي، يعلمُ كانه، (إن لم يعلم هي من ينكل) (٢٣) فالكلام في تأويلهم

(١) أصل ١٧/٧٢.

(٢) يوسف ١٢/١٢.

(٣) الطلق ١١/٩٦.

(٤) النور ٢٤/٢٤.

(٥) البقرة ٢/١٢٢.

(٦) الفرقان ٢٥/١٦.

(٧) البيتان التلاوي حسب أنه في المصنف (محرره) ٩٩٥/٢٤، ودولة الشامي (المصدر) (نسخ قديمي ما بقا من الدولة) والناج (محرره) ٨٩/٢٤، قال صاحب الناج كانه (محرره) من بني النجار.

(٨) الإسماعيل ٧٦/٧٦. هذه قراءة هي، وابن عباس (على البناء المجهول) التضاف ٩٩٨/٢٤، والمصنف ١١٧/٢، والمصدر المصنف ٢٧٢/٨.

(٩) رأي البغداديين في الشيرازيات ٢٦ ب.

هذا استعمالاً وموضع الجلية نصب. كقولهِ (إِنَّ قَلْبَهُ يَطْمَأَنِّ) (١١) كَأَنَّهُ قَالُ إِذْ لَمْ
(- يَطْمَأَنِّ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ . . .) (١٢) (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْعَظِيمُ يَمْشِي عَلَى سَبِيلِهِ...) (١٣)
فالمجازُ في قولهم مشغول (يُتَنَكَّلُ) وهو والجور في موضع نصب (بـ) (يَجِدُ).
وقول الترياق (١٤) في هذا كقول القينادي:

ومن الضرورة غير المستحسنة ما أنشد أبو بكر عن العسكري (١٥) عن أبي
حاتم (١٦).

٥٠ - اضرب عنك الهموم طارقها

شربك بالسيف قولن الغرم (١٧)

الهاء متحركة بالفتح على تقدير إرادة التوقف ولا يخلو من أن يريد
به الوقف، أو الوصل فإن أراد الوصل: كان الحكم أن تثبت حرفاً في الصلة
كقوله (... لتسقى بالخاصرة) (١٨) وإن أراد الوقف: يجب أن يبدل منها الألف
كما يبدل منها في (التسقى) فلم يجيء على واحد من الآخرين، ولكنه حذف
الحرف لدلالة القمية عليه، ومثل ذلك في خروجه عن حد الوقف والوصل جميعاً
قول الشاعر:

(١) الصكوت ١٢/٦٩

(٢) الصكوت ١٢/٦٩

(٣) الأعلام ١/١٧٧

(٤) الترياق هو أبو الفضل العباس بن الفرج مول محمد بن سليمان بن أبي الهيثم. كان هذا
بالقاء والشعر. كثير الرواية عن الأصمعي، توفي سنة (٢٥٧هـ)، انظر القهرست ٨٦.

(٥) العسكري هو أبو سعيد الحسن بن الحسين كان حاكماً بالآل، جمع أشعاراً كثيرة من شعراء
عصره بين (١١٢-١٧٥هـ) مدة الألباء ٢٧١، وألباء الرواة ٢٩١/١

(٦) أبو حاتم هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، من كبار العلماء بالغة والشعر توفي سنة
(٢٥٥هـ) مدة الألباء ١٥٨ - ١٩١، وألباء الرواة ٢٨٨/٢.

(٧) البيت لطرفة بن العبد نسب له في الفوائد ١٢، ولم ينسب في الإيضاح ٥٥٨/٢ والقهرست
(قهر) ١/١٨٢.

(٨) طعن ١/٩٦

٥١ - - - - - ما حجَّ ربةً في الدنيا ولا اعتصم^{٥١}

الوصول في هذا أن تحقق الواو، وأجرى الوصول مجرى الوقف (في) ٥١٥ (زبده في الدنيا).

كقول الأعرابي:

٥٢ - - - - - ومطواني مشتقان له لرقان^{٥٢}

فهذا أجرى الوصول مجرى الوقف، والأعرابي ليس من ذلك، ولكن حذف الحرف له في الوصول دلالة الضمة عليه، وحذف هذا أسهل من حذف الواو من التضمير المتصل المرفوع، لأن هذه الواو قد تحذف في الوقف، والوصول جميعاً إذا سكن ما قبلها، والواو في (هو)، والياء في (هي) لا تحذفان في حال سكون. وإنما جاء في ضرورة الشعر في قوله:

٥٣ - - - - - إذ من هولكا^{٥٣}

وقول الأعرابي:

٥٤ - فبهناه بشري رحله - - - - -^{٥٤}

وعلى وجه التشبيه بهذا الحرف اللين اللاحق يضمير التصويب أو المجزوء، لإجتماعهما في أنهما صلاصتا ضمير، وأن الحروف في القليلين حروف لين، وإن اختلفا فيما ذكرت لك، فإن قلت فهل يكون هذا القيت المحذوف فيه التخفيف على قياس قول من حذف التثوين من الاسم في موضع التصيب كقول الأعشى:

(١) البيت أرجل من باقة وحسنه (أو معر الظير يداي عن يمينه). نسب له في الكتاب ١٦/١، ولم ينسب في الإنصاف ٢/ ٥١٦.

(٢) زيادة يقتضيهما السياق.

(٣) البيت ليسهل الأصول الأرمي، وفي الفهرات (أرجل من آلة السراج) وحسنه (قبت الذي لم يبت استحق أميته) الفهرات (يوثق) ١/ ١٠١، واللمعة ١/ ١٠٠، والخصائص ١/ ١٦٨.

(٤) البيت من مشطور الرجز لم يوافق معرفة ذلك وهو (دار لسدي الله من هولكا).

الكتاب ٩/ ١ والفهرات (بولان) ١/ ٢٢٧، واللمعة ٣٩، والإنصاف ٢/ ٦٨٠.

(٥) وهو المعبر السكوني واللمعة - قال قال - أن جعل ربح الملاء تبيده نسب له في الفهرات

(هارون) ٢/ ٦٤٧، والكتاب ١/ ٦٤ - ولم ينسب في الإنصاف ٢/ ٥١٤ و ١٣ (الصدر)

وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَسِيٍّ عَصًا^{٥٦}

نحذف البدل من التثنية، كما يحذفه من الجوزي والنصوب. والخفيفة ثبت قبل منها إن اخرج ما قبلها، كما ثبت البدل من التثنية إذا افتتح ما قبله. فإن شك لا يكون عن هذا التثنية لشبهات الفتحة، ألا ترى أنه لو كان عن قيس (عصم) لوجب أن تكون اللام كما سكنت منه، فإن تحرك اللام منه، دلالة على أنه على هذا الوجه.

وأما قول الأعرابي.

٥٦- لا تهنن الخفيفين منك أن

تركع يوماً والدهر قد رجعاً^{٥٧}

فعل تسيير الخفيفة، وهو مستقيم مقيس إلا أنك حذفته لإلقاء الساكنين. ولم تشبها في زيد الخليل. وكذلك حذفها في الكلام وحالي السعدي. وأخرجني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي سليمان قال: أخرجني ابن قطرب^{٥٨} عن أبيه أنه سمع من العرب من يقول:

٥٧- ألا ليهدأ الزاجري المضر الوقي

٥٨- = = = = =

بتنصب (أحضر) على (أحضر) (أن) وهذا قبيح. ألا ترى أن (أن) لا تكاد تعمل مصححة حتى ثابت عليها موضعاً نحو (لقاء أو الواو) تنطقت على إسم فاما

(٥٦) أبو عبد الله الأعمش عن القتيبة يمدح بها قيس بن معدى كرب، ديوانه (جابر) ٢٦٠. والمصنف ٩٧ / ٢

(٥٧) بيت الأعمش من قريش، سبق له في الفهرست ديوانه ٢٦٠ / ٢. ولم ينسب في (المصنف) ٦ / ٢٦١

(٥٨) ابن قطرب هو المصنف ابن قطرب القهري ٢٢٨.

(٥٩) البيت لطرفة بن العبد ومجروح. وإلى أشهر القوافل من البيت مطوية شرح الفصائل العشر ١١٩. والكتاب ٦ / ١٥٩ وديوانه الشرح (الأعمش).

إعمالها على هذا الحد، فيبقى موجود، إلا أن نصت القسط يدل عليها، كما أن
 الشخصية في اليمين تدل على التنوي المتطرفة، وهذا حذف منه في الضرورة ما لا
 يستلزم حذفه في حال السعة والإعطاف كقوله / ٨ ب
 ٥٨ - وقبيل من لكي شاعراً

رهباً مرجوم، ورهباً بين المثل^(١)

حذف الألف من (العل) في القافية تشبيهاً بالياء في قوله

٥٩ - - - - - ويمس القوم يخلق ثم لا يلم^(٢)

فقد أريدك بعض ما بين الألف والياء من التشابه فيما تقدم، فكما حذف
 الياء من القوافي والمواضع، كذلك حذف هذا الألف، ولم يكن ينبغي لأن من
 يقول: (... ذلك ما كتبا في...) (٣) ويقول (والليل إذا ينشئ) (٤) فلا يحذف، كما
 أن الذي يقول: هذا عمرو، يقول رأيت عمراً (وقال قراجن)^(٥).

٦٠ - - - - - قد رأيتي حنن نحره حننا^(٦)

إلا أن (العل) في الضرورة لا يستلزم التشبيه ويؤكد ذلك أن (أب) ٥١ العن

قد أكتفى

(١) العهد الجديد بن ربيعة - ولم توجد في ديوانه - نسب له في الديوان والشيور، (تطبيق الشواهد)
 ٩٨١ / الكتاب ٢ / ٢٩٦ والمجلة ١ / ١٠٤، والجمهرة (جزء) ٢ / ٢٨ ورواية الصموية

(جاسر) (بالل)، هو جد العلوية بشر بن عمرو اللقي.

(٢) البيت لزهر بن أبي حمص وهو: (ولولاك لفسد ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يلم) وهو
 في شرح ديوانه ٩١، ونسب له في الكتاب ٢ / ٢٨٩ و ٣٠٠ ولم ينسب في المجلة ١ / ٢٠٧
 والشيوريات ٢٣٠، والمنايا ٦٨.

(٣) الكهف ١٨ / ٦١.

(٤) الليل ٩٢ / ٦.

(٥) ما بين المعرفين زيادة بتشبيه السيل.

(٦) الكتاب ٢ / ٣٠٠.

(٧) زينة بتشبيه السيل.

بأنه ولا يلبث ولا لساني^{١٥}

فقال : (أبث) وهو يريد (اليتي) فحذف التون اللاحق مع التضمين للضرورة ثم أبدل من الياء الألف ثم حذفه وقد يمكن أن يكونَ

٦٢- يا ابن أم - - - - -^(١)

عل هذا كائنٌ محذوفٌ من قولٍ من قال :

٦٣- يا ابنه عني لا تلومي والعجبي^(٢)

فأبدل ثم حذفه. وعل هذا تناول أبو عثمان القول من قرا (.. يا ابنه لم تعبد...) ولأن الضرورة غير الصالحة ما أشدناه أبو إسحاق

٦٤- إن العسرة والنورُ لمارم

والمنحرفُ انحرصمَ الانقلا^(٣)

قال ضروري (والمنحرف) بالرفع، والنصب على موضع (ال) والفتحة ولم يذكر لنا غيره، وأو أشد منشد بالجزم، فكان لسوء، فانتصب المفعول بها في الصلة، ولم يحتج بأن تقدر له ناصيةً آخر، ومن هذا في القبح

(١) لم ألق على نسخة الفزارة (برلن) ٤ / ٢٤٨، والمخطوب ١ / ٢٢٧ والمغرب ١ / ٢٨٦

(٢) البيت لأبي زهير طغتي (مروحة بين القدر بين معدي كريمة) وشاعرة

(٣) روى شقيق نسي أنه خلقني شعر شديد) نسب له في الكتاب ١ / ٢١٨، والمعل ١٢٢، ورواية الكتاب (عجبتني).

(٤) البيت لأبي التميمم العجلي بملحظ امرئته نسب له في الجواهر ١٩، والمكتوب ١ / ٣١٨، والشعرانيات ٢٣، وشرح الفصل ١٢ / ١، والدرر ٢ / ٧٠.

(٥) مريم ١٩ / ١٢ قرا أبو جعفر، وبين عامر بالفتح، والباقيون بالكسر، تقريب لشعر ١٥٦

(٦) البيت للأحملي وهو في شعرة / ٥ ونسب له في التلوي (مريم) ٤ / ٥٢٩، وفتح (مريم) ٣ / ٣٩٩

٦٥- لسنا نحن جعلت إياها بارها

تكررت تراب جميعا أن يحمدا^(١)

وليس هذا كما أنشده أبو اسحاق عز الأهل للبيد :

٦٦- لعمرى أن كان الخمر ضارفا

لقد رزيت في آخر الدهر جفرا

إذا كان أما كل شيء ماله

فيعطى، وأما كل ذنب فيعطى^(٢)

ألا ترى أن في التنزيل . (يَوْمَ يَدْعُ الْتَلَاكَةِ لَا يَشْرِي يَوْمَكَ الْعِبْرَةُ) .

وقال^(٣) (يُنَبِّئُكُمْ إِذَا صَلَّيْتُمْ كَيْ سَمِعَ أَنْكُمْ لِي خَلَقَ جَدِيدًا) . ومن الضرورة

التي تستلزم لا تستجاء في الكلام ما يفعله الشاعر لإقامة الوزن من تحريف

الإسم، ووضع موضع لفظ على معناه وإن لم يكن العلم المتعارف من ذلك ما

أنشده أبو الحسن الأصفهاني:

٦٧- بني رب الجواد فلا تقلوا

لما قلتم فتعذركم لغير^(٤)

قال أبو بكر آزاد - ربيعة الفرسي، فلم يستقم الوزن له، معدل إلى (رب

الجواد) قال:

(١) البيت للأصفي من قصيدة يطلب بها كسرى وهو في ديوانه ٩٣١، ونسب له في الفصحى (١٩١٥/٢).

(٢) (موسم) ١٠٢/٢، ولم ينسب في الفصحى ١٠٣/٢ (المنبر) - ٩٥٦/٣، والمقي ٩١١/٢.

ورواية الفصحى (مات)، ورواية الديوان (كفر).

(٣) القيس في ديوانه / ٢٠ . ورواية القول (العمرى القز)، وأبنتي (فتى كثر).

(٤) الفرقان ٩٦/٢٣.

(٥) سيبا ٢١/٢.

(٦) البيت المكتوب نسب له في المنبر (مقي) ٩٣١/١١، والقام (قول) ٩٨/٨.

ومثل هذا قول الآخر:

٦٩- وفاء عليه القيدُ اللادُّ كيدو

وكيفه قلند من البطن من دم^(١)

ومثله :

٦٩- تنادوا فقللوا : أردت الشيل فارصا

فقلت : أعيذ الله بلكم الردى^(٢)

وفي هذا الشعر :

----- أنا فخيابُ لعيد

لجعله مرة (معيد)، وأظنه قال الاسم (عيد الله) ومثله :

٧٠- رَبِّ مَسْقِيْ يَحْيَىْ نَسِيْدِ

قد تَقَدَّسَتْ بِقِرَاطِ الْحَبَا^(٣)

ومن ذلك قول اليعيث^(٤) في جرير بن عطية:

٧١- أبوك عطاةً آثم الناس يكلم

فكبرج من كهلٍ وقبعت من نسل^(٥)

فأما ما أشده أعبد بن يحيى :

(١) لم أجد إلا نسخة النسخة ١٢/٢/١٢

(٢) البيت الأول لدريد بن النسيبة يرثي أسماء بنت العيصدة طروقة لم أجد فيها البيت الذي بعده الألفي (نوازل) ١٢/٩.

(٣) البيت لم أجد النسخة المصنوعة ٧١ بـ

(٤) اليعيث هو خديش بن بشر المعروف باليعيث كان خطيباً وشاعراً وكانت بيته ودم جرير موهبة لولي (١٢٦ هـ) معجم الأديب ١١/٥١ - ٥٥ والإعلام ٩/٢١٥.

(٥) ذكرت اليعيث في حياة جرير نسب له في القسطن (نظا) ١٢/٢٠٩، وروايته (نصر) و (نخل).

من تسبيح داود اليه سلام^(١)

قالوا: أن يكونَ اشتقاقه من لفظ (سليم) كما اشتق (عطاء) من عطية، ولا يحملة على اللفظ كقولاه :

كالحجر على - - - - -

وكقول الآخر

الركب عطاءً بن عطاء^(٢)

ومن قريب الضرورية قول الشاعر :

مثل الحماليح بأيدي التلالم^(٣)

قالوا : يريد التلالم، فحذفه وقد أطلعته أن ذلك لا يكونَ على الترخيم في ما تقدم إلا أنه قد جاء من هذا النوع ما لا يكونُ في الترخيم كقولاه :

(١) البيت للأسود بن يعفر، وأثره (روضة معجونة لعمرو سكاك) نسب له في القاموس (سلك) ١٢ / ٥٠٠ ولم ينسب في البصريات ٩ ب - والخصائص ٩ / ٣٤٦.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته وهو:

(ممنوع أكرم عطاء أشد كرم - كالحجر على - ثم ترخيخ فتنصير)

شرح الخصائص المعنى ٩ / ١٥٥. والخزانة (بولاق) ١ / ٤٤٦

(٣) قول كريبه لسمان بن ثابت، وأثره كتاب بن أبي عمير عن النهدي. وشبهه

(ممنوع عطاء لرم لا سلاح لهم - وعطاء - - - - -)

نسب لسمان، وأكثر في شرح الفصحى ٧ / ١٣٦. ولم ينسب في الخزانة (بولاق) ١ / ١١٢، والدرر ١٣ / ٢.

(٤) البيت للفرماح، وسنده (نكتي النعمان وبغوية)، وهو في ديوانه ١٠٠ / ١ والقاموس (الحمير) (نكر) ١ / ٣٤٣، وتناول مسائل القراء ١ / ٢٣٦، وجمهرة اللغة (نكر) ٢ / ٥٨، والخصائص مناهج الصلابة

150 - - - - -

قالوا يريدُ المنازل. ومثَّل ذلك ما تشده لاني مواد الايام:

٧٧- يجهن جندل حافر لغونه

فكانما فذكي سناكها حيا^(١)

قيل: يريدُ العياص. أي: تاز العياص، وفي التنزيل:

(قالتوريات قدحا) ٢١ وأنشد أحمد بن يحيى :

٧٨- من لي من هجر ليل من لي

والخيل من حياها للتحل^(٢)

(الأنجل) لا يخلو من أن يكون معصوفاً على الحيل، أو على الحيا، وكلا

الأمريين قريب، وأنشد الكسائي:

٧٩- مثل الفراع نلت حواصلة^(٣)

وفي هذه الأرجوزة .

(١) هذا صدر بيت القبيد بن ربهما، ومجوز (مقتضب) بالعيس (القصور) نسب له في حديثه المصنوع مع الأشعري بالعيس ٦٦٦/٣، والمصنوع (المصدر) ٢٨/٢، وتاريخ مشاق التكرار (المعجم) ٢٣٦/١، ولم ينسب في الشجرانوات ٦٦.

(٢) القبيد لم ينسب في القسان (مجموع) ٢٩٨/٦، والتاج (مجموع) ١٠٠/٦، ورواية القسان، والتاج (يدين) (وكتبا).

(٣) المجلدات ٢/١٠٠

(٤) القبيد من القريظ وهذا بطور بن مراد الأسدي، نسب القبيد الأول له في القصاص ٦٦٢/٢، ونسباً له في القسان (طول) (مجموع) ١١٣/١١١، و (تأخر) (مجموع) ١١٠/١١٠، وجاء ضمن أرجوزة غير مسبوقة في مجلس خطب ٦٠٤-٦٠٤، ولم ينسب في تاريخ القصاص ٨٢/٩ ورواية القبيد (مجموع) و (كتبا).

(٥) الأرجوزة لم ينسب إلى أحمد، مجلس خطب ١٢٤/١، والمصنوع ١٤٢/٢، والشجرانوات ٨٢ ب، والقسان (خطب) (مجموع) ٩/ ٨٢.

٨٠- تعرضت في مكانٍ خفي

تعرض النهر في السور

تعرضا لم تعد عن (كلا) في^(١)

قال أبو الحسن يكون من (تسلا) على العكاسة، ويكون أن يريد (تسلا) فيبذل منها العين . يريد على ما يجيء في لغة تعميم من القلق في هذا النص، وهو الذي يسمى (عنفة) تعميم كقول الشاعر منهم :

٨١- [من ثقت على ساقٍ مطوية / ١٩

١٢- - - - -

وفي هذه الأرجوة

٨٢- أن تبطل يا جعل أو تعتل

أو تصيبي في الطاعن الثري

إلى قوله

موقع وجلي وأهب يصلي

١٣- - - - -

استشهد أبو زيد وقال أبو عثمان . يريد بالطاعن [سك جنسي] ومثل ما قال أبو عثمان - في هذا قول الأخير :

(١) الأبيات طبعها لرجوة لظهور بن مراك الأسدي منها بيتا الشاعر (٢٦) نسبت القروية له في الجلس (نور) ١١/ ١٢٣ وجاء البيت الأول والثاني غير منسوبين في / خارج الفصل ٩ - ٨٢ والقياسات في معاني تط ٢/ ٦٠٢ . ورواية الثالث في السلس والجلال (جل) و(تلك) و(الشر) وفي الجلس الأول (بمجاز جل).

(٢) البيت لأن قروية وعسيرة [ورقات شعر هذا قول أبو زيد] وهو في ديوانه (تطبيق المعيد) ٥ - ٨ . ودرج الفصل ٨/ ١٥٠ . ولديه (وهذا) من الأصححي قال أرفعت لربك عن عصاة تعويم وكشاشة ربيعة . والبصريات (مطبوعة) ١٦ -

(٣) هذه الأبيات لظهور بن مراك الأسدي طبعها لرجوة فيها آيات الشاعرين (٢٢ و ٢٩) . وهو في التوازي ٢٣ . والبيت الثالث في الجلس ٢/ ٦٠٢ .

بعض الأودى بقوله غير مكتوبة^(١)

والنعماني الأودى: ألا ترى أن البعض يقتضي أن يكون الكل لهذا أشار
سوم. وأنشده أحمد بن يحيى (بعض الأود) جعله على (الفجر) جمعاً (لورد).
وحكي: رجل ودود^(٢) فأما

٨٤ - - - - - العيول^(٣)

و - - - - - الكل

فاستعمالهما بتطهير اللام، فقد الوقت عليه مضاعف إرامة للبيان. وهذا
ينبغي أن يكون في الوقت دون الوصل لأن ما لا يتصل به في الوصل بين
الحرف وحركته، فمن ذلك قال من قال في الوقت: هذا خالف هذا وصل، قال
هذا خالف كما ترى، ويضطر الشاعر فيجري الوصل بهذه الإطلاقات في القوافي
التي تجري مجرى الوقت. وقد جاء ذلك في النصب أيضاً قال:

٨٥ - مثل الصريق وافق القصيا - - - - -

وهذا لا ينبغي أن يكون في السعة، فأما قول بعض العرب: هذا طليعة. وهذه
رحمة. في الوقت: فإنه أمثل من (عيول) ودوره. لأن الأصل (الهاء) ألا ترى أن
الهاء لا يثبت بها؟ وأما قوله: هذه أمة الله. فالهاء بدل (الهاء) فيجوز أن يكون
أصحاب هذه اللغة جاءوا بها على الأصل، ولم يبدلوا في الوقت متب الهاء. وهذا
البدل من تغيرات الوقت. ألا ترى أنك تبدل فيه من التثنية الألف إذا انفتح ما

(١) البيت للناظر القيسي، وهو مطبوع قصيدة في ديوانه (من مجموع خمسة مزارع) ٩. ونسب له
في البصائر ٢٠٦، ولم ينسب في ١٠٠. ومجاشي نط. ٦٠٨/٢. فراء الأود ابن عمارة.
ورواية نط. (جيت) بدلا من (يعول).

(٢) مجاشي نط. ٦٠٨/٢.

(٣) هاتان الكلمتان ليعنيان شيئاً ضمن الرجوع للظهور من حيث وهذا

(يعول) ووجه (و عيول) هو (كان مهولاً على الكل).

مجلس نط. ٦٠٥/٢ - ٦٠٤، والكتاب ٢٨٢/٢ (الأول)، والاصناف ٢٨٠ (الأول).

(٤) البيت لرؤية وهو في مطلع ديوانه ٦٦٩، والفتحة ٢٢. ونسب في حاشيتها إلى ربعة بن أبي
مسعود غطاً عن القيسي في شرح الإيضاح شرح أبيات سيدي السمرق ٢٢٨/٢. وحاشية
اصبان على الأشعراني ٢١٩/٢

قوله ٨، وكذلك قولها من القرن الخفيفة . ومما جاء عن هذه اللغة ما أنشده أبو الحسن :

٨٥- ما بأل عين من كرامها قد جفت - - - - - ١٩٤

- - - - - الآيات - - - - -

ومن التسمية عن القياسي والاستعمال، ما حكى من قولهم: نزل برية، نزل لشربنا محمد بن الحسن^(١) وأنشدنا:

٨٧- لقد طعت خيلي بموقانٍ لنتي

أنا القارص الضامي إذا قيل - نزل^(٢)

والاستعمال في هذا الباب التثقيف في العين . وترك تكريرها كقولهم: نزل ومناع، وصمي، وسعام: وأنشدنا أبو الحسن الأغشري:

٨٨- فرت يهود، وأسلمت جيرانها

صمي كما فعلت يهود سعام^(٣)

ومن الشاذ ما أنشده أبو زيد :

٨٩- هل تعرف الدار بيننا أنه - - - - - ٢٠٤

- - - - - الآيات - - - - -

فشدنا بجويء هل وجوه شاذة، وفيما ذكرنا من هذه القنوني ما يستل إلى كثير مما يرد منها.

(١) لم أجد إلى نسخة النسخة ١/٢ ١٧١.

(٢) محمد بن الحسن هو أبو بكر أبو نورة عالم لغوي مشهور توفي سنة (٣٢١هـ) بمصر الشعر . ١٩١، وتاريخ بغداد ١/٢ ١٩٥.

(٣) البيت لم أجد لنسخته، وهو في اللسان (نزل) ١١/١٦٧

(١) البيت للأصمعي بن وهب / نسب له في بعض النسخ ١/٢ ٥٨٩، واللسان (صمم) ١/٢ ٥٤٥

(٢) شاذل هذه الآيات رجل من الأشعرين يكنى (أبني النعمان) وبعد الشاهد (دار نوره قد تعبت له). القوام ٢٩، لم ينسب في اللسان (هوى) ١/٣ ١٣٩، وكتاب الشعر ١.

هذا باب الإعراب والبناء^(١)

الإعرابُ تغير أولي الكلم، واختلافها باختلاف العوامل^(٢) والبناء خلاف ذلك^(٣) فالعرب من الكلم الثلاثي الاسم، والفعل، فأما حروف المعاني، فكلها مبنية، وما تختلف به أواخر الكلم للإعراب: الحركة، أو السكون أو حرف غير حركة، فالحركات على ضربين: حركة ظاهرة في اللفظ مسموعة منه، وحركة مبنية، غير خارجة إلى اللفظ.

والحركات الظاهرة التي تكون للإعراب: الرفع، والنصب، والجر^(٤) والسكون - هو الجزم - نحو: لم يذهب.

والأسماء على ضربين: مبركة، وغير مبركة، فالعرب منها ما كان متمكناً، وهو الذي لم يشابه الحرف، ولم يتنوع معناه، وهي أسماء الأنواع الأول، أو ما اشتق منها التصفات، ونحوها، أو ما كان منقولاً عن ذلك للأعلام الشخصية، فالتقول بحسب القول منه، وهو إما إسم غير صفة كاسيد، وكعب، وحمار، وزيد، وقطي، وأما إسم صفة كضارب، وعياض، وحسن، وسهل، وربما استغنوا ببعض الأسماء التي تجري مجرى الأسماء الأعلام من إسم النوع، فهذا جمهور الناصب المتمكنة، وهذا الأسماء المتمكنة على ضربين: منصرفة وغير منصرفة.

(١) الأصول ١/١٦-١٦، والإيضاح العنودي ١/١١-١١ (باب عند الإعراب وباب البناء) والاصحاح الأعداد المسألة الثانية (في الإمالة للفظ) والمسألة الرابعة في (الجزء) والمسألة الثانية (في الإعراب في آخر الأسماء)، مجلة المورد، العدد الثالث ١٩٧٨ من ٢٠١ و ٢٠٤ و ٢٠٧ و ٢١٣. ولقد طبع الزحني موضوع الإعراب والبناء بالتفصيل في هذه الأبواب والتساؤل.

(٢) الإيضاح ١/١١، والمسألة (رسالة مرسلة) ٢/٢

(٣) الإيضاح العنودي ١/١٦

(٤) الإيضاح العنودي ١/١١ و ٢٢.

فالتصريف ما لم يشبه الفعل ^{١١} فدخلته الحركات الثلاث مع القنوين. وذلك نحو قوله: هذا رجلٌ ورائه رجلان ومررت برجلٍ قبل.

وغير التصريف ما كان ثابتاً من جهتين ^{١٢} ومعنى ذلك أن يجمع فيه ثلثان وسببان من هذه الأسباب السبعة وهي ^{١٣} : وزن الفعل والصفة والثانيّة، والجمعة، والعدل، (والعرفة)، ^{١٤} والجمع، وأن يجعل إيمان إسماً واحداً، وأن يكون في آخر الاسم ألفٌ ونونٌ زائدتان فعلى أن يجمع من هذه الأسباب سببان في جسمٍ مطعاه تصريف. فلم يدخله الجوز، والقنوين كما لم يدخله الفعل. فليّن أضف شيء من ذلك، أو دخله الألف واللام، أنجز لزوال شبهه الفعلي لذلك، وليس القنوين. وذلك قوله: مررت بالأحمر، وبين عيول. فليّن قلت: إذا كان السببان من هذه الأسباب إذا اجتماعاً، منعاً التصريف فهلا لم تصريف نحو طويّة، وقائمة، وشديدة في الكثرة للثانيّة، والوصف للذين اجتماعاً فيها؟ فلتقول في ذلك: أن أحد السببين لم يلزم الاعتدال به، وإذا لم يلزم ذلك، كل الذي يبقى شيئاً واحداً وهو لا يزال ما للأسم من التمكن فيخرج به إلى شبه الفعل. ويدلّ على أن ذلك لا يلزم الاعتدال بها أنها غير لازمة للكلمة في حال تنويعها، لأنه ليس فيها ما/أب (يخطئها) ^{١٥} ويجمع من إسقاطها. وما لم يلزم وزن الحروف، وكلّ ألفاً في مكانه، وموضوعه لا يحدّد به ألا ترى أن الواوين إذا وقعتا أولاً في التحفيز والتكسير وغيرهما، ألزم الأولى منهما القلب. وذلك قوله في تحفيز (واصر) والتكسير (لو يصل) و (لوصل) وعلى هذا قوله:

(١) الإيضاح المصدي ١٢/١ (فالتصريف ما يشبه الجوز والقنوين)

(٢) الإيضاح المصدي ١٢/١

(٣) الإيضاح ١٢/١ - ٢٠٦ (باب ما لا يتصرف).

(٤) (والعرفة) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل (أحمرها) ثمّما

يا عبدا لقد وقتك ألا وافي^(١)

وقالوا التولج. وقال

٩١- متلفاً من عضلات تولجا - - - - - (٢)

قائلاً من الأولى (اللسان)، كما يدل منها التهمة في (الواصل) وفي الترتيل: (—) ما وري عنهما من سوء لثهما—) (٣) فلم يبدل الأولى منهما، حيث كانت الثانية غير لازمة، ألا ترى أنه إذا بنيت الفعل للفاعل، انتقلت اللفظ، فلما لم تلزم الثانية هنا لزومها في الباب (لم تلزم) (٤) الأولى منهما القلب إلا على حد (القتل)، ومن ذلك أيضاً قوله في (بيضة) بـ (جوزة) بتحرك العين، لم يقلبوا العين اللفظ، وإن كانت في موضع حركة، كما انتقلت في باراء، وساعات، لأن الحركة غير لازمة، فلما لم يلزم، كان الحرف في حال كونها فيه يعزله ساكنة، ومن ذلك قولهم في تخفيف موالة، وحوالة وجيئل موله، وحوية، وجيئل فصحت حروف العلة حيث كانت الحركة فيهن لحروف غيرهن، ومن ذلك قولهم في تخفيف ضوء ضو، فتمرك الواو (لأنها) (٥) صحت طرفاً مع سكون ما قبلها، حيث كانت الحركة غير لازمة.

ولو كانت لازمة، لم يصح هذا، ألا ترى أن باب (عصا) و(رعى)، لا يصح في شيء منه حرف العلة (٦) فكما أن هذه الأشياء وغيرها مما لم يذكر، لا يعتد بها

(١) أصوت القسطنطين بن ربيعة من أميات يقرآن فيها نسب له في رسالة القرآن ٣٧٢، والتكملة في التاريخ ١/ ٢٢٢، ولم ينسب في النصف ١/ ٩١٨، ويشرح الأبيات المشككة ٣١.

(٢) الجيدون لجريري يحدو التحدث

نسب له في خصص (ولج) ١/ ١٠١ و (صفا) ١٤/ ٨٨١، والخصص ٢/ ١٨٢، ولم ينسب في النصف ١/ ٢٢١ و ٣/ ٣٨، وأرواية في هذه المصادر (في شعوات)

(٣) الأعراف ٢/ ٦٠

(٤) زيادة فيلتصيف السبيل

(٥) زيادة فيلتصيف السبيل

(٦) النصف ٢/ ١٢٢-١٢٤.

لأنها عجز لازمة، كذلك لم يلزم الإستعداد بالتاء في هذا الضرب من التكرار، فلو
قال قائل: فهلا صرف في المعرفة أيضاً وفيه هذه التاء - كما قلتم - إنه لا يمتد
به في التكرار؟ قيل لزم الإستعداد به في المعرفة، وإن لم يلزم ذلك في التكرار لأن
التسمية تحيل الاسم وتحطره فيمتنع من إسقاط شيء منه، ولت التسمية، وهو
فيه، كما يمنع من أن يضم إليه ما ليس منه، وإذا كان كذلك، كان معتداً بهذا
وإذا اعتد به، انضمت إلى السبب الآخر، فعلق الصرف، كما يمنع الصرف الرابع من
بنات الأربع إذا كان الاسم معاً عقب عليه التانيث لخصوص عقرب وهماقي (١٠) ومن
أجل ما ذكرت لك من حظ التسمية إسقاط التاء ما لم يجر الضمير في نحو
طلحة، أن يجمع (١١) إذا كان إسماً فذكر بالواو والنون، ألا ترى أنه لو جمع به،
كان لا يخلو من أحد العرين، أما أن تثبت التاء مع حرف الجمع فيجمع بذلك من
ما لا يجمع، ويضاف لهدهما الآخر، أو تحذف التاء، وتحذفها فغير مستطاع
للتحريف، وبعد الإجماع على سمي به، ولا يلزم ذلك إذا (جمع) (١٢) بالالف والتاء،
لأن التانيث المصنوب، يصير بدلاً من المحذوف، فكله لم يحذف، ومع ذلك فلم
يجز جمع بين تانيثه.

وقد أجاز البغداديون جمع هذا الضرب من الأسماء بالواو والنون على (١٣)
حسب عندهم، ووجه إسماعله ما قدمنا ذكره، والذي ثبت به الإستعمال أيضاً
خلاف ما أجازوه، ألا ترى أنهم حذروا جمعوا طئحة إسم رجلي، قالوا طئحات،
وهي هذا قول الشاعر

(١) الإيضاح المصدي ٢٩٧/١.

(٢) الإيضاح المصدي ٢٩٧/١ والتكملة ٥٧ - ٥٨.

(٣) في الأصل (جمعاً) توفيه.

(٤) أجاز الجمع بالواو والنون الكسائي والفراف أبو علي الفارسي / ٥٥٤ الإتحاف (الطبعة ١٩٨٠) ر
١٠-١١، والفراف ١٦٦/٢ خلافاً عن الإتحاف.

بموجبان طحة الطحان^(١)

علما ثبت استعمال بفلاحة، ودفعه القياس، لم يكن لإجازته وجه، واستدلوا على إجازتهم ذلك بما اتشده أحمد بن يحيى:

٩٣- وعطف الإخطاب في الشجر الأصم^(٢)

وهذا لأن سلم أنه جمع (عطفية) مع احتماله غير ذلك، فليس فيه ما يدل على جواز جمعه بالوار، والنون، ألا ترى أنه ليس كل ما يجمع مكسرا، يجمع بالوار والنون، فإن ما له وجه الدلالة في ذلك أنه حذف التاء في هذا التكسير، وإن كانت التسمية وقعت بالإسم وهي فيه، فكما جاز حذفه في هذا التكسير، كذلك يجوز الحذف مع الوار والنون^(٣)، قيل لا يجوز جمعه بالوار والنون من حيث جاز تكسره عن هذا الحد، وإلى اجتماع الجمعين في حذف التاء منهما، ألا ترى أنه إما كسرت، عاقبت الإسم بالتكسير، وتانيته الذي كان يكون في الواحد، فصار لذلك بمنزلة الجمع بالالف والتاء، فكما جاز الجمع بالالف والتاء لأن دلالة التانيث لا تخترق فتصح بذلك كتابتها ثابتة فيه، لذلك جاز التكسير لما تعاقب الإسم به في التانيث، وليس التجمع بالوار والنون كذلك، فإنه لم يكن مثله ولم يعاقب الإسم به تانيث، كما عاقب بالتكسير، لم يجب جوازه في الإسم من حيث جاز التكسير، فإذا كان كذلك، لم يكن في هذا الذي أورد هنا دلالة على إجازة مما أجازوا، مما يدل على حظر الكلمة بالتسمية، وتفسير الحرف / ١٠ أيضا كان ثابتا فيه إشتقاق تقدير ما لم يكن دافعا عليه قبل التسمية فيه وذلك نحو . أوطى ٢٧

(١) السيد إلى السيد الله بن قيس الرقيات في طحة بن عبد الله الترمذي نسب له في إخراج بعض ١٧ / ١. ونسب في التمر إلى أبي فرقة ١٦٦ / ٢ ولم يصب في الإصناف ١١٢ / ١ (البيان (طبع) ٢٢٥ / ٢. ورواية المنصور والإصناف والتمر (أرجو) ورواية التنقلة (مصر) يجوز كعب في القيد.

(٢) الأرجل - لم أشأ للظاهر نظرا / الإصناف ١٠ / ١ و ١١.

(٣) التنقلة إنباب ما جاء على فرقة الحرف مما كان امره كعب (١٢٠ / ١ والمصنف ٣ / ٧

ومعنى (١١) ولو سمعيت بهما مذكراً، لم تصرف للتعريف وإن الألف شابهت في حال التسمية، ألف الثانية لزيادتها وإمتناع التاء من الدخول عليه يظهر التسمية كإمتناعها من الدخول على ألف الثانية إلا ترى أنك إذا سميت بـأرطى، إمتنع دخول التاء على الإسم، ولم يجوز كما كان يجوز في حال التكرار، فأنشبه جلى، فكما إمتنع من أجل التسمية دخول ما كان يدخله قبل، كذلك يمنع سقوط ما كان يسقط قبل، فإذا لم تثبت، لم الإعتداد به، قصار السيلان يعنلني في (طلعة) الصرف وإن لم يكن لعدد الصيغين في (القائمة) معتداً به. ومثل ألف الإلتحاق فيما ذكرت لك من أن التاء تمتنع من الدخول عليه للتسمية.

الألف والنون في عثمان وهوان^(١) يصيران كالتثنية في عطشان إمتناع التاء من الدخول عليهما في حال التسمية والتسمية. كإمتناعها من الدخول في باب عطشان ونحوه، كما في باب أرطى في التسمية كباب جلى^(٢) كذلك صار نحو سرجان، كنحو عطشان.

فأما مصائد^(٣) ونحوه فيما يمنع من الصرف أنه جمع، وأنه ليس في إثنية الأضداد مثله، فلن قلت، فهنا لم يصرف نحو الأفعال، وأفعال أيضاً لايتها جمعان، وليس في إثنية الأضداد مثلهما، قول: إن أفعلاً، وأفعلاً يشبهان الواحد إلا ترى أن أفعلاً جرى وصفاً على المفراد نحو: (توب أكياش)، (وحيل أرمام، وإقطاع)، وقال (تعال) (١١) (.. نضيفكم معاً في بطون...)^(٤) وقد تقدم ذكر (الأنعام) وقد كسر (عز) وأفعال^(٥) تكسر الأضداد نحو: أبايت، وأرامط، وقريبها من الأضداد أيضاً في المعنى فلما كان كذلك، لم يكونا كباب مصائد، ويملك على أن

(١) الكلمة (باب ما جاء على قمل) ١٢٢ - ١٢١، والمصنف ٢ / ٧

(٢) لإيضاح المعنى ٢٩٩/١.

(٣) الكلمة (باب قمل) ١١٩

(٤) لإيضاح المعنى ٢ / ٣-٣

(٥) زيادة بفتحها السيلان.

(٦) الفصل ١٦/ ٦٦.

(٧) بكلمة ١٢٨.

كونه خارجاً من سلسلة الأعداد الأولى. قلّ، وسبب ما نرى أنه إذا وقع واقع بناء الواحد، انصرف، وذلك نحو الكرامية، والطواغية، وجمادى كرامية. لمن ها هنا صرف نحو صيفلة، وزادقة. فإن قلت: (لهنا) ١١ لمتنع لكان التائب الغالب بذلك البناء الأول المختص به اجمع، فإن ذلك ليعر يسوّلي على ما قدمت ذكره لك هذه الأسماء التي لا تنصرف تفتتح الأواخر منها في موضع الجر. وهذه الحركة التي هي الفتحة في موضع الجر حركة إعراب، وليست حركة بناء. يدك عن ذلك أن البناء لا يوجد في شيء من الأسماء، إلا لمشابهة الحرف، ولا شيء في هذا الاسم من مشابهة الحرف، وإذا كان كذلك، لم يسع الحكم ببنائه.

وكانت الحركة للإعراب، فإن قلت فإن الأسماء المفردة العربية تجري مشكلة في أصولها الثلاث، ولا يمنعها ذلك أن تبني في البناء فكتلك ما تنكر أن يجري الاسم غير انصرف مغرباً في موضع الرفع، والنصب، ويبني في النجر فإن بناء ذلك في الجر لا يستقيم من حيث بني الفرد المعرفة في البناء ١٢ ألا ترى أنها في هذا السب، واقعةً موزع ما يطلب عليه شبه الحرف، وهو جد مجزأ، وهي الأسماء المنصورة الموضوعة للخطاب، والحرفية عن هذه الأسماء أغلب في معنى الاسم، ألا ترى أن كل موضع يكون فيه إسماء، لا تنقل فيه من شبه الحرف وقد تتجر حروف، ولا معنى إسم فيها، فيعلم بهذا أن كون معنى الحرف منها أعم وأظرف، فإنما وقعت الأسماء المفردة المعرفة موقعها وجب بناؤها، كما أن سائر الأسماء ما وقع عليها موقع الحرف، وسد معده وجب بناؤه. وبذلك على أن هذا الاسم مغرب في هذه الحال غير مبني فيها، أن هذه الحركة، وجبت فيه بحاصل، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء. ولو جازاً من الجر بها بالعامل أن تكون حركة بناء، لجاز ذلك في سائر حركات (الإعراب) ١٣، فاستناع ذلك في غير هذا الموضع، دلالة على أن الحكم بها ها هنا فاسد. فإن قلت

(١) في الأصل (البناء) نرفعا

(٢) الإيضاح المفصّل في باب البناء ١/ ٢٢٧ - ٢٢٩.

(٣) في الأصل (الحرف) نرفعا

فقط قالوا: لا رجل عندك. وهذه الحركة حركة بناء، وهي موجودة مع عامل عدل ذلك فيه. فما تنكر من ذلك في ما لا ينصرف في حال الجزاء، قيل: إن العامل هنا لم يعمل حركة بناء، وإنما نصب الاسم نصباً صحيحاً، ألا ترى: أن سيوريه قد قال: أن (لا) تنصب ما بعدها كنصب (أن) لما بعدها *و* وبذلك على أنها نصبت الاسم.

إن الاسم المنفي بها إذا كان مطوّلاً، أو مضاعفاً ظهرت فيه فتحة النصب، كقولك: لا خيراً من زيد، ولا أمراً يوم الجمعة لله، فتعصبها للمفرد على حد نصبها لهذا الطول. والتوجب للبناء فيه غير التوجب للإعراب، وهو جعلهم الاسم مع (لا) كالنهي، الواحد، فهذا الذي هو المعنى التواجب للبناء. وإذا جعلت كلمتان كلمة واحدة، فهم معاً يمتثلان على التفتح *١١* وذلك كضمهم الاسم إلى الاسم في التوضع الذي يدخلها مع الحرف وكضم *١٢* ب الصوت إلى الاسم، أو الفعل إلى الاسم في قول التنوين، والحرف إلى الفعل، والحرف إلى الاسم، والصوت إلى الصوت، فهذه الأنواع مع اختلافها يفتب عليها البناء، فلما بني إذا ضم الصوت كذلك، بني إذا ضم إليه الحرف في هذا الباب *١٣* فهذا هو المعنى التوجب للبناء، (لا) ترى أن حركة البناء حدثت بعامل، ألا أن حركة البناء في هذا المعنى هي الحركة التي كانت تكون للإعراب في هذا المعنى قبل حالة القضية به إلى البناء، ونظيرة في هذا المعنى (قوله) ^{١٤}:

يا ابن أم - - - - -

١٥ - - - - -

(١) الكتاب ١/ ٣١٥، والإيضاح ١/ ٢٢٩ - ٢١١.

(٢) التفسيرات ٣٨/ ١١٩، وهذا الرأي لأبي عثمان الخليلي، القاسمي ومذهبه القاسمي - ٣١٧، يُبحث في مجلة كلية الآداب الأنطاكية العدد لسنة ١٣٩٨/ ١٣٩٨ هـ.

(٣) الإيضاح ١/ ١٢٢ (تظهر بعض نصب المنفي المضاعف أو التشبيه بالمضاعف نظراً).

(٤) في الأصل (قوله) توعد.

(٥) الشاهد رقم (٦١) ف / ٨ ب.

فيمرّ جعلها إسماً واحداً فإن قلت فقد اتفقت الحركاتان وصارت في حالتين مختلفتين على صورة واحدة وهذا مما يكون في الينى ألا تراهم قالوا جئت من قبل وليسيل ونحو ذلك فإن اتفاق الصور في هذه الأشياء لا يدل على البناء ألا ترى أن صورتي الرفع والجر في باب الفاعلي والغازي^(١) متقلبتان وهو مع ذلك معرب. وكذلك باب التثني والعل في الأحوال الثلاث على صورة واحدة وهو مع ذلك معرب فليس اتفاق الصور معاً يوجب البناء في الكلام المبني وإنما الموجب ما ذكرت لك من مشابهة الحركات.

فإنما موافقة الجر النصب هنا فهو كموافقة النصب الجر في التثنية، والجمع الذي من جهة، فلو جاز أن يكون الاسم غير المنصرف مبنيّاً في هذه الحال، لكأن التثنية والجمع كذلك أيضاً فليس هذا الاتفاق البناء وإنما هو لإجماع النصب والجر في كونهما فعلتين وكاملتين بعد إسهال الجملة المنضمّة للفعل أو معنى الفعل بجزئيهما اللذين هما الحدث - والحدث عنه، ومن ثم اتفقا أيضاً في باب التضمير.

والأفعال على ضربين^(٢)، معرب، ومبني، فالمعرب منها بالحركات الظاهرة هي الأفعال المضارعة، وهي التي تلحق أولها زيادة من إحدى هذه الزيادات، الأربع، وهي الهزنة والقون، والتاء، والياء^(٣) وذلك قوله: أقبل أنت، وتقبل نحن وتقبل أنت، وهي في التثنية الفاعلي، ويقبل عن فهذا الأفعال هي الأفعال المعربة، وإنما أعربت بجملة الإعراب لمسابتها الاسم، وخضع كل ضرب من الإعراب بعامل عمل فيه ذلك، فعامل الرفع غير عامل النصب، والجر، كما أن كل عامل من الناصب والجزاء غير الآخر، فإعراب هذا الضرب من الفعل، الرفع والنصب، والجزء، ولا جر فيه^(٤) كما كان في الاسم، وإنما امتنع الجر فيه لأنه لا يكون إلا

(١) التثنية والرفع (إسالة في الفقه والميزي والرمي) ١٢٤ أو ب.

(٢) الإيضاح المفصّل ١ / ٣٠٧.

(٣) الإيضاح المفصّل ١ / ١٢٢.

(٤) الاسم الأخير في (مسلة المورد ١ / ١٢ / ١٠٤ - ٢٠٥).

بالإضافة. ألا ترى (١) أن الجزء يكون بلعد المربوب- أما إضافة إسم إلى إسم- أو إضافة فعل إلى إسم، وكلاهما يوجب تخصيصاً، والغرض في صياغة هذه الإنشئة (التي تسمى) ١٠٠ بالأصل، خلاف التخصيص، ألا ترى أنها تكون الجزء المستفاد من الجملة. والغرض في الإضافة التخصيص، وإخراج المضاف بها من الإشاعة إلى الشخصوس، فنعنها ما تضع اليد عليه كغلام زيد، ودار الطفلة، ومنها ما يكون ضرباً من التخصيص، وإن لم يكن كالأول، كغلام رجل، وصاحب امرأة فلما لم تغل الإضافة في كلا ضربيهما من أن تحدث تخصيصاً، وكان الغرض في صياغة الفعل خلاف ذلك، لما أخلصه، لم تستقم الإضافة إليه، لأنه يصح نقصاً، ١٠١ لذلك الغرض الذي قصد به، ووضع من أجله، فمن أجل هذا لم تصف إليه، كما لم يصف إليه، لأن الإضافة توجب التعريف، ووضع الفعل بخلافه، وكذلك لم تدخل عليه لام التعريف، لأنه في باب إيجابه التخصيص مثل الإضافة، وتوصل في محاولة ذلك فيه إلى لفظ آخر غير جعل بمعناه، كما توصل إلى نداء ما فيه الألف واللام حيث لم يسبق اجتماعها مع حرف النداء إلى نداء شيء آخر جرى عليه ما فيه الألف واللام، وذلك قولهم يا أيها الرجل، فكذلك حيث لم يسبق دخول (الألف) oo واللام على الفعل من حيث كان مؤدي إلى نفعي الذي وضع له الفعل، أدخل على ما دل عليه، وذلك قولهم هذا الضارب زيداً اسمي، فلولا كون إسم الفاعل بمعنى الفعل، لم يجر هذا ألا ترى أنك لو قلت، رأيت ضارباً زيداً اسمي، لم يستقم قولك، هلا أضيف إلى الفعل، وإن كان لا يختص كما أضيف إلى النكرة المضاف إليها، لم توضع لخلاف التخصيص.

ألا ترى أن النكرة قد يعالجها التعريف، فلعلم بذلك إنها لم يقصد بها الإشاعة في جميع أمثالها، كما كان قصد في الفعل أن يكون لخلاف التخصيص

(١) زيادة يقتضيا السياق.

(٢) في الأصل (المرسوم) ترمداً.

(٣) التثنية ١/٢

(٤) زيادة يقتضيا السياق.

في جميع أحواله، للزوم هذا المعنى ^{٥٥} وإمتناع تعريفه. فليس التنكير في جواز الإضافة إليها يدل على جواز الإضافة إليه) ^{٥٦} مما يدل على جواز الإضافة إلى الفعل كذلك.

وليس في الأسماء الجزم ^{٥٧} الذي في الأفعال، لأن عوامل الجزم لا معنى لدخولها على الاسم، وعملها تلك فيه، ألا ترى أن الجازل والأمن، والنهي، ونفي الماضي على لفظ الأمر / ١١ لـ لا يوجد في الاسم، فهذا إمتناع من جهة المعنى، وأما اللفظ فلأن الأسماء تدخل في الإعراب من الأفعال، فلما كان جزمه يؤدي إلى ضرب من البناء، رفض ذلك على أنه لو جزم على حد الفعل، لم يدخل من أن تحذف له الحركة دون التنوين، أو التثنية دون الحركة، أو يحذف جميعاً فلا يستقيم حذف التنوين دون الحركة، لأنه ليس بإعراب، وإنما هو حرف تابع له. والجزم يحذف حركات الإعراب، فإذا لم يكن التنوين إياها، لم يجر حذفه له، أو تحذف له الحركة دون التنوين، وهذه الحركة لا تحذف ويترك التنوين، فلا يحذف بل قد يحذف التنوين، وتبقى الحركة، وذلك في نحو الاسم الذي لا ينصرف ^{٥٨}، فلما أن تحذف الحركة، ويبقى التنوين، فلا يكون، فإن قلت فهذا جزم ما كان من هذا الضرب من الأسماء لشيء بالفعل،^(١) فإن ذلك لا يستقيم ألا ترى أن إمتناعه من إلتصافه، لم يمنع أن يضاف إليه كما يضاف إلى سائر الأسماء، فكما الجري مجرى سائر الأسماء من جراء الإضافة إليه وإن كان مختلفاً في الفعل، كذلك إمتنع جزمه من حيث لم يكن إلا في الفعل، لأن هذا الضرب من الأسماء في أحكام الأسماء المتصرفات، وإن كان الجزم مع التنوين يمنع من الدخول إليه، وإستغنائه من ذلك، لا يمنع من تقدير ذلك أنه في الأصل، ووجوبه أن كان النسبة العارضة للفعل قد منع منه، وما كان مقدراً في

(١) زيادة بلفظها السابق.

(٢) أو إلى الفعل.

(٣) القسم الأخير ١٢ - ٢ ب.

المتنوع. التنوين في الجزم لأنه لم لا يدخل على الأسماء) في مجلة المورد ٢ / ج ٢ / ٢٠٧

العمى. على معرفة النسب في القسط. ويعبري ذلك إخراج الشاخر له إلى القسط بعد المساجة، فإنه يبرده إلى ما يجب له في الأصل وأولاً بذلك، ثم يحرّك. ولم يستقم ثم يضاف له جميعاً، لأنه في الفعل ي حذف شيئاً واحداً، ولا ي حذف في شيئ، فإن قلت فقد ي حذف حرفاً متحركاً في الفعل الذي للحفه تنقية، العاطي وجميعهم، وفي العاطي المؤنث. وذلك شيئان، فإن الحركة في هذا القبيل لما كانت لإلتقاء الساكنين، كان المحذوف كأنه شيء واحد، يدلك على ذلك حذف اللام له إذا كان حرفاً ليناً، وهو حرف واحد مقدر من الحركة، فإنه كان الجزم ي حذف له مقدر لم يستقم أن ي حذف له شيئان لحاقاً ما يكون عليه في غير هذا الوضع، فإنه إمرؤ هذا ضرب من الضرب، وهو الذي يلحق أوله زيادة من الزيادات الأربع، ومما يشبه الاسم. ومما يشبهه أن لفظة والى كان أصله ما كان ماضياً فقد وقع على الآتى، وقوعه على الماضى فصار أحدهما لا يتفصل من الآخر، كما ترى رجلاً لا يدل هو زيد دون عمرو.

فإذا أحدث على الاسم حرفاً خصه لبعض ما كان يدل عليه، كما أن لام التعريف إذا حلت على الاسم، خصته بغير ما كان يقع عليه. ورأيت الإشعة التي كانت قبل دخول الحرف فيها وجهاً من الضمة الذي يقتصر به هذا الضرب من الفعل دون أمثلة الآتى، وأمثلة الماضى. ومن شبه هذا الضرب بالإسم دخول لام الابتداء عليه في حال وقوعه حرفاً، ووجه الضمة إن هذه اللام ممنوعة بالدخول على الأسماء المستقلة دون الأفعال، وكان حلقها في هذا الوضع أيضاً أن تنطق أولاً، ومصدراً، كما تنطق في غير هذا الوضع، وذلك في نحو أريد منطلقاً، ولعمرو ذاهب. فكما لم يستقم اجتماع الحرفين أولاً فكوبهما بمعنى واحد وباحرفين إما كما بمعنى واحد، لم يجوز اجتماعهما آخراً إلى الأخير من حيث كان المصدر في المعنى هو الأخير عنه. وما يؤول إلى ما هو الأخير عنه في المعنى فصار على هذا الضرب من الفعل من حيث كان مشابهاً له وممازاً، فلم يدخل على غيره.

وإن كانت في اللفظ قد وقعت غير صحي. يدلك على ذلك أن التقديم به التقديم،
أما في التقديم (نحو) أن زيدا طعامك لأكل، / ١١٦ ب فلو لا أنه تقدم في
التقديم، لم يجرّ تقديم المفعول به عليه، كما لم يجرّ هنا ولو قلت: أن زيدا أكل
لطعاماً، لم يجرّ هنا، ولو قلت: أن زيدا أكل لقطعة، لم يجرّ، لأن حكم الكلام، أن
تدخل على الخبر إذا كان في المعنى انشداً أو ما يؤول إلى ما هو هو، فإنا التقى
الخبر، فلا مدخل لها في ما كان فصلة. وإنما دخلت عليها حيث كانت متقدمة
للخبر، لأن التقديم بهذا التشوّل عليه، كما كان التقديم به التقديم، وعلى هذا
قوله:

٩٤- أن لراً خصني بعداً مودته

----- ١٢٥ -----

فدخلت على الفصلة حيث كان الخبر بعدها. ومما يدلك على أن التقديم به
التقديم قولهم: إنك لرجل صدق، فوقعت على (إن)، وصار هذا الإبدال إلى القهرة
من الفصل الواقع بينهما بالانشداً في المعنى، أو بالطرف، وذلك نحو: إن عدت
لزيدا و (.. إن في ذلك لآية ..) ١٢٦ وإن زيدا لغاتم، فالإبدال هنا كالفصل، ألا ترى
(إنما) لم تجتمع مع الحرف على الصورة التي تكون عليها في أكثر الكلام، فإما
الكلام فيشبه أن تكون زائدة، ومما جاء في ذلك ما أنشده أبو زيد.

٩٥- وإما لهدك من تنكر لعلها

لعل شفا يائي، وإن لم تياي^{٩٦}

(١) زيادة بتقديم السباغ.

(٢) البيت لأبي زيد الطائي، ومجمله (لعل الثاني لعلني غير مكسور) حسب له في الكتاب (المن
والنفس) ٩٨١/١، ولم ينسب في الإحصاف ١٠٤/١، وشرح الفصل ٩٥/٨، والنور ١١٦/١ و
٩٩/٢

(٣) النظم ١١/١٦

(٤) البيت النور الفلحي، نوادر أبي زيد ٦٨.

لونه من برقي عسي كريم^(١)

وأما الحركة النونية التي هي غير خارجية إلى اللفظ فتكون من الأسماء والأفعال فالأسماء القدر فيها ذلك على ضربين: أحدهما أن ينوي في حرفية إعرابه الحركة في حال الرفع، والجر ويظهر في حال النصب، والأخر أن ينوي في حرف إعرابه الحركات الثلاث، ولا يظهر شيء من الحركات في فعله، كما ظهر فيما قيل فمثل الأول قوله: هذا القاضي - وهذا القاضي - وبالقاضي والقاضي، وكذلك العمى والشقي، والجمعي^(٢)، وكذلك الفتوة والقسي، وعرقوة، وعرقو، على شعرة، وشعر، وتقول في النصب: رأيت قاضياً، ولغازياً، وعميداً، وشقياً، وجمعيه فتعركت في النصب بالفتحة وتقول في الفعل: هو يقرؤ، وهو يرمي وكذلك يستسجزي، ويستدعي، وتعركت في النصب فتقول: لن يقرؤ، ولن يرمي وكذلك هو يمشي، ولن يمشي، فالحركة في هذه الألف متوالية متحركة. وكذلك هو يسأل، ويجمع، ويطلب على تقدير الحركة هنا وحذفها لجانسها حروف قلن أنها منها، وبعبارة يحذف وكرفت كما يكره اجتماع الأفعال، والمقاربة فيطلب ذلك بأشياء تارة بالإفهام، وتارة بالحذف، وتارة بالقلب فكذا الحركة فيما ذكرت لك، حذف، وإن كانت مرادة في المعنى تحذف (ق) ٢٠ نحو قولهم علم أبو فلان وأحسنه، ونحو ذلك مما يدل على نية الحركة هنا، لأن الشاعر إذا اضطر، أخرج ذلك، فلو أنه الأصل، ما كان ليفعل هذا، كما أنه إذا احتاج إلى تعريب الأول في الثلاثين (الذين) ٥٥ يجمع فيهما على الإفهام، يبين كقوله:

(١) البيت قيل لأحمد بن سلمة، نسب له في العمدة (براهين) ٢٢٩/١، وقيل لبريد بن جني نعيم

فكلامي كما في شرح المعجل ٦٥/٨، ولم ينسب البيت في سوانح الطب ١١٣/١ (ضمن خمسة

بيوت)، والبر ١١٨/١، القلان (أوزار) (صان) ٣٩٢/١٣، و (أوزار) (صان) ١١٣/١٥

(٢) النصف ٣ / ٨، المعجم المصروع

(٣) زيادة يقتضيهما السياق

(٤) في الأصل (الذي) توهم

٩٧. —————

وكما قال :

٩٨- مهلاً لعادل قد جريت من خلقي

إني لجهنم لألقوا، وإن عشتوا^{٩٨}

وكما تظهر الحركة هنا التي هي من أصل البناء للعاجية، أن تتحرك يها
وذلك قول الشاعر:

٩٩- ما أن رأيت ولا ترى في مشي

كجواربي ياغير بالصعرا^{٩٩}

وقال:

١٠٠- فيوما يراقبنا الهوى غير ماضي

ويوما ترى فيهم شواً تقول^{١٠٠}

وعلى هذا قوله

١٠١- قد عجبته مني، ومن يُعجبها

١٠١. —————

(١) مرصع العجناج ويصعد (من طول اسلاك وظهور اسلاك) وهو في ديوانه (مجموعة لا يوزن) / ٤٧،
والكتاب ١٦٦/٢، والمصنف ١٢٢، واللسان (ظفر) ٤٢٠/١١.

(٢) ظهرت لغضب من لم يصاحبه، نسب له في الكتاب ١١/١ و ١٦١/٢، الضراريات، م ٢٠، واللسان
(ظفر) ١٢٠/١١.

(٣) البيت لم اعتمد في تصحيحه لطرفة (بولاق) ٥١٦/٢، وإسالي الزجلاني ٤٢، وشرح المصنف
١٠١/١٠.

(٤) البيت ليعبر من عطية، وهو في ديوانه ١٢٢، والمجموعة ١٢٤/١، والكتاب ٤٩/٢، وشرح المصنف
١٠١/١٠.

(٥) فروع الغرزدل ويصعد، ظا راتني خلفاً لمولود، نسب له في الفهر ١١/١، ولم ينسب في الكتاب
٥٩/٢، اللسان (ظفر) ٩٤/١٥ و (ظفر) ١٦٠/٢٠٠.

وعن هذا قول الآخر في الفعل

١٠٢ - ألم يأتني، والأنباء تنمي

٥٥ - - - - -

فهذا أسكنه من الضمة التي قدر حذفها للجزم، كما يحذفها من (يضرب)
ونحو ذلك من التصحيح الذي تعمله الحركات، ولا يمتنع شيء منها أن تدخل
طوي. وإنما قول الآخر:

١٠٣ - إذا العجز غلبت فطلق

ولا شرساعة، ولا تعلق^(١)

والقول الآخر :

١٠٤ - وتضحك مني شيئاً عيشية

كأن لم ترى قبلي أميرة يملئ^(٢)

(فترساعاً) لا يستقيم أن تقدر فيه ما قدرته في (ألم يأتني). ألا أن الألف
سببية بالياء فأجريته مجراها. وكذلك قوله: (كأن لم ترى). وبعض البغداديين
يذهب في ذلك على ما حكى لي أنه حذف لام الفعل للجزم. وأن هذه الألف هي
المبدلة من الهمزة، وليس هذا بالواسع على أن سيويوه قد حكى الراء. والكلمة^(٣)
فقياس هذا قياس لم قرأ في قول الشاعر.

(١) البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العجلي في ليل الربيع بن زياد الجعفي، ومجوزة (أما لا ت
أبوء بني زياد) حسب له في الكتاب (الهامشي) ١٥٢/١، وشرح الفصائل ٢٨/٨، ولم يفسد في
الكتاب ٥٩/٢، والإنصاف ٢٠/١ وشرح الفصائل ١٠٠/١-١٠١.

(٢) البيت من الرجز مرثية بن العجاج، وهذا في شرح الفصائل ١٠٦/١ والإنصاف ٢٦/١ والذوق
٢٨/١، والمجى ١/٢٤.

(٣) البيت لعميد، وهو بن وهاب الجاهلي من قصيدة فلقها حين وقع في أسرهم، حسب له في
المجى ٢٤/١ وشرح الفصائل ٥٠/٥ و ٩٥ و ١١٦/٩ (المصدر).

(٤) اللسان (طبعة بيروت) ١٥٦/١

والحرف الآخر هو ما ينوي في حرف إعرابه الحركات الثلاث، ولا يظهر
شبهة منها في حالة من أحوال الاسم فهو نحو إرجاء، والعصاة، والمغلي، والمثني،
وسمري، والمصري، والأرطى، وحباري، وحبل، والمترقي، فحرف الإعراب في هذا
المقابل يكون على صورة واحدة في الرفع، والنصب، والجزم، تقول هذا للمعر،
ورأت المغلي، ومرتت بالمغلي، فتستوي الصورة في الأحوال الثلاث في ظاهر
اللفظ، والحركة مقبضة متوطة، بذلك على ذلك إقلاب الالف في هذه الأشياء إلى
الالف، ولولا تقدير الحركة، لم تقلب إلا ترى أنهم قالوا (الواو) و (ولي)
فصحت الحروف حيث كانت في مواضع سكنٍ، وتقول (مخزونا) و (رمينا)
فتصححهما لسكونهما، ولا قلب كما قلبت في (غز) و (رسم) حيث كانا في
موضع حركة، وكذلك هذه / ١٦ آ اللامات، انقلبت إلى الف لكونها في مواضع
الحركة، وتقدر ذلك فيها، وهذا مما يدل أن الغرض من الأسماء أن تكون
معوضة للعوامل، والأخبار عنها، ألا ترى أن الحركة تجب لها بالعوامل، وأنه لا
تجد لهذه الأسماء حالاً تصح فيها هذه اللامات فهذا من أمر الاسم يدل على
الغرض فيه، الأخبار عنه، وما جرى مجرى الأخبار من التعريض للعوامل، وليس
العصاة، والرجاء في هذا كغيره، ورمي لأن الحركة في الفعل حركة بناء، وحركة
الاسم حركة إعراب، والإعراب لا يكون إلا بعوامل، فالوجه فيه ما ذكرناه، فاما
قولك هو يفتش، وفي النصب، لن يفتش، فالالف في الموضعين في تقدير حركة،
والحركة توجب القلب، إذا كانت ضمة، كما توجه إذا كانت فتحة.

إلا أن هذه الحروف كلها تجتمع في الحذف للجزم لعاقبتها الحركة، فإنها
من جنسها، فكما حذف الحركات للجزم، كذلك حذف هذه الحروف له، وما
يختلف آخره بالحروف على ضربين أحدهما أن يكون الحرف زائداً، والآخر أن
يكون الحرف غير زائد.

وغير الزائد بمقتضى الضميرين بالقاء والعين واللام، والزايد هو تنوين التلاطفة

(١) الشيلزبات ١١٢/٦ - ١٢٩ (مسألة في المعاني والرماسي) -

تصغر الحركات الثلاث بعد الياء التي هي علامة الضمير، وفي مثل الإثنين والتجمع المذكور، وذلك لسكون أنت ضميرين، وإثما ضميرين، وإثما ضميرين، فهذه النون في دالها على الرفع، وكونها علامة له، بمنزلة الضمة في قوله: هو يضرِب. ومن ثم حذفت حيث تحذف الضمة، ألا ترى أنك تقول: هل ضميرين؟ وهل ضميرين؟ فتحذف هذه النون في الموضع التي تحذف فيها الرفع من الفعل. وتحذفها أيضاً في الجزم. وتضم النصب إلى الجزم هنا كما ضمنت النصب إلى الجر في الاسم فهذا الحرف الثالث.

فأما غير الثلاث، فإن لامت الفعل إذا كان ياء، أو واو، أو ألفاً متطلباً عن أحدهما، فاحذف في الجزم لمساويتها الحركات، ومجانستها لها، صار ثباتها يدل على غير الجزم. كما صار ثبات الحركات في الأفعال المضارعة دالاً على الإعراب. فأما الألف في يضي ثباتها ثبت في حال الرفع، والنصب.

وتجوز الياء التي هي زائدة في نحو يسلمني مجرى هذه اللامات في الحذف للجزم. فالحذف في هذين الضميرين قد جرى في كونه إعراباً مجرى الحركة، كما أجريت الحركة مجرى الحرف في غير هذا الموضع من كلامهم. وإنما كان كذلك لأن هذه الحركات وإن كان الصوت بها نقص من الصوت بالحروف، من حيث كانت خارجة من مخارج بعض الحروف، ألا ترى أن الصوت ببعض الحروف، أزيد منه في بعض؟ ولا يخرج ما يزيد الصوت فيه عن الآخر من مساواته له في أنه حرف كما أنه حرف، وإن اعتد به إعتد الانقاص الصوت، فكذلك قام الحرف مقام الحركة، كما قامت الحركة مقام الحرف. ومما جرى الحرف فيه مجرى الحركة أن الاسم إذا كان ساكن الأوسط مؤنثاً معرفة، فمن العرب من يصرّفه. فإذا تصدق الأوسط نحو: قدّم، لم يصرّفه أحد، كما أنه إذا كان على أربعة أحرف نحو: خلق وزينب، لم يصرّفه أحد، فقد عودت الحركة بالحرف هنا، وأجريت مجراء.

ومما أجريت الحركة فيه مجرى الحرف، أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف

أحدهما ساكن. كان الآخر منه ألفاً فإذ حذفته إذا أضفت إليه، كنت مخيراً في إبدال
 الواو من الألف وحذفها وذلك قوله في حبل: حبلوي. وحبل. وفي موسى:
 موسى. وموسى ٥٥ فإذا كان على خمسة أحرف آخره ألف، حذفت الألف. ولم
 تبدل منه الواو. كما أبدلت في القباب الأول، وذلك قوله في سراي: وسراي.
 سراي وسراي ٥٦. وكذلك لو كان الحرف على أربعة أحرف آخره ألف
 مشددة الحركات، تقول في جعزي وطوي: جعزي، طوي. فتحذف الألف كما
 حذفتها من ذوات الضمة. فقد عدل بالحركة هذا الحرف. كما عدل بها في
 باب (قدم) فلما جرت الحركة مجرى الحرف في هذه المواضع، كذلك جرى
 الحرف مجرى الحركة في ما ذكرت لك في كونه إعراباً كالحركان. فلما قولهم:
 لم يكن. قول من قال: لم يك (إنها إن تك متقلاً حياً...) ٥٧ وحذف القون هنا
 لأنها حذفت في حال السكون بعد حذف الحركة للجزم لكثرة الاستعمال حرف
 يشابه هذه الحروف القليلة ويجرى مجراها. ألا ترى أنهم بدعوتها كما بدع
 بعضهما في بعض وتزاد في مواضع زيادتها، وتحذف لانتفاء الساكنين في نحو:
 (...أحد الله) ٥٨ و (حصيد الذي ألحق ناره). فأبدلت منها في: رأيت زيدا، و
 (...انسقعا...) ٥٩ وأبدلت من الواو أيضاً في: صنعاني. وبهراني. ألا ترى أنها لا
 تغلو من أن تكون بدلاً من الهمزة، أو الواو في (صنعاني). فإن أبدلتها من
 الهمزة، لم يسهل ذلك لتباعد ما بينهما وأنه لم تبدل إحداهما من الأخرى
 لتقاربهما والتباعد، فإنما لم يستقم إبدالها من الهمزة، لذلك علمت أنها بدل من
 الواو التي / ١٢ ب تبدل من الهمزة في الإضافة. فلما جرت القون مجرى هذه
 الحروف، شبهت بها أيضاً ساكنة في هذا الوضع. لحدوث الجزم. كما حذفت
 الواو، والياء، والألف الواقعة لهن في السكون، وكونها لامة. واللامات تضعف

(١) السطر الشجرانيات ١١١ - ١٢ ب (مسألة في الضيف إلى موسى اسم رجل).

(٢) لغتان ١٩/٣١.

(٣) الإخلاص ١/١١٩ و ٢. هذه قراءة أبي عمرو (يضم الدال). معاني القرآن الفراء ٢٩٩/٣.
 وكتاب السبعة ٢٠١ المسكوي ١٢.

(٤) القطر ٩١ / ١٥.

من المعينات، والحذف عليها إشد تسلطاً كما أن القاءات أقوى من المعينات. إلا ترى أن اللام تعقب عليها حركات الإعراب، وبسبب الإضافة، والتعريف، لانتفاء الساكنين، فصحفت هذه التون في الجزم ساكنة لهذه التشابه. وإذا تركت، لم تحذف لزوال شبهتها بهن بالحركة، ألا ترى أن هذه الحروف يقاب عليها الساكن. ولا تعرب بالكسر في موضع. فلما صارت هذه التون في موضع تحرك بالكسر ما بينها فثبتها في (لم يكن) القوم: (لم يكن الذين كفروا...) ^{٥٥}.

من قال: لم يك زيد منطلقاً فقد جاء في بعض الأشعار محذوفة، وهي في موضع حركة.

انشدوا:

لم يك الفصل على أن هاجه

رسم نادر قد تعقي وشر ^{٥٦}

فهذا إن قلت: فيه أن الجزم لطفه قول الحاق الساكن، وإجتماعه معه. فكان الساكن لحق، وقد مضى الحذف في الحرف، ونظير هذا إتيان من انشد:

١٠٥- فغضى الطرف أنك من نعيم

_____ = = = = = ^{٥٧}

حرك الساكن الأول، فلحق الساكن الثاني، وقد مضى الحذف بالفتح للساكن الأول، فكانه لحق الساكن، وقد مضى الحذف في الحرف، وإن شئت، قلت: أن الحركة هنا كانت لانتفاء الساكنين لم يعد بها وكان الحرف في نية ساكن فلما كان يحذفها ساكنة، كذلك يحذفها إذا كانت في نية ساكن. فلما

(١) الآية ٩٨ / ١

(٢) الشاهد رقم (٤٢) / ٧ ب.

(٣) هذا حسو روت لوسور بن عطية، ومبين (فلا كما بلغد ولا كلاب) وهو في ديوانه (طبعة دار المعارف) ٨٥، والأشقي (بولاق) ٢٢/٥٥. ونسب له في أخرج القسطل ١٢٤/٩. ولم ينسب في الكتاب (السنن) ١٦٠/٢.

حذف هذه النون. فعلى ما ذكره الله من استعمالهم (١٠١) ثم حذف الحزيم
 هي وحدها لا الحزيم والحركة وانصرف جميعاً بأن حذفها لا يسوِّج فلما
 حذف النون في التثنية والجمع. وهي متحركة. فلأن الحركة للسكون. وحركة
 إلتقاء الساكنين في تقدير السكون. فكلُّ الحذف لحق شيئاً واحداً

وتنظير قولهم (لم يَدُ) في أنه حذف لحق بعد حذف قولهم لم أبالي فحذلت
 الياء للحزيم ثم كثر استعمالهم (لم أبالي). فكانت الحركة حذفت للحزيم. كما
 حذلت النون للحزيم في (لم يكن). فصار (لم أبالي) فاعظم ثم قيل (لم أبالي) في
 أولئك ثم حذفت الألف لإلتقاء الساكنين. فصار (لم ليلى) (١٠٢) وزعم الخليل أن
 فروعاً يقولون لم أبله فلهذا هم الذين حذفوا الألف من (لم ليلى) لأنهم
 الساكنين. ثم حركوا اللام بالكسر لإلتقاء الساكنين إنها وهي الياء ولم يردوا
 الألف المحذوفة لإلتقائهما. وإن حركت الساكن الذي من أجله حذفت الساكن
 الأول. لأن حركته لإلتقاء الساكنين وكذلك كان ينبغي أن يكون ما أشبهه لم
 زيد

١٠٦- أبها عند الله يا فضالة أجبره الرميح ولا تهابة^(١)

كان القياس أن لا تزد الألف. كما يردون^(٢) في (لم أبله). وريدها ضعيف.
 لكون الحركة لإلتقاء الساكنين. ألا ترى أن قياس هذا أن تقول نوعي قيل
 وهذا لا يقال ويضعفه أيضاً قولهم رعت المرأة فلم يردوا اللام مع تحرك
 الساكن الذي من أجله حذفت. فكذاك كدس قياس هذا ألا أنه جعل الحركة مع
 اللازمة لإضافة الوزن والقافية. وقد قاموا مع ذلك. (ربا) فادغموا وتنظير هذا في
 الضعف قول الآخر

(١) الشرح لقرينة م ١١٩/١٤

(٢) شبيه لم عند سبعة نواصر لأن زيد ١٢. والوجه ٥٠/١ و ٥٩. والشاهد فيه لا يجر
 والمجرم على البناء للمجهول

(٣) في الأصل (يُردوا) نوعها

رد السلام كما رد الأول (العين) للضرورة، ولا تقبل بفت التراق وشبهه في الكلام إلا بالحذف، وترك الإعتناء بالحركة، وقد يمكن في هذا أن يكون حذف نون الثقلة للضرورة، فلا يكون الالف علامة للضعف، وتكون كقول الآخر

١٠٨- إني كليب أن همي هذا - - - - -

فكما لا يكون هذا إلا هي حذف النون، كذلك يجوز أن يكون ما في البيت الآخر على حذف النون، وقد كان أبو بكر أجازة مرة في قول الشاعر:

١٠٩- قد سالم الحيات منه القوما - - - - -

أن تكون القسمان خاطئين، وحذف النون، كما حذفت في ما ذكرت الله، وهذا غير معتنع.

(ثمت المسائل العسكرية بعمد الله وهونه، وكان الفراغ منها في يوم السبت العاشر من شهر جمادى الآخرة من سنة خمس عشرة وستمائة، على يدى العبد الضعيف المقر بذنبه الراجي عفو ربه، أحمد بن تميم بن هشام الكلبى بمدينة السلام للصروسية، على الأصل التقول منه بخط ابن بلبل، وكان فيه إسقاط كلمات، وتصحيحات مواضع، أصلت في نسختي هذه بعضها، ولت كتابتها، وعلمت على الباقي إلى الفراغ، إلى معاودة النظر فيها، إن شاء الله تعالى، والحمد لله رب العالمين، والصلاة على محمد وآله^(١)).

(١) البيت لأمروء القيس، وهو في ديوانه (طبعة دار الفنون) ١٦٤، ونسب له في شرح الفصل ٢٨/٩، ولم ينسب في النسخة (المصدر) ٩٢/١ و ١٦٤.

(٢) البيت للأعشى بدمر على جرير وهوى (فلا التوف، ولكن الألفلا) ديوانه (طبعة بيروت) ٤٤، والفردة (بولان) ٢/١٠٠ والقول (الذ) ٢١٤/٢١.

(٣) فرجان إلى أحمد بنى عيسى وجمعه (الأقوال والقصائد الضعفاء) نسبة سيبويه إلى بني عيسى في الكتاب ١٤٨/١ ونسبه الأعم إلى العجاج ١٤٨/١، ولم ينسب في النسخة ٩٣/١ والقول (شعر) ٣١٩/١٢.

(٤) العسكرية ١٢ ب.

أهم المصادر والمراجع

- ١- إبراهيم أنيس (مكتور)
 - في اللهجات العربية - القاهرة - ١٩٦٥م
 - من أمداد العربية - القاهرة - ١٩٦٦م
- ٢- إبراهيم الصاعقاني (مكتور)
 - دراسات في اللغة - مطبعة العاني - بغداد ١٩٦١م
 - العربية بين أمسها وحاضرها - دار الحرية - بغداد - ١٩٧٨م
 - الفعل زمانه وأينيته - مطبعة العاني - بغداد - ١٩٦٦.
 - لغة اللغة المقارن دار العلم للملايين - ط٢ - بيروت ١٩٧٨م .
- ٣- إبراهيم مصطفى :
 - أمداد النحو - مطبعة لجنة التأليف - القاهرة - ١٩٥٩م
- ٤- ابن الأثير :
 - الكامل في التاريخ - المطبعة النورية - مصر.
- ٥- الأخطل :
 - شعر الأخطل - طبع الأب أنطوان صالحياني اليسوعي - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٣٥م.
- ٦- أمروء القيس :
 - الديوان - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨م.
- ٧- ابن الأنباري (كمال الدين بن محمد)
 - الإنصاف في مسائل الخلاف - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- مطبعة السعادة - ط 1 - مصر - 1961م
- نزعة الانبياء في طبقات الانبياء - مطبعة القدسي - مصر
- ٨- برجشامراس :
- التطور النحوي - القاهرة - 1979م.
- ٩- بروكلمان (كارل) :
- تاريخ الادب العربي - ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار - ط ٣ - دار المعارف مصر 1974م.
- ١٠- بشر بن أبي خازم:
- البيان - تحقيق عزه حسن - دمشق 1979هـ.
- ١١- البغدادي (عبد القادر بن عمر)
- الخزائن - مطبعة بولاق - مصر.
- الخزائن - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار الكتائب العربي - القاهرة 1967م.
- ١٢- القيريزي (أبو زكريا يحيى بن علي)
- شرح القصائد العشر - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة القدسي - ط 1 - مصر 1962م.
- ١٣- ابن تغري بردي:
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - دار الكتب - ط 1 - مصر 1933م.
- ١٤- تمام حسان (دكتور) :
- اللغة العربية معناها ومبناها - مطابع الهيئة المصرية - مصر 1973م
- ١٥- ثعلب (أحمد بن يحيى 291هـ)
- مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار المعارف - مصر 1968م.
- ١٦- الجاحظ (عمرو بن بحر):
- البيان والتبيين - تحقيق عبد السلام محمد هارون لجنة التأليف - مصر.

١٧- الجرجاني (عبد القاهر) :

- دلائل الإعجاز - دار المعرفة - بيروت ١٩٧٨ م.

١٨- الجرجاني (علي بن عبد العزيز)

- الوساطة بين المتنبي وخصومه - مطبعة العرفان - صيدا ١٣٣١ هـ

١٩- ابن الجوزي :

- تهذيب النشر في انقراض العذر - تحقيق إبراهيم عطوة - مطبعة

مصطفى الحلبي - مصر ١٩٦١ م.

٢٠- جرير بن عطية :

- شرح الديوان - محمد إسماعيل الصاوي - مطبعة الصاوي - ط ١ -

مصر.

٢١- جرير والغزني :

- النقائش بين جرير والغزني - تحقيق بيخان - لندن ١٩٠٨.

٢٢- ابن جني :

الخصائص - تحقيق محمد علي الشجار - مطبعة دار الكتب - مصر

١٩٥٥ م.

- للمصنف - تحقيق علي النجدي، نصف - عبد الفتاح شلبي - القاهرة

١٩٦٩ م.

- للمصنف لكتاب التصريف للمازني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله

أمين - مطبعة مصطفى الحلبي ط ١ - مصر ١٩٥٤ م.

٢٣- جواد علي (دكتور) :

المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام - مطبعة دار العلم -

٢٤- حسن عون (دكتور) :

الغلة والنحر - مطبعة زويال - ط ١ - الإسكندرية ١٩٥٢ م.

٢٥- الحموي (ياقوت) :

- معجم الأدياء - مطبعة الحلبي - ط ١ - مصر.

- معجم البلدان - لا ييزك - ١٩٦٨ م.

٢٦- الخطيب البيهقي :

- تاريخ بغداد أو مدينة السلام - مطبعة السعادة - مصر ١٩٣١م.

٢٧- ابن خلكان:

- وفيات الأعيان وأنباء الزمان - تحقيق محيي الدين عبد الحميد - مطبعة

السعادة - مصر ١٩٤٨م.

٢٨- الخليل ابن أحمد الفراهيدي :

العين - تحقيق الدكتور عبد الله درويش - مطبعة العاني - ط١ - بغداد

١٩٦٧م.

٢٩- ابن خيّر الأنصاري :

- فهرست ابن خيّر - ط٢ بيروت ١٩٦٣م.

٣٠- خير الدين الزركلي :

- الإعلام - ط٣ - دمشق.

٣١- ابن تيمية :

- الإشتقاق - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة السنة الحميدية ١٩٥٨م.

- جمهرة اللغة - مطبعة مجلس دائرة المعارف - حيدر آباد - الهند

١٣٤٤هـ.

٣٢- أبو مؤاد الأيبكي :

الديوان - تحقيق يوسف فون غرنباوم - دار مكتبة بيروت ١٩٥٩م.

٣٣- الذهبي :

- تذكرة الحفاظ - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد

١٩٥٨م.

٣٤- رمضان عبد التواب (دكتور):

- أصول في فقه العربية - مطبعة دار الصلبي - ط١ - مصر ١٩٧٣م.

- لحن العامة والتطور اللغوي - مطبعة دار المعارف - ط١ - مصر ١٩٦٧م.

٣٥- الزبيدي (محمد مرتضى):

- تاج العروس - دار صادر - بيروت ١٩٦٦م.

- ٣٦- الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق) -
- الأمازي - تحقيق عبد السلام محمد هارون - مطبعة المدني - ط ١ - مصر
١٣٨٢هـ -
- الإيضاح - تحقيق مازن المبارك - مطبعة المدني - مصر ١٩٥٩م.
- الجدل - مطبعة مكتبة كنيك - ط ٢ - باريس ١٩٥٧م.
٣٧- الزمخشري :
- أساس البلاغة - دار صادر - بيروت ١٩٦٥م.
- ربيع الأبرار - مخطوط - دمشق - رقم ٣٢٦٣.
- الكشف عن خفايا نواظم التنزيل - دار الكتاب العربي - لبنان.
٣٨- زهير بن أبي سلمى:
- شرح الديوان - مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٤٤م.
٣٩- أبو زيد :
- أنوار - تحقيق سعيد الخوري - بيروت ١٨٩٤م.
٤٠- أبو سعيد الأبي الوزير
- كتاب نثر الدرر - مخطوط - كوبر بلني رقم ١٤٠٣
٤١- ابن سلام (محمد بن سلام الجعفي ٢٣١هـ):
- طبقات فحول الشعراء - تحقيق محمود محمد شاكر - دار المعارف -
مصر ١٩٥٢م.
٤٢- سيبويه :
- الكتاب - مطبعة بولاق - مصر ١٣١٦هـ -
٤٣- ابن سيدة (علي بن إسحاق) ١٥٨هـ):
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة - تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار
ط ١ - ١٩٥٨م.
- التكميل - بولاق - ط ١ - مصر ١٣١٦هـ -

11- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل):

- الأصول في النحو العربي - تحقيق الدكتور عبد المحسن العنتلي الجزء الأول مطبعة اللعان - القنفذ ١٩٧٣م.

الجزء الثاني - مطبعة سلمان الاطفي - بغداد ١٩٧٣م.

12- السمراني (يوسف بن أبي سعيد ٣٨٥هـ)

- اخبار النحويين المصريون - تحقيق محمد عبد النعم الطخامي - ط ١ - مصر.

- شرح أبيات مسيحية - تحقيق الدكتور محمد علي الريح - مطبعة دار الفكر - مصر ١٩٧٤.

13- السميوطي (عبد الرحمن جلال الدين):

- الأشباه والنظائر - حيدر آباد - ط ٢ - الدكن ١٣٥٩هـ

- الإقتراح في علم أصول النحو - تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة - ط ١ - القاهرة ١٩٧٦م.

- بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة - تحقيق أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي - ط ١ - مصر ١٩٦٤م.

- طبقات الحفاظ - تحقيق علي محمد عمر - مطبعة مكتبة وهبة - مصر.

- الزهر - تحقيق علي محمد الجبالي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - مطبعة عيسى الحلبي - مصر.

14- الشكيطي:

- الدرر القوامع على جمع الهوامع - مطبعة كردستان العلمية - ط ١ - مصر ١٣٦٨هـ.

15- الصبان:

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الالفية مع شواهد العيني - دار إحياء الكتب العربية - مصر.

٤٩- الطبرسي :

مجمع البيان في تفسير القرآن . دار الحياة - بيروت ١٩٦٦ م.

٥٠- العامل (المفيد محسن الأمن):

- أعيان الشيعة - مطبعة الإقنان - دمشق ١٩٤٦ م

٥١- عبد الجبار علوان:

- الشواهد والإستشهاد في النصر - مطبعة الزهراء - ط١ - بغداد ١٩٧٦ م

٥٢- عبد التعال الصعدي :

- النحو الجديد - الطبعة النموذجية - مصر ١٩٤٧.

٥٣- عبد الفتاح شلبي (دكتور):

أبو علي الفارسي - مكتبة النهضة - القاهرة ١٩٥٨ م

٥٤- العجاج :

- الفيوان - نشر وإيم بن الورد - لايبزك ١٩٠٣ م.

٥٥- النهرى:

- مجموع أشعار العرب . طباعة وإيم بن الورد - لايبزك ١٩٠٣ م

٥٦- العسقلاني (أحمد بن حنبل):

.. لسان الميزان - مطبعة مجلس دائرة المعارف - الهند ١٣٣٠ هـ.

٥٧- إبن مصطفى:

- المقرب - تحقيق الدكتور عبد الستار الجوارى- وعبد الله الجبوري -

بغداد

٥٨- أبو علي النحوي:

.. الأختار - منظوم - دار الكتب نحو ٥٢.

- الأشغال - رسالة ماجستير - محمد حسن إسماعيل - كلية آداب عجم

شعب القاهرة.

المسام الأخيار - تحقيق الدكتور علي جابر منصور - مجلة الورد ٩٠

ع ١ - بغداد ١٩٧٨.

١٠ الإيتساح الاقتصادي - تحقيق الدكتور حسن شاذلي مرعود - ط ١ - دار
القائف - مصر ١٩٦٩ م.

- البصريات - مخطوط - معهد المخطوطات - نحو ١٥١.

- الحجة - مخطوط - جامعة القاهرة - لفة ٢٤٠١٢

الحجة - تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي - دار الكتاب العربي - مصر

- العلييات - مخطوط - دار الكتب نحو ٤ ش.

- المضدييات - مخطوط - ظاهرية - دمشق عام ٧٧٩٩.

- كتاب الشعر - تحقيق الدكتور علي جابر منصور - مجلة المورد - م ٩ -
ج ١ - بغداد ١٩٨٠ م.

المسائل الفيزيائية - مخطوط - معهد المخطوطات - جامعة الدول
لعربية ١٣٧٩.

- المسائل الفيزيائية - رسالة بكالوريوس - علي جابر منصور - كلية الآداب
- جامعة عين شمس - مصر ١٩٧٦ م.

٥٩- عمر فروخ :

- تاريخ الأدب العربي - دار العلم - ط ١ بيروت ١٩٦٧ م.

٦٠- العيني :

١ شرح شواهد شروح الألفية - بهامش خزنة الأدب - بولاق - مصر
١٢٩٩ هـ.

٦١- فتحي عبد الفتاح الدجني :

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي - مطبعة وكالة للطبعات - ط ١
الكوييت ١٩٧٤ م.

٦٢- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زيار ٢٠٧ هـ) ١

- معاني القرآن - تحقيق محمد علي النجار - مطابع سجل العرب - مصر.

٦٣- الفريدي ١

- شرح ديوانه - الصاوي - مصر ١٣٥٤ هـ.

٦٤- الطبريزي أبيادي :

- البليغة في تاريخ أئمة النعة - تحقيق محمد المصري - دمشق ١٩٧٢م.
- القاموس المحيط - الطبعة الحسينية المصرية - ط٢ - القاهرة ١٣٤٤هـ.
٦٥- الفخري (إسماعيل أبو القاسم):

الأمالي - مطبعة دار الكتب - ط٢ مصر ١٩٢٦م.

٦٦- ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم ٢٧٦هـ) :

- ذرعي مشكل القرآن. تحقيق السيد أحمد صقر. دار أمية الكتب.
- الشعر والشعراء - مطبعة دار الثقافة - ط٢ - بيروت ١٩٦٩م.

٦٧- القفطي (علي بن يوسف) :

- أنباء الرواة - تحقيق محمد أبو الفضل - دار الكتب - القاهرة ١٩٥٠م.

٦٨- البيهقي بن ربيعة:

- الديوان - تحقيق إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢م.

٦٩- ابن عساح :

- كتاب السبعة في الفرائد - تحقيق الدكتور شوقي خليف دار المعارف -
مصر ١٩٧٢م.

٧٠- محمد بن يزيد (القرطبي):

- المختضب تحقيق عبد الخالق عسيه - مطبعة المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية - القاهرة ١٣٨٨هـ.

٧١- القزويني (مهدي) دكتور:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي (أصالة ومنتهاج) - مطبعة الزهراء - بغداد
١٩٦٠م.

- مدرسة الكوفة - مطبعة مصطفى الحلبي - ط٢ - مصر ١٩٥٨م.

٧٢- القرطبي:

- معجم الشعراء - تحقيق عبد الستار فرج - مصر.

- نور القيس المختصر من القيس - تحقيق روبرت زلهيم ١٩٦٤م.

٧٣- القزواني :

- شرح ديوان الحماسة - تحقيق عبد السلام هارون لجنة التأليف - مصر
١٩٥٦م.

٧٤- المعري (أبو العلاء) :

- رسالة الفطران - تحقيق طه الشاطي - ط ٥ - مصر.

٧٥- الميداني (أحمد بن محمد ٥١٨هـ) :

- مجمع الأمثال - تحقيق محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعديّة - ط ٢
- مصر ١٩٥٩م.

٧٦- الفحاح (أحمد بن محمد) :

- شرح أبيات سيويه - تحقيق الدكتور زهير غازي - مطبعة المعري - ط ١
- النجف ١٩٧٤م.

٧٧- ابن الفديك :

- القهرست - دار المعرفة - بيروت .

٧٨- أبو نصر (الحسن بن أحمد ٢٨٧هـ) :

- شرح الأبيات المشككة الإعراب - مطبوع - دار الكتب نحو ٦٤٠س.

٧٩- البهليليون :

- شرح أشعار البهليليون - السكوي - تحقيق عيد المستار فراج - مطبعة
الدينى - مصر ١٣٨٤هـ.

٨٠- ابن هشام (عبد الله بن يوسف) (٧٦١هـ) :

- الإعراب عن قواعد الإعراب - مطبعة مجازي - القاهرة.

- مغني اللبيب - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة الدينى -
مصر ١٣٨٧هـ.

٨١- ابن يعقوب :

- شرح المقفّل - نشر محمد متري عبده للطبعة الثانية - مصر.

الآيات القرآنية

رقمها	الآية	رقمها	المسألة
١٩٢	«لا تجزي نفس عن نفس شيئا»	٢	البقرة
٢٢٣	«ولا تغنيار والنفق»		
٢٨٨	«يتراصن بالقتل»		
٧٥	«من أن أهلكه بذنابه»	٣	آل عمران
١٩٠	«والجلائل الليل والنهار الآيات»		
٣	«ذلك أدنى ألا تعجلوا»	٤	النساء
	«مقل أرايتكم أن أخذ الله سمعكم	٦	الأنعام
٤٦	«وأبصاركم»		
	«ولتصيح إليه أفئدة الذين لا يؤمنون		
١١٣	«بالآخرة»		
١١٧	«إن ربك هو أعلم من يصلح من سيده»		
٢٠	«وما وري منهما من سوءاتهما قبل	٧	الأعراف
٥٣	«لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد»		
	«سواء شأنيكم أذعنتموهم أم أنتم		
١٩٣	«صامتون»		
٣٠	«وقالت اليهود عزيز بن الله	٩	التوبة
٦٢	«يعجلون بالله أنكم ليرضوكم»		
١١٧	«من بعد ما كاد يزيح القلوب فريق منهم»		

يونس	٦٠	«ويعيشون من دون الله ما لا يحضرهم ولا يتعلمهم»	٦٨
		«وجزاء سنة يمشوا»	٦٧
هود	٦١	«ومن وراء إسحاق يعقوب»	٧١
		«أكثر مكشوحا»	٦٨
يوسف	٦٢	«يوسف أعرض عن هذا»	٦٩
		«إن كنتم للرؤيا تعبرون»	٦٣
إبراهيم	٦٤	«قل العبادي الذين آمنوا يتقوا الصلاة»	٣١
الأنحل	٦٦	«إن في ذلك لآية»	٦١
		«نستقيم معا في بطون»	٦٦
		«ما لا يملك لهم رزقاً ولا يسقطهون»	٧٣
		«وإن ربك ليحكم بينهم»	١٦٤
الأنعام	٦٧	«وقل — ألقى في الحسن»	٥٣
الأنعام	٦٨	«ذلك ما كنا شوخ»	٦٤
مريم	٦٩	«أصمع بهم وأبصر»	٣٨
		«يا آية لم تعبد»	٤٢
		«فليندد له الرحمن هناك»	٧٥
الأنعام	٧٢	«هيهات هيهات لما توعدون»	٣٦
		«أبصركم لكم إذا متم، ويحكمكم	٣٥
		ثوباً وعظماً أنكم مفرجون»	٢٥
الأنعام	٧٤	«ويعلمون أن الله هو الحق المبين»	٥
الأنعام	٧٥	«فهي تمر عليه بكثرة وأصوات»	
		«يوم يرون لللائكة لا يقرى يومئذ	
		للمجرمين»	٢٢
		«أفأنا الذي يمد الله رسولا»	٤١
الأنعام	٧٧	«وذلك لكم»	٧٢

المسكوك	٢٩	« انصحب الناس ان يتركوا ان يفراروا »	٢
		« انا »	٢
		« ان الله يعلم »	٤٢
القدس	٣١	« بها ان الله مطلق حية »	١٦
سبا	٣٤	« بينكم اذا من انتم كل منكم انكم اني »	
		« خلق حية »	٧
باسي	٣٦	« وضرب لنا مثلا ونبي خلقه »	٧٨
الصافات	٣٧	« وارسلناه الى ماية الف نبي »	١١٧
الشورى	٤١	« جزاء سيئة سيئة مثله »	٤٠
الزخرف	٤٣	« وانني عتد »	٥٣
المنان	٤٤	« انك انت العزيز الكريم »	٤٩
الواقعة	٥٦	« يظرف ظوهم .. وكفى »	١٨ و ١٧
		« يظفر من »	٢٢
الملك	٦٧	« بها من »	٣٠
الحاقة	٦٩	« خذ به فطوره »	٣٠
الإنسان	٧٦	« من فطه فطره »	١٦
الفيل	٩١	« وانك انك يفسد »	١
		« وانك انك يفسد »	٢
		« ان سعيكم انك »	٤
الحمد	٩٣	« وما يدركك وما قلا »	٣
العلق	٩٦	« انك يعلم بان الله يرضى »	١٤
		« انك يعلم بان الله يرضى »	١٤
البينة	٩٨	« انك يعلم بان الله يرضى »	١
الزلزلة	٩٩	« انك يعلم بان الله يرضى »	١
العديات	١٠٠	« انك يعلم بان الله يرضى »	١
الإخلاص	١١٢	« انك يعلم بان الله يرضى »	١٠١

الشواهد الشعرية

رقم الشاعر	مكانه	مصدره	تأريخه	الصفحة
٣٨	المعراج	خالد	وفاء	
٩٩	—	ما بين رابث	بالصغراء	
٧٠		رب عسقي	السيد	
٥٤	العمير السلوي	فريزاد	تجويد	
٦٥	كعب بن سعد	وداع	محبوب	
١٠٥	جرير بن عطية	لفظي	كلاية	
٦٧	أبو ذؤاد	يوسفان	حبا	
٦٧	المعراج	حنين	كتبا	
		—	القربا	
٨٥	رؤبة بن المعراج	مثل	القصيدا	
٨٣	الزائدة	إني كائن	مكاتب	
٨٦	—	ما بال	جفت	
٩٢	عبد الله بن قيس	نضر	الطاحات	
٩١	جرير بن عطية	متفدا	تولجا	
٦٥	الأحشى	لسنا	بمحصدا	
١٩	رؤبة بن المعراج	لرپت	السلودا	
		مرجلا	الجودا	
٨٦	إبراهيم بن هرمة	أمن ثغلت	العواد	

٦٩	عريد بن الصفة	تلقوا	فردى
٥٧	طرفة بن العبد	ألا أيها	مطفي
٦٢	أبو زيد الطائي	يا أين أم	شديد
٦٠٢	قيس بن زهير	ألم يأتوك	زياد
٤٤	-	لم يك	ونشر
٦٤	الشعر الرقيان	تجلف	التار
		بضمك	مضر
٦٠٦	امرؤ القيس	له مشتان	النمر
٦١	أبوذ بن ربيعة	أعمره	جعفر
		إلا كان	فيقلر
٤٦	جرير بن عطية	خل الطريق	القمر
٢٤	-	أوصوت	جرا
		بالكنة	جرا
٥٩	رجل من يافعة	أو معبر	أعمرأ
٦١	الأحشى	شتان	جابر
٢٦	العجاج	جري	عذيري
٥٤	زهير بن أبي سلمى	ولرائه	لا يفر
٩٤	أبو زيد الطائي	إن أمراً	مكثور
٩٥	الوارث اللخمي	ولما الهك	إم قيس
٥٠	طرفة بن العبد	أحرب	القرى
٦٠	طرفة بن العبد	قد رأيتني	حفصصاً
٢١	-	التأخر	مرادها
١٠	-	فأليها	وابع
٢٤	شاعر من بين ثعلبة	يقول	البيدرج
		ففسرج	اليتقصع
٢٠	أبو ذؤيب	سبقوا	مصرع

٨	الراعي القمزي	فلو أن	متمرمة
١٥	حريث بن عتاب	إذا قلت	اجمعا
٩	جرير بن عطية	تصون	للشعا
١٢	أبو النجم العجلي	يا بنة	واجمعي
٢٢	الفرزدق	وباشر	بتعرف
٢٣	جرير بن عطية	يرفعن	رجفا
٢٤	بشر بن عمرو	كفي	شافي
٩٠	الهاثل	قريت	الآواني
٢٦	-	تزوجتها	الرزق
٢٧	عبد الله بن همام	لا يمسه	السوق
١٠٢	رواية بن المعجاج	إذا التهور	فطلق
٥٢	-	دار	مواكا
٢٨	راوند منن تميم	يا ابن	عصبةكا
٢٩	الخطل البشكري	يطوف	فليبكا
٨٧	-	لقد علمت	فزال
٥٨	أبوهم بن ربيعة	واقبل	للمع
٤٨	بعضى الإعراب	إن الكريم	يتكلى
١٠٦	-	أبها	تباله
٤٤	-	أبي يجرده	فلكه
٧٩	-	مثل	حواصكه
٦٠	جرير بن عطية	فوهرات	نواصله
١٠٠	جرير بن عطية	فهيوما	نموي
٣٥	عمرو بن أم	أبو حنش	لا
٦٨	المعجاج	فلا ترى	خلاصا
		كه	حافظلا
٦٤	الخطل	أن	الانقلا

١٠	الأخطال	أبني	الأغلاص
	عدي بن زياد	خليل	بال
	عروة بن مسلم	الأزدي	أبالي
٩	عمر بن القيس	خلعت	صالح
٨	منصور بن مرق	من لي	الضلع
٧	اليعقوب	أبوك	نسل
٦	النجاحي	فلمت	فصل
٥	العجاج	بشكو	واحد
٤	منصور بن مرق	تعرفت	الطول
٣	منصور بن مرق	أن شفي	القول
٢	منصور بن مرق	ببذل كان	العيب الكتل
١	الكسيت	بني رب	لقل
١٠	مقاس العائدي	زاهي	أو ثم
٥	الأمشي	إلى الله	عصم
	عمر بن مرس	رأي	الما
١٠	عبد شبي مرس	قد سلم	القضا
٣	أبو الهدية	وعضوات	الهلزما
٧٠	الطرحاج	تلقى	السلام
٧٠	الأسود بن يعفر	ودعا	سلام
٤٠	القرزاني	فلسا طفا	رجام
١٠	ربيعة بن ثابت	لشنان	حائم
٦٠	-	ولاء	من دم
٧٢	زاهر بن أبي سلمى	فلتج	فلتج
٤٠	أحمد بن ربيعة	أو منعب	للختم
٨٠	الأسود بن يعفر	فرت	جسام
٩٢	-	طفا	الاسم

٩٦	محمد بن سلمة	الأناسيا	كريم
٩٨	قعلوب بن ألم صاحب	مهلا	مستورا
١٠٤	عبد يغوث بن وقاص	وتضعت	بعاتيا
٦٠	-	قلست	لوفاني
٧٦	أبيد بن ربيعة	فوس	السويبان
٤٩	القتال الكلابي	فمن له	فرهمان
-	-	آحن كسا	لقضاني
٥٢	يعلي الأحول	فبت	لرقان
٤٠	الامر بن ثواب	ولا ضيعته	معن
٣	جرير بن عطية	ألم تكن	اليمن
٢	يعلى أهل اليمانية	أبلغ	اليمن
٧٤	حصان بن ثابت	فنعص صاحب	عقالا
٨٩	الرجل من الأشعرين	هل تعرف	بيبا الله
٤٠	رؤبة بن العجاج	يصبح	لعه
٥٦	الأصبط بن قريع	لا تهن	رقعه
٤٩	امراء بن بين ظيل	حاتم	المثي
٣٦	العجاج	لوقلنا	الحصي
٧	يزيد بن الحكم	فليت ككافا	مترقي
٢٩	يزيد بن الحكم	وكم موطن	منهوي
١٠١	الفرزدق	له عصب	يعليا
٣١	أبو ذؤاد اللخمي	فأبطوني	نوبا

الأعلام

أحمد بن يحيى (تلمب)

٩١، ١٠٥، ١٠٩، ١٠٩، ١١٥، ١٢٥

الأحول (محمد بن الحسن)

٨٧، ١٠٤

أبو إسحاق (الزجاج: إبراهيم بن السري)

٧٩ و ٨٢، ١٠٤

الأصغر

٧٢، ٨٢

الأضمر

٧١، ١٠٠

بشر بن أبي حازم

٨٤

أبو بكر (محمد بن السري)

٦٢، ٨٧، ٨٣، ٨٤، ٩٢، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٢٣

البصريون

٨١

البعيث (خالد بن بشر)

١٠٥

البلغانيون

٧٨، ٩٨، ٩٩، ١١٤، ١٢٧

جبريل الخططي

١٠٥، ٨٤، ٥٩

أبو حاتم (سهل بن محمد)

٩٩

أبو الحسن (الأخفش)

١٦٧، ١٧٥، ١٧٦، ٨١، ٨٦، ٨٦، ٨٧، ٩٤، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١٠

خلف الأحمر

٨٦

أبو خليفة

٨٦

الخليل بن أحمد

٩٧، ٧٣

أبو مؤاذ (الأبيادي)

١٠٧، ٨٧

أبو الرمة

٧٢

رجاء بن حيوة

٨٥

الرباعي (العباس بن الفرج)

٩٩

أبو زيد

١٦٢، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٥، ٨٢، ٨٥، ١٠٨، ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١٢٢

السفري (الحسن بن الحسن)

٩٩

سيدييه

١٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٧، ٨٣، ٩٧، ١١٨، ١٢٣، ١٢٧

أبو العباس (المرز)

١٥٦، ١٧٤، ٨٣، ٨٤، ٩٨، ١٠٩

أبو عبيدة

٨٧، ٨٦، ٩١

أبو عثمان (الزازني)

٨١، ٨٣، ٨٦، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٩، ١٠٨

العجاج

٩٠، ٩١، ٩٤

عروة بن الزره

٨٣

أبو عمرو

٩٤، ٩٤

عيسى بن عمر

٨٩

الفرزيق (ابن عماد السطولي)

٨٦، ٨٨، ٨٩

إبن قطرب

١٠٦

الكسائي

٧٧، ١٠٧

الكميت

٧٢

كيسان

٨٦

ليبد

١٠٦

محمد بن الحسن

١١٠

يونس

٨٣، ٨٦، ٩٤

المحتوى

٧	الفصل الأول : لمحة عن حياته وأقاربه وعسكرياته
٧	حياته وثقافته
٩	مؤلفاته
١٣	العسكريات
١٦	مكانتها
١٩	أبوابها
٢٠	مصادر أبي علي في العسكريات
٢٢	شخصية أبي علي في العسكريات
٢٦	الفصل الثاني : الكلام
٢٦	الفرقات
٣٠	الجمال
٣٤	الفصاحة والفضول
٤٤	البلاء والإعراب
٥١	التحقيق
٥٣	باب نظم ما التزم من العربية
٦٣	باب ما انتلف من هذه الألفاظ
٧٦	باب معرفة ما كان شاعرا من كلامهم
١٠٩	باب الإعراب والبلاء

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الجزائر



الجامعة الجزائرية
الجزائر



مكتبة - بناية الفلك - الطابق الرابع - شارع التحرير - الجزائر العاصمة
تلفون : 021 66 66 66 66 - فاكس : 021 66 66 66 66 - البريد الإلكتروني : info@univ-algeria.com

E-Mail : info@univ-algeria.com